الموسم الثاني
للانصات المركزي

عماد أحمد: النجاح البرلماني والواجب الوطني ومتطلبات التقييم والمراجعة

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 32
الاحد
2025/11/16
No. : 8055

محادثات العاصمة..

صون الحقوق يعزز الاستقرار

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

السوداني يهنئ بنجاح الاتحاد الوطني في الانتخابات

محادثات العاصمة: تشكيل حكومة وطنية خدمية تلبي طموحات الجماهير

الرئيس بافل: قوتنا وحماية حقوقنا مرهونة بوحدتنا في بغداد

قوباد طالباني: الاتحاد الوطني لن ينسى إخلاص كوادره

الاتحاد الوطني مهنئا جماهيره في بغداد: سنبقى أوفياء لتطلعاتكم

عماد أحمد: النجاح البرلماني والواجب الوطني

الاتحاد الوطني يرد على مزاعم البارتي حول الإخفاق الكوردي في كركوك

الاتحاد الوطني يعزز مكانته في بغداد بصوت الجماهير الوفية

واشنطن: الشعب العراقي أثبت مجدداً التزامه بالحرية

السليمانية والاتحاد الوطني توأمان لاينفصلان

رئيس الجمهورية يهنئ أهالي السليمانية بذكرى تأسيسها

الرئيس بافل يهنئ ريبوار طه لنيله أعلى الأصوات على مستوى العراق

فرست عبدالرحمن: بافل طالباني.. استمرار المدرسة الجلالية في الدبلوماسية

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

فائق زيدان: التوقيتات الدستورية لتشكيل السلطتين التشريعية والتنفيذية

محدّدات وسيناريوهات تشكيل الحكومة الجديدة

محمد صالح صدقيان: العراق 2025.. انتخابات واعدة وتحديات صعبة

مشاورات زعامات "الإطار التنسيقي" بمنأى عن السوداني

«التنسيقي» يتحرك لتفكيك كتلة السوداني وإعلان «الكتلة الكبرى»

زهير كاظم عبود: مقارنة بين ما حصل لجماعة رفحاء وجماعة الكورد الفيليين

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

اجتماع برلماني حاسم مرتقب في إطار «عملية السلام»

كالكان: لاخيار امام الجميع سوى نجاح هذه العملية

تركيا بين بناء الدولة وبناء الديمقراطية

المرصد السوري و الملف الكردي

تحديات وفرص دمج "قسد" ضمن الجيش السوري الجديد

إلهام أحمد: الإقصاء والفرض استمرار للحرب

أردوغان: بدأنا بناء مساكن في شمال سوريا لعودة اللاجئين

رؤى و قضـايــا عالميـــة

شي جين بينغ: العمل سويا على خلق مستقبل جميل ومستدام

تقرير خاص: حرب الممرات العالمية

محمد الشبوط : أدب الاخـــــــتلاف

د عامر حسن فياض : رقمنة المجتمعات وتداعياتها

الاخيرة : جهل حسابي أم ابتزاز متعمد؟

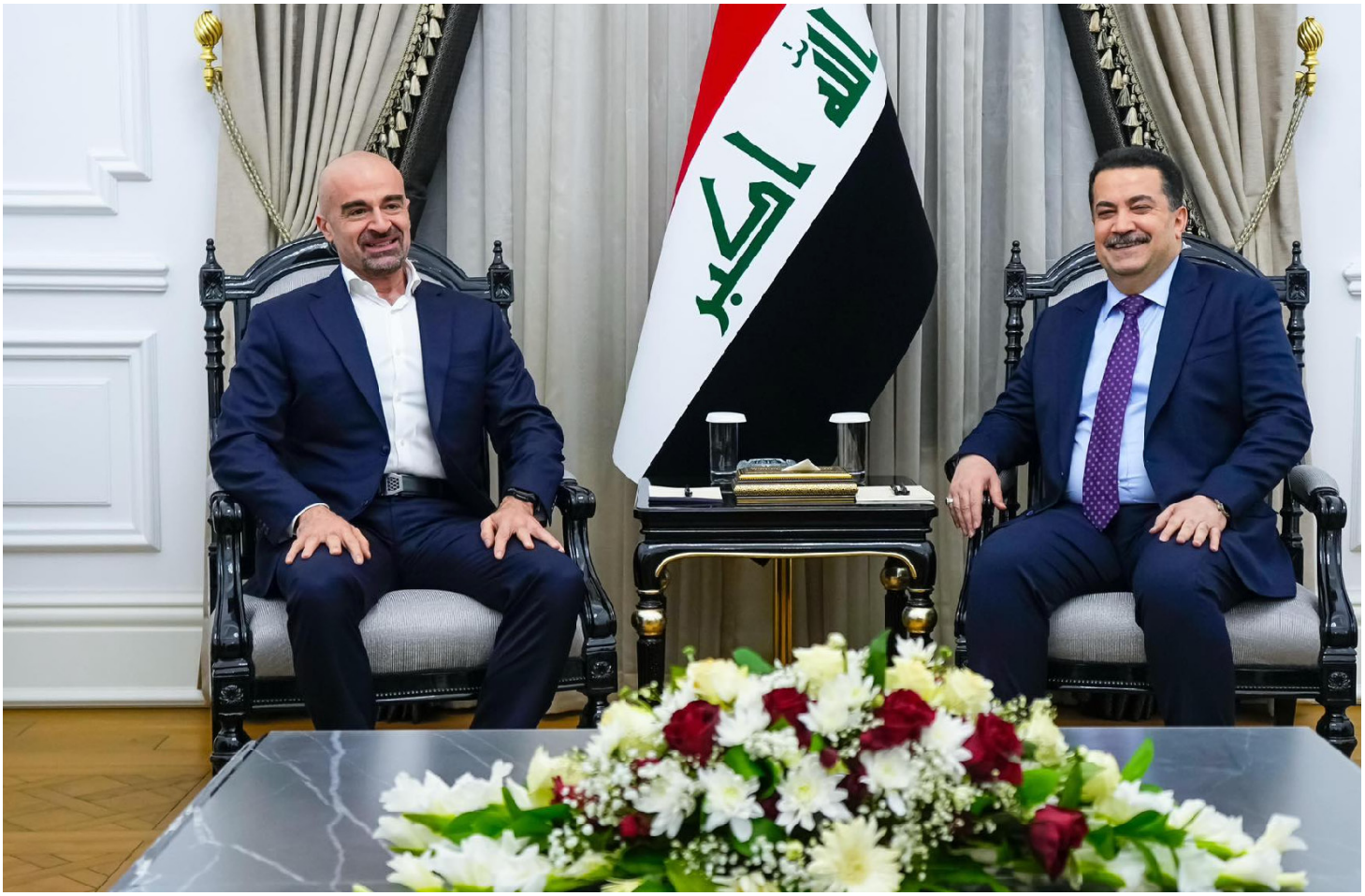

السوداني يهنئ بنجاح الاتحاد الوطني في الانتخابات

اجرى السيد محمد شياع السوداني رئيس الوزراء الاتحادي رئيس ائتلاف الاعمار والتنمية، الخميس، اتصالاً هاتفياً بالسيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني.

وخلال الاتصال الهاتفي هنأ السيد السوداني، السيد بافل جلال طالباني بمناسبة نجاح الاتحاد الوطني الكوردستاني في انتخابات مجلس النواب العراقي، معرباً عن سروره بالانتصارات التي حققها الاتحاد الوطني بقيادة السيد بافل جلال طالباني.

من جانبه، هنأ السيد بافل جلال طالباني، السيد السوداني على نجاح ائتلاف الاعمار والتنمية في الانتخابات.

محادثات العاصمة:

تشكيل حكومة وطنية خدمية تلبي طموحات الجماهير

اجتمع السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني السبت ٢٠٢٥/١١/١٥ في بغداد مع السيد فائق زيدان رئيس مجلس القضاء الاعلى في العراق.

وخلال الاجتماع الذي حضره نزار اميدي عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني وخالد شواني وزير العدل العراقي، اكد الجانبان ضرورة التنسيق والتعاون المستمر بين الاطراف السياسية والاسراع بتشكيل حكومة وطنية خدمية تلبي طموحات الجماهير.

كما تم التاكيد على حماية الحقوق الدستورية والقانونية بشكل يساهم في تعزيز الاستقرار في البلاد.

واشاد الرئيس بافل جلال طالباني بدور وجهود السلطة القضائية في انجاح انتخابات مجلس النواب وقال: جهود الاتحاد الوطني ستكون في اطار توحيد الاطراف والوحدة الوطنية والعمل لتقديم المزيد من الخدمات لمواطنينا الاعزاء.

قوتنا وحماية حقوقنا مرهونة بوحدتنا في بغداد

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الخميس ٢٠٢٥/١١/١٣ في دباشان، أندرو بيزلي، القنصل العام البريطاني في اقليم كوردستان.

وجرى خلال اللقاء بحث نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي، حيث تم التأكيد على استمرار التنسيق بين الأطراف المختلفة، بهدف صون الأمن والاستقرار في البلد.

وشدد الرئيس بافل جلال طالباني على ضرورة وحدة الصف والموقف الكوردي في المرحلة الراهنة، قائلا: «قوتنا وحماية حقوقنا مرهونة بالوئام والاتفاق فيما بيننا بالعاصمة بغداد».

وفيما يخص المشكلات بين اقليم كوردستان وبغداد، قال رئيس الاتحاد الوطني: «نسخر جل جهودنا من أجل حسم المسائل بالاستناد الى الدستور، حتى لا يبقى المواطنون ضحايا للخلافات، وتشكيل حكومة خدمية في العراق، تقدم الخدمات للجميع دون تمييز».

الاتحاد الوطني لن ينسى إخلاص كوادره

بارك قوباد طالباني، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني ، الخميس، لكوادر وجماهير الاتحاد الوطني، انجاز الاستحقاق الانتخابي ونجاح هذه الممارسة الديمقراطية.

وأشاد قوباد طالباني، في كلمة خلال اجتماع مع مسؤولي الدوائر الانتخابية للاتحاد الوطني في دائرة أربيل، اليوم الخميس ٢٠٢٥/١١/١٣، بالجهود المبذولة لإنجاح القائمة ٢٢٢، مؤكدا أن «نجاح الاتحاد الوطني في الانتخابات ثمرة جهود كوادرنا وجماهيرنا المخلصة"، مشيرا إلى أن "الاتحاد الوطني لن ينسى إخلاص كوادره وحرصَهم على تحقيق النجاح".

وطمأن قوباد طالباني الحضور بالتواصل المستمر معهم من أجل إحداث التغييرات المطلوبة وإعادة هيكلة تنظيمات الاتحاد الوطني في أربيل، بهدف تحقيق نجاحات أكبر ونيل منجزات أعظم.

الاتحاد الوطني الكوردستاني
المكتب السياسي/بغداد

الاتحاد الوطني مهنئا جماهيره في بغداد: سنبقى أوفياء لتطلعاتكم

تقدم المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني في بغداد، بالشكر والتهنئة الى جماهير الاتحاد الوطني، وذلك بمناسبة فوزه بمقعد نيابي في العاصمة، مؤكدا أن المكون الكوردي في بغداد جزء أصيل وفاعل من النسيج الوطني العراقي.جاء ذلك في بيان للمكتب السياسي في بغداد، هذا نصه:

يتقدم السيد نزار آميدي مسؤول المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني في بغداد بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى جماهيرنا العزيزة في العاصمة بغداد، الذين جسّدوا أروع صور الوفاء والانتماء من خلال مشاركتهم الفاعلة في الانتخابات البرلمانية، ودعمهم الكبير لمرشحة الاتحاد الوطني الكوردستاني ضمن ائتلاف الإعمار والتنمية، الدكتورة آيات أدهم حسين بيك السوره ميري، التي نالت ثقة الناخبين وفازت بمقعد برلماني عن استحقاقٍ وجدارة.

إن هذا الفوز هو ثمرة جهودكم الكبيرة، وإصراركم على إيصال صوتكم وصوت كورد بغداد إلى قبة البرلمان، حيث شاركتم جميعاً في يوم الانتخاب، لتؤكدوا أن كورد بغداد جزءٌ أصيلٌ وفاعلٌ من النسيج الوطني العراقي، وأنكم متمسكون بخط الاتحاد الوطني الكوردستاني ونهج الرئيس الراحل مام جلال طالباني في الدفاع عن الحقوق والعدالة والمشاركة الحقيقية في بناء الدولة.

كما نتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع اللجان التنظيمية، وكوادر الحزب في بغداد والقوات الامنية الذين بذلوا جهوداً كبيرة وساهموا مساهمة فعّالة في إنجاح العملية الانتخابية، وكان لهم الدور البارز في تحقيق هذا النجاح الذي نعتزّ به جميعاً.

وإننا في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني ببغداد، إذ نبارك للدكتورة آيات أدهم هذا الفوز المستحق، نؤكد لجماهيرنا أننا سنبقى أوفياء لتطلعاتهم، وسنواصل العمل معاً من أجل مستقبلٍ أفضل لبغداد ولكوردها الكرام.

نزار آميدي

المكتب السياسي

للاتحاد الوطني الكوردستاني- بغداد

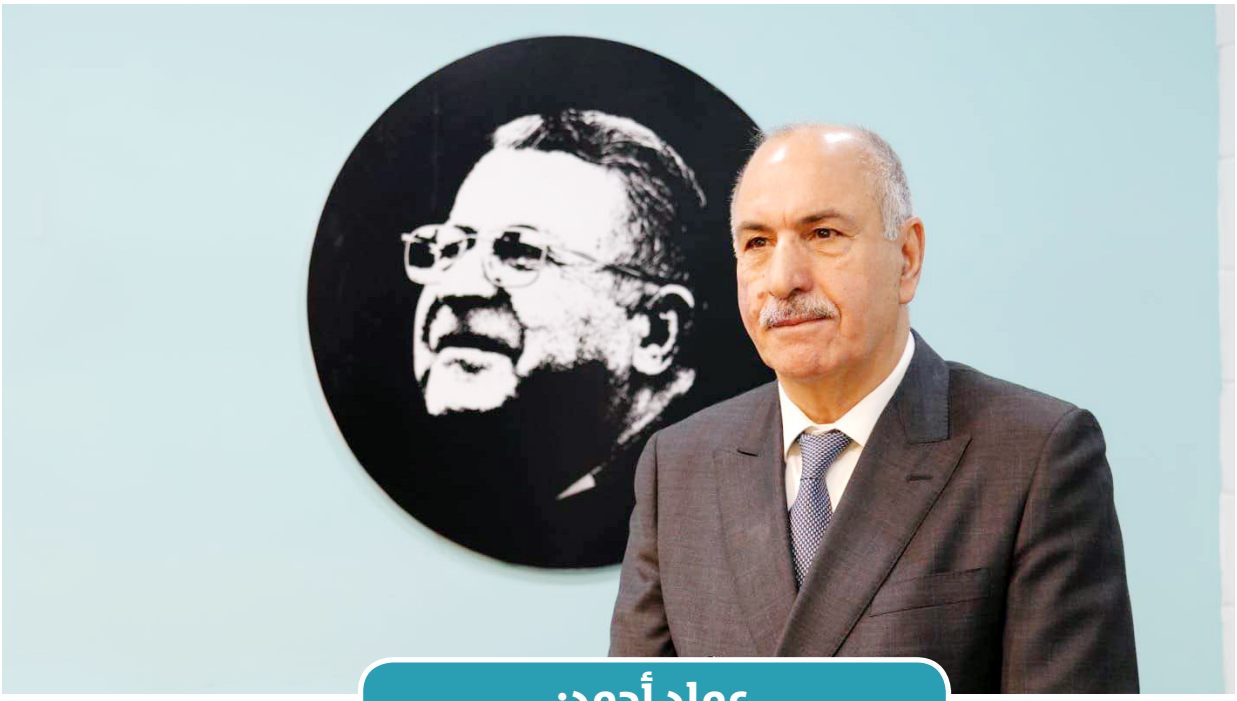

عماد أحمد:

النجاح البرلماني والواجب الوطني

انتهت انتخابات الدورة السادسة لمجلس النواب العراقي بنجاح، وبأقل قدر ممكن من النواقص والإشكالات. وقد جاءت نتائجها، بشكل عام، إيجابية لشعب كردستان، إذ خاض كل طرف التجربة ونال ثمرة جهوده وتعبه.

أما شعب كردستان، فمع كل دورة انتخابية جديدة، سواء على مستوى العراق أو إقليم كردستان، يزداد وعيه بطبيعة هذا المسار الديمقراطي. وبات الناخب اليوم أكثر إدراكا لأهمية المشاركة في العملية الانتخابية، وأقدر على منح صوته لمن يرى فيه الممثل الحقيقي لمطالبه والمدافع عن حقوق الشعب والوطن.

حين ذهبت إلى صندوق الاقتراع لأدلي بصوتي وأريح ضميري، ظهرت أمام عينيّ مباشرة صورة الأستاذ حكمت هندي الحزينة، وأمتلأت أذني بصوته المليء بالحسرة وكيف كان يقول: «لم تفعلون هكذا بهذه المدينة؟» في عام ١٩٩٦ كان الأستاذ حكمت هندي مسؤول لجنة الجامعات والمعاهد في فرع السليمانية، وكنت أنا مسؤول مركزالسليمانيةللإتحاد الوطني الكردستاني.

ولد حكمت هندي عام ١٩٤٦ في حي «چواراباخ.» بمدينة السليمانية، كان هذا الفنان المحترم رجلا وطنيا شهما، رقيق الإحساس، جميل الحديث، حنينا، أما عن هيئته وشكله، فقد كان عريض الكتفين، قوي المعصمين ،أسمر اللون، ثخين الحاجبين،صلباكشجرة البلوط.

. وبينما كنت أضع قائمتي الانتخابية داخل الجهاز، قلت في نفسي: أتمنى أن يقوم الاتحاد الوطني الكردستاني هذه المرة، بعد تحقيق النجاح وكسب ثقة الشعب، بإجراء إصلاح حقيقي، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وأن يعيد إصلاح الإدارات المحلية في السليمانية وما حولها، وأن يقضي — بـمبيداتD.D.T ❋على آفة الفساد، وينزل الرحمة والطمأنينة والازدهار على هذه المدينة وعلى مدن الإقليم كافة..

رغم كل العقبات والصعوبات — التي بلا شك لم تكن قليلة — استطاع الاتحاد الوطني الكردستاني أن يترأس إدارة عملية انتخابية نزيهة، وينتزع ثقة شريحة واسعة من شعب كردستان، ويحافظ على رأسماله الديمقراطي، وينال نسبة كبيرة من النجاح

. أما أنا، فرغم أنني لم أشرب من خمر «الجنة»، فقد شعرت بنشوة إنتصار العملية الإنتخابية هذه المرة وإنتصار الإتحادالوطني الكردستاني كنت منتشيا أعيش في عالم فكري وخيالي طائراً كالفراشة بين حدائق إنجازات الاتحاد الوطني، أتنقّل من زهرة إلى أخرى! وتذكرت نصائح السيدة بهيّة معروف في الماضي، تلك المرأة المكسورة القلب، وشهيانة اتحاد نساء كردستان المحلقة عاليا، لكن هذه المرة كانت نصيحتها مختلفة؛ فقد بدأت بالتهنئة، ثم تفضلت قائلة :»بالله عليكم حافظوا على هذا النجاح العظيم، لا تهدروا تضحيات البيشمركة وتنظيمات وجماهير الاتحاد الوطني، اجعلوه أساسا لوحدة الصف الكردي، ولحلّ مشاكل الإقليم والمركز وفق الدستور. وابذلوا جهدا جادا لحل أزمة الإقليم — وعلى رأسها الأزمة المالية — لأنها مصدر كل المشكلات الأخرى. فعندما تسوء الأوضاع المالية، تأتي معها ظواهر خطيرة، مثل انتشار الجريمة والطلاق، واليأس وانعدام الثقة، وهجرة الشباب، والأمراض النفسية، ودمار البيئة، والانهيار الاجتماعي» .

ولدت الراحلة بهيّة معروف عام ١٩٢٤ في السليمانية، وانخرطت في العمل السياسي منذ شبابها، وكانت شخصية بارزة في حركة نساء كردستان، تعرفت عليها عام ١٩٩٥، وكانت — مثل جدتي هاجر — محل احترام ومحبة في قلبي، وقد عملت لفترة من الزمن مسؤولاً عن مكتب التنظيمات الديمقراطية للاتحاد الوطني الكردستاني في هذه الجهة من الزاب الصغير، و كان «اتحاد نساء كردستان» قبل تلك الفترة تابعا مباشرة للرئيس الراحل جلال طالباني ويشرف عليها بنفسه ولم يكن تابعا لمكتب التنظيمات الديمقراطية للإتحاد الوطني الكردستاني ولكن ارتأى الطرفان(مام جلال وأتحاد النساء) بأن أشرف أنا على إتحاد نساء كردستان ، وحقاكانت تلك الفترة بمثابةالعصر الذهبي لاتحاد النساء، إذ تحملت العديد من الشهيانات عبء المهام التنظيمية والمدنية في الميدان السياسي.

وقبل أن أختم، أقول بإيجاز ووضوح: مبارك هذا النجاح لشعوب العراق الفيدرالي، ولإقليم كردستان، وللاتحاد الوطني الكردستاني ،وبجهود الجميع، حقق الاتحاد في هذه العملية انتصارا مشرّفا، وأصبح يمتلك قوة سياسية مؤثرة، تستطيع أن تلعب دورا مهما في العملية السياسية والحكم في العراق.

لكن، إلى جانب ذلك، من الضروري قبل كل شيء أن يقوم الأتحاد الوطني الكردستاني بإجراء تقييم علمي دقيق لعملية الانتخابات، وتحديد الأخطاء والنواقص كي لا تتكرر،لأن الأسلوب الديمقراطي والمدني والبرلماني أصبح اليوم الشكل الأساسي للنضال السياسي في البلاد، كما يجب أن نفهم جيدا وبعمق قانون (سانت ليغو) وفن العملية الانتخابية، لأن عدم فهم التفاصيل أو تجاهلها سبّب لنا هذه المرة بعض الأخطاء والنتائج المؤلمة، رغم نجاحنا، وكان يمكن أن نحقق نتائج أفضل،ولا شك أن التوازن البرلماني تغير على مستوى العراق الفيدرالي بكامله، وأن قوى جديدة دخلت الساحة، وأصبح المشهد السياسي أكثر تنوعا وتعقيداولم يعد كما كان في السابق، ومن المهم، بعد انتهاء حمى الانتخابات، أن نعرف كيف نتعامل مع هذا الواقع الجديد، ومع من سنتحالف، وذلك من أجل حماية وضمان الحقوق المشروعة لشعبنا، وتعزيز موقع إقليمنا.

*الـD.D.Tمبيد حشري سام وقاتل بحيث يقضي على الحشرات في ثوان قليلة

*ترجمة: نرمين عثمان محمد/عن صحيفة»كوردستاني نوى»

الاتحاد الوطني يرد على مزاعم البارتي حول الإخفاق الكوردي في كركوك

فشل الحزب في الانتخابات بكركوك لا يعني بالضرورة إخفاق الكورد في المحافظة

أكد الاتحاد الوطني الكوردستاني، الخميس، أن فشل الحزب في الانتخابات بكركوك لا يعني بالضرورة إخفاق الكورد في المحافظة.

وقال إعلام الحزب في بيان إن "إعلان نتائج الانتخابات التشريعية العراقية ولا سيما نتائج كركوك أظهر فوز الاتحاد الوطني الكوردستاني بأربعة من مقاعد المحافظة النيابية، وزيادة نسبة أصوات الحزب بشكل لافت".

وبيـن أن "ذلك يعني بشكل آخر بروز الكورد بحجم أكبر مما كان عليه سابقا"، مستدركا أن "الحزب الديمقراطي يسعى لإعمام فشله وإخفاقه في انتخابات كركوك والناجم عن خلافاته الداخلية وصراع مرشحيه، على سائر الكورد، ويدعون فشل المكون في المحافظة".

وأوضح أن "إدعاءات البارتي تأتي في وقت ازدادت فيه صوت الكورد في الانتخابات التشريعية، غير أن الحقيقة المرة التي تواجه البارتي هي رفض كركوك لذلك الحزب مجددا وتجرع الأخير مرارة إخفاق كبير".

الاتحاد الوطني يعزز مكانته في بغداد بصوت الجماهير الوفية

شهدت انتخابات الدورة السادسة لمجلس النواب العراقي، التي جرت في ٢٠٢٥/١١/١١، تغييرات كبيرة في عدد أصوات القوائم المختلفة، إذ خسر بعضها عددا من الأصوات والمقاعد، بينما زاد بعضها الآخر. وكان الاتحاد الوطني الكوردستاني الحزب الكوردي الوحيد الذي تمكن من زيادة عدد أصواته ومقاعده معا مقارنة بالانتخابات البرلمانية السابقة.

ففي انتخابات عام ٢٠٢١ لمجلس النواب العراقي حصل الاتحاد الوطني على ٣٦٨ ألفا و٢٢٦ صوتا فقط، ونال ١٧ مقعدا. أما في هذه الانتخابات، فقد ارتفع عدد أصواته إلى ٦٢٦ ألفا و١٨٧ صوتا، وزاد عدد مقاعده إلى ١٨ مقعدا، رغم أن عددا من مرشحيه ما زالوا غير محسومين لدى المفوضية فيما إذا كانوا من الفائزين أم لا، ومن المتوقع أن يحقق الاتحاد الفوز بعدد إضافي من المرشحين.

الاتحاد الوطني بلا منافس في السليمانية وكركوك

تُعد محافظتا السليمانية وكركوك المحافظتين اللتين حافظ فيهما الاتحاد الوطني على الصدارة دون أن

يتمكن أي طرف سياسي آخر من المنافسة.

فبحسب الاحصائيات الأولية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق: حصل الاتحاد الوطني في السليمانية على ٢٤٠,٨٩٩ صوتا، وهي زيادة كبيرة مقارنة بانتخابات ٢٠٢١ التي حصل فيها على ١٤١,٦٦٠ صوتا.

وفيما يتعلق بمحافظة كركوك، فقد ارتفع عدد أصوات الاتحاد الوطني إلى ١٧٨,٦٢٩ صوتا، مقارنة بـ ٦٣,٣٧١ صوتا في انتخابات ٢٠٢١، كما ارتفع عدد مقاعده في المحافظة من ٣ مقاعد إلى ٤ مقاعد.

ارتفاع عدد أصوات الاتحاد الوطني في أربيل ونينوى

زاد الاتحاد الوطني أصواته في كل من أربيل ونينوى أيضا، وبهذا حقق نجاحاً كبيرا، ففي أربيل وصل عدد الأصوات التي حصل عليها الاتحاد الوطني إلى ٩٧,٣٠١ صوتا، مقارنة بـ ٦٥,٨٦٢ صوتا في انتخابات ٢٠٢١.

وفي نينوى فقد بلغ عدد الأصوات التي حصل عليها الاتحاد الوطني ٥٦,٣٤٦ صوتا، مقارنة بـ ٣٠,٥٣٨ صوتا في الانتخابات السابقة.

هذا النجاح هو نتيجة ثقة شريحة واسعة من المواطنين بأن الاتحاد الوطني بقيادة الرئيس بافل طالباني قادر على معالجة المشكلات وتقديم الخدمات، وأنه في الحكومة العراقية المقبلة سيشكل قوة مؤثرة في بغداد ويدافع بقوة عن الحقوق الدستورية للشعب الكوردي.

الاتحاد يضاعف أصواته تقريبا مقارنة بانتخابات ٢٠٢١

وبحسب إحصاءات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية، حصل الاتحاد الوطني في انتخابات ٢٠٢١ على ٣٩٨ ألفا و٢٢٦ صوتا، بينما ارتفع هذا الرقم في انتخابات ٢٠٢٥ إلى ٦٢٦ ألفا و١٨٧ صوتا، ليصبح أحد أكبر الأحزاب العراقية من حيث حجم الأصوات والثقة الشعبية.

كما ارتفع عدد مقاعده من ١٧ إلى ١٨ مقعدا، ومن المتوقع أن يحصل الاتحاد الوطني الكوردستاني على مقاعد إضافية في بعض المناطق بعد الانتهاء من الطعون والشكاوى واعلان النتائج النهائية.

وجرت يوم ٢٠٢٥/١١/١١، عملية التصويت العام لانتخابات مجلس النواب العراقي، وبلغ عدد الناخبين الذين يحق لهم التصويت ٢٠٬٢٦٣٬٧٧٣ ناخبا، توزعوا على ٨٧٠٣ مراكز انتخابية، بواقع ٣٩٬٢٥٨ محطة اقتراع في عموم المحافظات.

واشنطن: الشعب العراقي أثبت مجدداً التزامه بالحرية

هنأ المبعوث الأميركي الخاص إلى العراق مارك سافايا، الخميس، الشعب العراقي على نجاح انتخاباته البرلمانية، فيما أشار إلى أن الشعب العراقي أثبت مرة أخرى التزامه بالحرية وسيادة القانون، مؤكداً دعم الولايات المتحدة للعراق وسيادته وجهوده في الإصلاح.

وقال سافايا، في بيان: «أهنئ الشعب العراقي على نجاح انتخاباته البرلمانية، كما أحيي جهود رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني وحكومته لحرصهم على إجراء الانتخابات في موعدها وبسلاسة، وهذا دليل واضح على أن العراق يسير في طريق الازدهار والسيادة».

وأضاف: أن «الشعب العراقي أثبت مجدداً التزامه بالحرية وسيادة القانون وبناء مؤسسات دولة قوية». وأن «الولايات المتحدة تبقى ملتزمة بقوة بدعم العراق وسيادته وجهوده في الإصلاح».

وعبر عن تطلعه، إلى «العمل مع الحكومة المقبلة لتعميق شراكتنا الاستراتيجية في مجالات الأمن والطاقة والتنمية، والمساهمة في بناء مستقبل مستقر ومزدهر لجميع العراقيين».

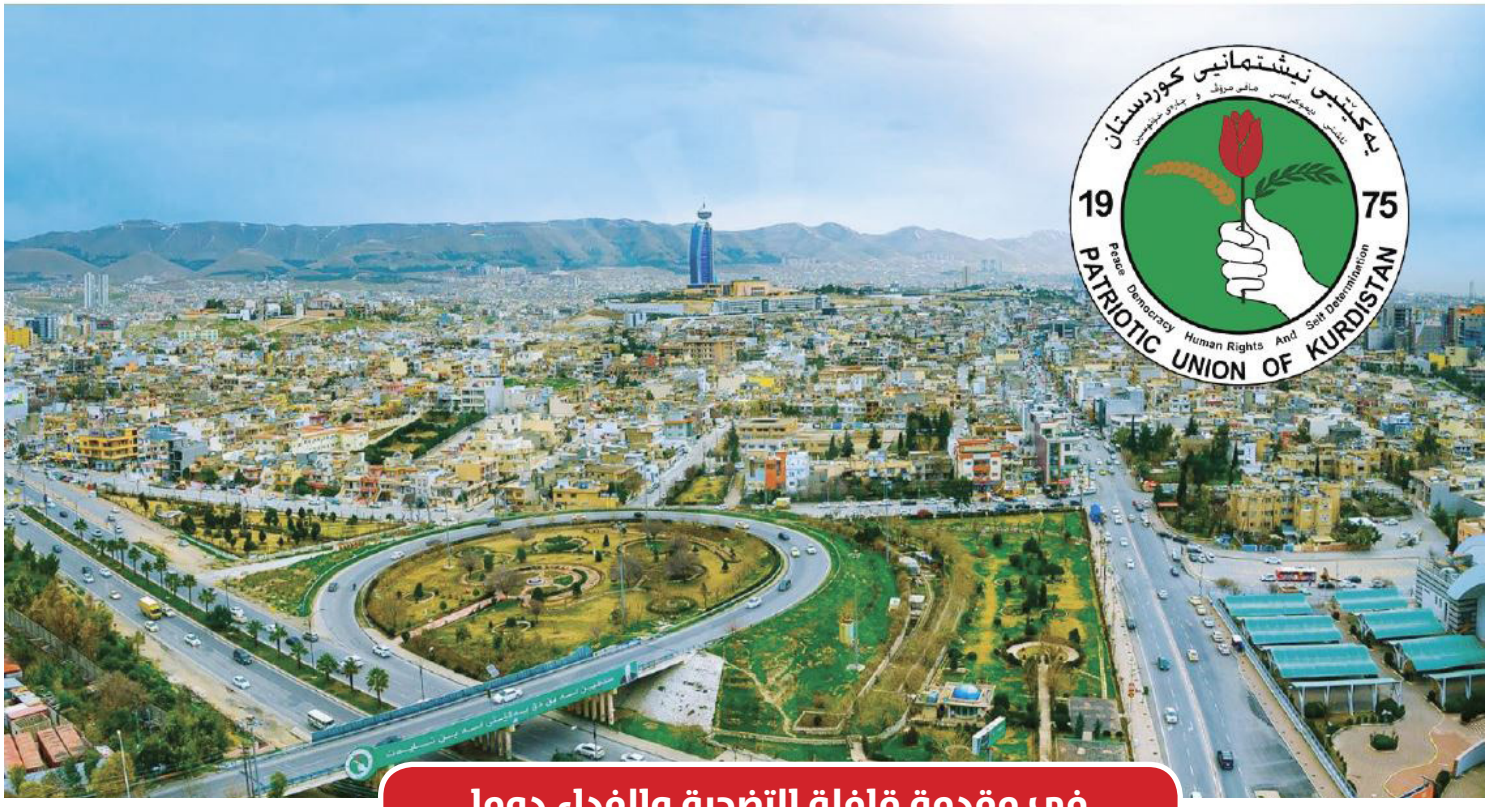

في مقدمة قافلة التضحية والفداء دوما

السليمانية والاتحاد الوطني توأمان لاينفصلان

وجه السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الجمعة ٢٠٢٥/١١/١٤ رسالة بمناسبة الذكرى الـ ٢٤١ لتأسيس مدينة السليمانية، فيما يأتي نص الرسالة:

تحية للسليمانية، مدينة الصمود والفداء، عاصمة الثقافة.

بكل سرور ومحبة كثيرة للسليمانية نحيي اليوم الذكرى الـ٢٤١ لتأسيس مدينة المدن.

نحيي اليوم ذكرى مدينة كتبت المفاخر على مر التاريخ وكانت دائما في مقدمة قافلة التضحية والفداء، والفكر الحر والثقافة والتجدد.

نحن نسير على خطئ آبائنا واجدادنا وسنقبى دائما من ابناء مدينة السليمانية المخالصين ونكون اوفياء معهم.

وكما كنا دائما فاننا نعتبر خدمة السليمانية من اولويات عملنا وسنعمل مع مواطنينا الاعزاء نحو مستقبل اكثر اشراقا.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٥/١١/١٤

المكتب السياسي: رائدة في الحراك التحرري الثوري الكوردي ومقارعة المحتل

ووجه المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، الخميس ٢٠٢٥/١١/١٣ برقية تهنئة بمناسبة الذكرى ٢٤١ لتأسيس مدينة السليمانية.

وقال المكتب السياسي في برقيته: بمناسبة الذكرى ٢٤١ لتأسيس مدينة السليمانية، عاصمة إمارة بابان، وعاصمة أول حكومة كوردية في عهد الملك محمود، وعاصمة الثقافة والنضال، نتوجه إلى أهالي السليمانية وجماهيرها وسكانها بأحر التهاني والتبريكات.

وأضاف: أن السليمانية لطالما كانت رائدة في الحراك التحرري الثوري الكوردي ومقارعة المحتل، لاسيما في فترة بدء النضال السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني والثورة الجديدة، مؤكدا أن السليمانية والاتحاد الوطني أصبحا خلال المراحل كافة توأمين لاينفصلان، عبر الفداء والتضحية بالآلاف من أبناء المدينة أمام حبال المشانق وفي جبهات الدفاع.

وأوضح: نجدد التأكيد في هذه المناسبة على المضي قدما نحو تطوير وازدهار السليمانية وبما يليق بتضحيات وإشراقات هذه المدينة العزيزة، وأن السليمانية تمكنت رغم التاريخ غير الطويل لتأسيسه كمدينة من اثبات حقيقتها المليئة بالزعامة والسيادة عبر السبق التي سجلتها في ميادين الحضارة المختلفة.

قوباد طالباني: ستبقى دائماً مركزاً للابداع والثقافة والفكر الحر

وجه قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان الجمعة ٢٠٢٥/١١/١٤ رسالة في الذكرى الـ٢٤١ لتأسيس مدينة السليمانية.

وقال قوباد طالباني في رسالته: في الذكرى الـ٢٤١ لتأسيس مدينة المدن، نجدد مرة اخرى محبتنا العميقة للسليمانية واهلها الشجعان الصامدين ونفتخر بحاضرها وتاريخها المشرق.

واضاف: السليمانية مدينة عزيزة ليس لدى ابنائها فقط، بل هي عزيزة على كل كوردي بفضل الدور الطليعي الذي لعبته على مر التاريخ، والتاكيد من الان وصاعدا ايضا ستبقى في الطليعة الى الابد، وستزدهر وتتطور عاماً بعد آخر، وستبقى كما كانت دائما مركزا للابداع والثقافة والفكر الحر.

٢٤١ عاما من الجمال والإبداع .. السليمانية تحتفل بتراثها وثقافتها ومناضليها

بمناسبة مرور ٢٤١ عاما على تأسيس مدينة السليمانية، مدينة الشعراء والفن والثقافة، احتفلت المدينة في ٢٠٢٥/١١/١٤ بسلسلة من الفعاليات التي عكست تاريخها العريق وتراثها الكوردي الأصيل. من معارض

فنية وأعمال يدوية، إلى عروض موسيقية وأكلات شعبية، ويعيش أهالي السليمانية وزوارها أجواءً مليئة بالفخر والانتماء، احتفاءً بمدينة ما زالت تنبض بالحياة والإبداع منذ تأسيسها ولغاية اليوم.

الفنانة التشكيلية بيان ستار أشارت إلى انه " بمناسبة ذكرى تأسيس مدينة السليمانية، شاركت بفعالية الاعمال اليدوية بالمناسبة، كل اعمالي مأخوذة من التراث الكوردي الخاص بمدينة السليمانية، ملبوسات يرتديها الرجال والنساء، بالإضافة إلى الأكلات الشعبية والحلويات الخاصة بالسليمانية، وديكورات من فوانيس ومفروشات تدل على التراث الكوردي الخاص بالمدينة ".

ومن جانبه أوضح النحات بختيار حلبجيي: أن "اليوم نشهد ذكرى تأسيس مدينة السليمانية، مدينة تأسست قبل ٢٤١ سنة، مدينة تختلف عن المدن الأخرى لأنها مدينة حية وتنبض بالحياة دائما، عُرفت بمدينة الثقافة والأدب والفن والمهرجانات والمعالم الثقافية".

وبدورها قالت ديانا بوزان إحدى المشاركات في الإحتفالية، وهي زائرة من خارج مدينة السليمانية: "شاركنا في هذا المهرجان الذي أقيم بمناسبة الذكرى الـ٢٤١ على تأسيس مدينة السليمانية، المدينة العزيزة والخاصة الى قلبي، السليمانية هي مدينة الفن والفنون والمثقفين، وبدورنا نحن الكورد من أجزاء كوردستان الاخرى، السليمانية تعني لنا الكثير، خصوصا وانني أعيش فيها منذ ١٤ سنة كل ذكرياتي هنا، لذلك أعتبر نفسي بنت هذه المدينة ".

وفي السياق ذاته تحدث الفنان التشكيلي آكو غريب قائلا: "اليوم هو ذكرى مدينة السليمانية، ذكرى ٢٤١ سنة على تأسيس السليمانية، حاولنا مع منظمة التنمية البشرية الـ CDO والمتحف الوطني (ئةمنة سورةكة) أن نفتتح معرضا بالمناسبة وتكون كل اللوحات فيه تعبر عن تاريخ السليمانية والأحداث التي مرت بها هذه المدينة، وكذلك الشخصيات المعروفة من أهالي السليمانية من الذين قدموا خدمات جليلة لكوردستان".

وكذلك أكد نقيب الفنانين الكوردستانيين نياز نوري: أنه "بمناسبة ذكرى تأسيس مدينة السليمانية تم افتتاح هذا المعرض ليقدم لمحات من تاريخ السليمانية بين الأمس واليوم، السليمانية مدينة الحياة وقلب كوردستان النابض من كل النواحي، مدينة زاخرة بالفنانين والأدباء والمثقفين، وهي بحق عاصمة الثقافة في اقليم كوردستان، وما هذه الفعاليات الفنية والثقافية، إلا تجسيد لتمجيد تاريخ المدينة ومراحل تطورها منذ تأسيسها ولغاية اللحظة ".

وفي الشأن ذاته نوهت مديرة السياحة في السليمانية شاناز عامر، إلى أن " فعاليات ذكرى تأسيس مدينة السليمانية ستستمر من اليوم ولغاية أسبوع كامل، وخلال هذا الأسبوع ستشهد المدينة بمناسبة ذكرى تأسيسها الـ ٢٤١ عدة نشاطات من حيث إقامة المعارض الفنية والتشكيلية والأدبية والمهرجانات ثقافية متنوعة المضامين، وكلها تتحدث عن تاريخ وتراث وثقافة مدينة السليمانية، مدينة الطبيعة والجمال والأدب والفن والشعر والشعراء ".

دور هام وناصع في المسيرة السياسية والمعرفية

الى أبناء مدينة النضال والتضحية

تحية حارة

أقدم لكم أحر التهاني والتبريكات القلبية بمناسبة الذكرى السنوية لتأسيس وبناء السليمانية، مدينة (الملك محمود) والمنورين ومثقفي شعب كردستان، وأتمنى أن تكون مدينتكم في إزدهار وتطور مستمرين خدمة للمسيرة الحضارية والكردايتي، كما أتمنى أن تحققوا وفي ظل التضحيات التي قدمتموها وأبناء المدن والقصبات الكردستانية الأخرى جميع مطالبكم وحقوقكم في عراق ديمقراطي فدرالي.

وأنتهز هذه المناسبة لتقديم التهاني الخالصة لذوي وأبناء شهداء المدينة من إنتفاضة (١٩٣٠) وحتى إنتفاضة عام (١٩٩١) وينبغي علينا دوماً أن نؤكد حقيقة الدور البارز والهام والناصع لهذه المدينة في المسيرة السياسية والمعرفية، وأن لاننسى أبداً هذا الدور المشرف، وأن نعمل على تعريف أجيالنا القادمة به، ونسعى لإعادة إعمار وبناء المدينة، وعندها فقط نستطيع أن ندفع ولو جزء بسيط من أفضال هذه المدينة علينا.

ودمتم بخير

أخوكم

مام جلال

٢٠١٠/١١/١٤

رئيس الجمهورية يهنئ أهالي السليمانية بذكرى تأسيسها

قدّم فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الجمعة ١٤ تشرين الثاني ٢٠٢٥، التهاني إلى أهالي مدينة السليمانية بمناسبة مرور ٢٤١ عاماً على تأسيسها.واستذكر فخامته الدور التاريخي لمدينة السليمانية وتأسيسها على يد إبراهيم بابان وجعلها عاصمة إمارة بابان لتصبح مركزا مهما بعطاء رجال خدموا الإنسانية وقدموا الكثير من البصمات المميزة.وفي ما يلي نص البرقية:

«أبناء مدينة السليمانية العزيزة

يسرني أن أهنئكم بمناسبة الذكرى ٢٤١ لتأسيس مدينة السليمانية على يد البابانيين، حيث تواصل حتى اليوم تقدمها لتكون رائدة في مسيرة التطوير أسوة بالمدن الكبرى في العراق والمنطقة، ولتصبح مثالاً للجمال والإشراق في إقليم كردستان العراق.

عندما تأسست المدينة في العام ١٧٨٤ على يد إبراهيم باشا بابان، أطلق عليها اسم السليمانية وجعلها عاصمة إمارة بابان، ومركزاً ثقافياً وعلمياً وحضارياً، تزهو بكونها رمزاً للنضال والكفاح

وخدمة الوطن.

هذه المدينة أنجبت العديد من الشخصيات المهمة سياسيا، وعلميا وثقافيا وبرز فيها الشعراء والكتّاب الأوفياء للأرض والوطن الذين خدموا الإنسانية طوال حياتهم.

وكانت مدينة السليمانية في مقدمة النضال ضد الظلم وقمع الأنظمة الفاشية، تكافح من أجل العيش الكريم والتحرر من القمع والاضطهاد، من أجل تحقيق حياة أفضل وتأمين العيش الكريم للأجيال القادمة.

لقد برز القادة الكرد مثل الشيخ محمود الحفيد منذ تأسيس الدولة العراقية، وكان لهم دور فعال في تعزيز التعايش السلمي بين جميع المكونات العراقية، ومن أجل ذلك فقد ناضل أبناء السليمانية من أجل عراق ديمقراطي اتحادي تصان فيه حقوق جميع المكونات.

إن هذه المدينة النابضة بالحياة أدت دوراً حيوياً في بناء عراق فيدرالي حر وديمقراطي.

وفي هذا السياق، يرتبط المثقفون الكرد والعرب بصداقة راسخة ويناضلون معاً لتحقيق الأهداف المشتركة، وأن مساهمة السليمانية في خلق عراق مختلف خالٍ من الدكتاتورية وما بذلته في هذا المجال من التضحيات الجسام، تستدعي المزيد من الاهتمام والعمل على جعلها أكثر تميزا وتطورا.

إننا في رئاسة الجمهورية عملنا دوماً على خدمة جميع محافظات ومدن البلاد، من أجل تقديم أفضل الخدمات لها ولتطويرها وتقدمها، ومن هذا المنطلق، عملت رئاسة الجمهورية مع الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان والحكومات المحلية على خدمة المواطنين في مدينة السليمانية وسائر المدن العراقية لتحقيق تطلعاتهم في صون كرامتهم والعيش الكريم.

د. عبد اللطيف جمال رشيد

رئيس الجمهورية

١٤ تشرين الثاني ٢٠٢٥

»

عملنا في رئاسة الجمهورية دوما على خدمة جميع محافظات ومدن البلاد

»

الرئيس بافل يهنئ ريبوار طه لنيله أعلى الأصوات على مستوى العراق

هنأ السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الخميس، ريبوار طه بمناسبة نيله أعلى الأصوات في انتخابات مجلس النواب على مستوى العراق.

وقال المكتب الإعلامي لرئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني: ان الرئيس بافل جلال طالباني، هنأ ريبوار طه بمناسبة نيله أعلى الأصوات في انتخابات مجلس النواب على مستوى العراق.

وقال الرئيس بافل جلال طالباني: نعتز بنيل شاب كركوكي أعلى الاصوات في الانتخابات، ونحن على يقين بمواصلتكم خدمة مواطني كركوك، وإننا ندعمكم في ذلك بشكل مطلق.

بدوره قدم ريبوار طه الشكر لمواطني كركوك والرئيس بافل جلال طالباني على منحهم الثقة إياه، قائلا: إن الكركوكيين رفعوا بتصويتهم لي مستوى المسؤوليات الملقاة على كاهلي واتعهد بخدمتهم دون تمييز.

سأبقى في كركوك لخدمة أهلها دون تمييز

الى ذلك أكد ريبوار طه محافظ كركوك ورئيس قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني في المحافظة لانتخابات مجلس النواب العراقي، أنه سيبقى في كركوك ولن يتوجه الى بغداد ليواصل خدمة مواطني المحافظة بجميع

مكوناتهم دون تمييز، كما تقدم بالتهنئة الى الجميع لنجاح العملية الانتخابية.

وقال ريبوار طه خلال مؤتمر صحفي مساء الخميس ٢٠٢٥/١١/١٣: «بسم الله الرحمن الرحيم.. لئن شكرتم لأزيدنكم، أهلي، إخواني وأخواتي في محافظة كركوك، شكرا لكم جميعا، شكرا لمن منحنا صوته ومن لم يمنحنا صوته أيضا، شكرا على هذه الثقة والمسؤولية، والتي تزيدنا قوة أكثر، ونحن على العهد بأننا سنستمر في خدمة أهلنا ومواطنينا في هذه المحافظة دون تمييز، وهدفنا هو تقديم الخدمات وتحقيق التعايش السلمي الحقيقي بين مكونات كركوك».

وأضاف محافظ كركوك: «الآن وبجهود الجميع والإدارة استطعنا تحقيق نوع من التوازن والتعايش في كركوك ولكن نحن نحتاج الى أكثر»، مؤكدا «وهنا أعلن أني سأبقى في كركوك لأواصل خدمتكم ولن أتوجه الى بغداد».

وأوضح: «استطعنا بجهود كوادر الاتحاد الوطني الكوردستاني وبقية المكونات، أن نحرز المركز الأول ونحقق انتصارا كبيرا في كركوك، حيث زادت أصواتنا في هذه الانتخابات مقارنة بانتخابات مجلس النواب عام ٢٠٢١ بأكثر من ١٠٠٠ ألف صوت، وبأكثر من ٣٠ ألف صوت عن انتخابات مجالس المحافظات في ٢٠٢٣ ».

سنجعل من كركوك مدينة نموذجية على مستوى العراق والمنطقة ككل

وشدد رئيس قائمة الاتحاد الوطني على أن نيله أكبر عدد من الأصوات على مستوى المرشحين في العراق كافة يزيده «مسؤولية وسنجعل من كركوك مدينة نموذجية على مستوى العراق والمنطقة ككل».

وتقدم ريبوار طه بالشكر الى الأجهزة الأمنية بمختلف صنوفها، على أدائها المهني في حل المشكلات والحفاظ على الأمن والاستقرار خلال الحملة الانتخابية وكذلك في يومي الاقتراع العام والخاص.

وأكد أن «نتيجة انتخابات مجلس النواب العراقي لن يكون لها أي تأثير في آلية عمل إدارة كركوك، والمهم هنا أن نراجع أداءنا ونخدم مواطني كركوك بصورة أفضل».

وقال: «نحن في الاتحاد الوطني الكوردستاني زاد عدد مقاعدنا بمقعد واحد من ٣ الى ٤ مقاعد، مقارنة بالانتخابات السابقة، والإخوة في الحزب الديمقراطي خسروا مقعدا، فهم أيضا عليهم أن يراجعوا أداءهم»، مشيرا الى أنه «من نتيجة هذه الانتخابات تبين أن المواطنين لايؤيدون معاداة إدارة كركوك من قبل الحزب الديمقراطي»، داعيا الأحزاب الكوردستانية كافة الى الوقوف مع الاتحاد الوطني وإدرارة المحافظة للمشاركة في خدمة كركوك والكركوكيين».

وجدد ريبوار طه التأكيد على أنه سيبقى في كركوك لخدمة المحافظة وأهلها، مبينا أن الهدف من رئاسته لقائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني «هو العمل لجمع أكبر عدد من الأصوات وإرسال فريق قوي الى بغداد، للدفاع عن حقوق الكركوكيين بجميع مكوناتهم»، معربا عن ثقته في إخلاص جميع نواب المحافظة من مختلف القائم، بأن يكونوا في مستوى المسؤولية ويمثلوا مواطني كركوك خير تمثيل».

يذكر أنه حسب النتائج الأولية لانتخابات مجلس النواب العراقي حصلت قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني في كركوك على المرتبة الأولى بأكثر من ١٧٨ ألف صوت، لتنال ٤ مقاعد، كما حصل ريبوار طه رئيس القائمة على ٩٦ ألف صوت ليكون المرشح الأول على مستوى العراق عامة.

فرست عبدالرحمن مصطفى:

بافل طالباني.. استمرار المدرسة الجلالية في الدبلوماسية والسياسة

منذ توليه رئاسة الاتحاد الوطني الكوردستاني يسير القائد بافل طالباني بخطى محسوبة نحو ترسيخ نهجٍ سياسي يجمع بين الواقعية والهدوء، وهو النهج ذاته الذي عُرف به والده الراحل جلال طالباني (مام جلال) أحد أبرز صُنّاع التوازن في تاريخ العراق الحديث.

واليوم يبدو واضحاً أن القائد بافل ليس مجرد وريث حزبي بل امتدادٌ لمنهج سياسي ودبلوماسي متكامل أعاد تعريف العلاقة بين كوردستان وبغداد، وبين الإقليم والعالم الخارجي.

من يتابع مواقف السيد بافل خلال العامين الأخيرين يلاحظ تحولاً نوعياً في أداء الاتحاد الوطني سواء في إدارة الملفات الداخلية أو في صياغة علاقات الحزب مع الحكومة الاتحادية، ومع القوى الإقليمية والدولية. فقد تبنّى سياسة تقوم على التهدئة والتفاهم لا التصعيد، وعلى المصالح المتبادلة لا المزايدات الإعلامية.

هذا التوجّه يذكّر تماماً بأسلوب مام جلال الذي كان يرى أن السياسة في العراق لا تُدار بالصراخ بل بالمرونة والحوار والقدرة على قراءة اللحظة بدقة.

١. بين السليمانية وبغداد: عقلانية الموقف

أعاد السيد بافل طالباني بناء علاقة متينة مع رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، قائمة على التعاون الأمني والاقتصادي بعيداً عن لغة الشروط والتجاذبات الحزبية. فبعد سنوات من التوتر بين أربيل وبغداد اتخذ الاتحاد الوطني بقيادته مواقف أكثر انفتاحاً على المركز، مدركاً أن تحقيق مكاسب كوردية مستدامة يمر عبر التفاهم مع بغداد لا عبر الصراع معها.

هذا النهج يعيد إلى الأذهان سياسات مام جلال الذي كان يجلس على طاولة واحدة مع خصومه لكنه يخرج منها بصفقات تحفظ المصالح الوطنية والكوردية في آنٍ واحد.

٢.في الداخل الكوردي: التوازن لا المواجهة

في المشهد الداخلي الكوردي يتعامل السيد بافل طالباني مع التوترات بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكوردستاني بمنهج هادئ لكنه حازم.

فهو يدرك أن وحدة الصف الكوردي ليست شعاراً انتخابياً بل ركيزة لبقاء الإقليم مستقراً سياسياً وأمنياً. ورغم الخلافات حول ملفات النفط والمناصب والسلطة، حافظ سيادته على خطابٍ عقلاني بعيد عن التحريض محاولاً إبقاء قنوات التواصل مفتوحة حتى في ذروة الأزمات.

تلك القدرة على إدارة الخلاف دون كسره هي من أبرز ملامح الدبلوماسية التي ورثها عن والده الذي طالما قال: "السياسة ليست فن القطيعة بل فن اللقاء."

٣. العلاقات الإقليمية: حضور متزن ودبلوماسية هادئة

على الصعيد الإقليمي نجح السيد بافل في الحفاظ على علاقات متوازنة مع إيران وتركيا والولايات المتحدة، رغم تضارب مصالح هذه الدول في كوردستان.

في حين اتجه البعض إلى الاصطفاف أو المجاملة السياسية، حافظ هو على موقف متزن يقوم على مبدأ المصالح المشتركة وعدم الانحياز الكامل لأي محور.

زياراته المتكررة إلى طهران وعواصم دولٍ اخرى ولقاءاته مع السفراء والقناصل في السليمانية تُظهر أن الرجل يسير وفق رؤية استراتيجية تعتبر السليمانية مركز ثقل سياسي مستقل داخل الإقليم، شبيه بما كانت عليه أيام مام جلال حين جعل منها بوابة التفاهمات الإقليمية.

> **"إنها ليست مجرد تشابه في الأسلوب بل استمرار لنهج سياسي متجذر"**

٤.البُعد الإنساني والإعلامي في القيادة

إلى جانب البُعد السياسي يحرص السيد بافل على تعزيز صورة الاتحاد الوطني كقوة منفتحة وشابة، تستند إلى مشروع إصلاحي يوازن بين الأمن والاقتصاد والعدالة الاجتماعية.

كما أنه أظهر ميلاً إلى الشفافية في الخطاب الإعلامي وتجنب لغة الاستفزاز أو الخطابات الشعبوية، مفضّلاً أسلوب المصارحة المباشرة واللغة العقلانية الهادئة وهو ذات النهج الذي ميّز شخصية مام جلال في أوج تعقيدات السياسة العراقية.

يمكن القول إن السيد بافل طالباني يسير على خطى والده بخطابٍ عصري وأدواتٍ جديدة، مستفيداً من إرث مدرسة سياسية كوردية نادرة في العمق والرؤية.

فإذا كان مام جلال هو "رجل التوازنات" في عراق ما بعد ٢٠٠٣، فإن بافل يسعى ليكون رجل المرحلة الجديدة، حيث التحدي الأكبر ليس في رفع الشعارات، بل في بناء تفاهمات تحفظ كيان الإقليم وسط بحرٍ من المتغيرات الإقليمية والدولية.

إنها ليست مجرد تشابه في الأسلوب بل استمرار لنهج سياسي متجذر يؤمن بأن الحوار هو أقصر الطرق إلى الاستقرار، وأن الدبلوماسية الذكية أقوى من السلاح في معادلة البقاء.

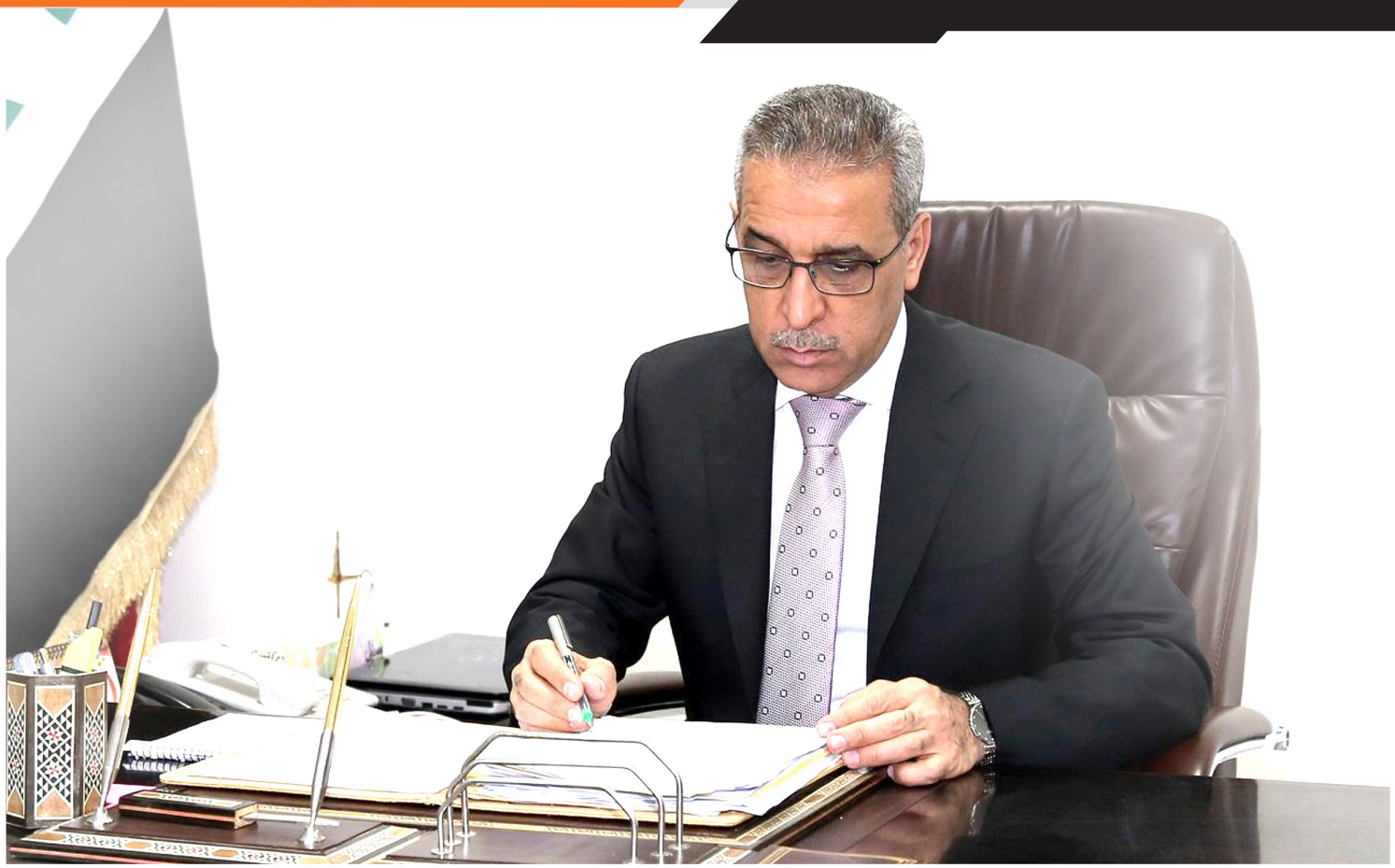

فائق زيدان:

التوقيتات الدستورية لتشكيل السلطتين التشريعية والتنفيذية

التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع كل أربـع سنوات، وفق الآليات التي رسمها الدستور، يعدّ من أهمّ الإنجازات التي تحقّقت للعراق بعد عام ٢٠٠٣.

ولكون النظام السياسي في العراق جمهوريا نيابيا (برلمانيا) بموجب المادة الأولـى من

> **المدة الإجمالية اللازمة لولادة الحكومة الجديدة تمتد إلى نحو 4 أشهر**

الدستور، فإنّ مجلس النواب الذي يمثّل السلطة التشريعية يعدّ بمثابة «الأم» التي تتولّد منها الحكومة التي تمثّل السلطة التنفيذية، ويتمّ انتخاب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع السرّي المباشر، وفقا للمادة ٤٩ من الدستور.

وأرسى الدستور، وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم ٣١ لسنة ٢٠١٩ المعدل، أسسا واضحة لتنظيم العملية الانتخابية التي بموجبها يتشكّل مجلس النواب، وعبرها نضمن انتقال السلطة بطريقة دستورية وديمقراطية تكفل احترام إرادة الشعب وتحقيق الاستقرار السياسي.

حدد الدستور في المادة ٥٦/ثانيا أن تجرى انتخابات مجلس النواب الجديد قبل ٤٥ يوما من تاريخ انتهاء الدورة النيابية القائمة، وبالنظر إلى أن الدورة الحالية بدأت في ٩ يناير (كانون الثاني) ٢٠٢٢ وتستمر أربع سنوات تقويمية وفقا للمادة ٥٦/أولا، فإن الموعد الدستوري المفترض لإجراء الانتخابات يجب أن يكون في ٢٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٢٥.

عليه فإن تحديد ١١ نوفمبر ٢٠٢٥ موعدا لإجراء الانتخابات البرلمانية يمثل مخالفة صريحة، لأنه لا يستند إلى أي نص دستوري أو قانوني.

تنص المادة ٢٠ من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على أن مدة الطعن في نتائج الانتخابات تكون ٣ أيام من تاريخ إعلان النتائج، وتتولى المفوضية خلال ٧ أيام إعداد الإجابات على الطعون ورفعها إلى الهيئة القضائية للانتخابات التي تبت فيها خلال ١٠ أيام من تاريخ إحالتها. وبعد انتهاء هذه المدد، ترسل المفوضية النتائج النهائية إلى المحكمة الاتحادية للمصادقة عليها وفق المادة ٩٣/ سابعا من الدستور، لتقوم المفوضية بعد المصادقة بإشعار رئيس الجمهورية بذلك، فيدعو الأخير مجلس النواب الجديد للانعقاد بمرسوم جمهوري خلال ١٥ يوما من تاريخ المصادقة.

ينعقد مجلس النواب الجديد برئاسة أكبر الأعضاء سنا لانتخاب رئيس المجلس ونائبيه وفق المادة ٥٥ من الدستور، ثم يقوم بانتخاب رئيس الجمهورية خلال ٣٠ يوما من تاريخ

> تسمية شاغلي المناصب الرئاسية الثلاثكثيرا ما تتجاوز المدد الدستورية

انعقاده طبقا للمادة ٧٢/أولا/ب من الدستور، وبعد انتخابه يقوم رئيس الجمهورية بتكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا بتشكيل مجلس الوزراء خلال ١٥ يوما، ويمنح المكلّف مدة ٣٠ يوما لتقديم كابينته الوزارية إلى مجلس النواب لنيل الثقة وفق المادة ٧٦ من الدستور.

بحساب هذه المدد الدستورية، نجد أن المدة الإجمالية اللازمة لولادة الحكومة الجديدة تمتد إلى نحو ٤ أشهر من تاريخ إعلان النتائج. غير أن المشرّع الدستوري استخدم في جميع هذه المواد تعبير «خلال»، وهو تعبير يحدّد الحد الأعلى للمدة الزمنية ولا تلزم بالانتظار حتى نهايتها، ما يمنح مرونة كبيرة في تقصير هذه المدد متى ما توفرت الإرادة السياسية.

بناء على ذلك، فإن مدة الأربعة أشهر لولادة الحكومة يمكن اختزالها إلى أقل من ذلك بكثير إذا تم استثمار اليوم الأول من كل مرحلة دستورية وعدم الانتظار إلى نهاية المدد القصوى؛ فانعقاد مجلس النواب في يوم الدعوة الأول، وانتخاب رئيس المجلس ورئيس الجمهورية وتكليف رئيس الوزراء في الأيام الأولى، كفيل بجعل الحكومة الجديدة ترى النور في مطلع يناير ٢٠٢٦ بدلا من مارس (آذار) من العام نفسه.

التجارب السابقة أثبتت أن تسمية شاغلي المناصب الرئاسية الثلاث، رئاسة مجلس النواب ورئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء، كثيرا ما تتجاوز المدد الدستورية المحددة، وهو ما يشكل خرقا واضحا للدستور ومخالفة لروح التداول الديمقراطي للسلطة. ويعزى استمرار هذا الخلل إلى غياب الجزاء أو الأثر القانوني المترتب على هذا التجاوز، إذ لم يتضمن الدستور نصا يعالج هذه المخالفة أو يحدد عواقبها، مما أتاح تكرارها في أكثر من دورة انتخابية.

من هذا المنطلق، نأمل أن تؤخذ هذه الملاحظة في الاعتبار عند إجراء أي تعديل مستقبلي للدستور، بما يضمن احترام التوقيتات الدستورية ويضع جزاءات محددة على مخالفتها، حفاظا على استقرار النظام الديمقراطي وتكريسا لسيادة القانون ومبدأ التداول السلمي للسلطة.

*رئيس مجلس القضاء الأعلى في العراق

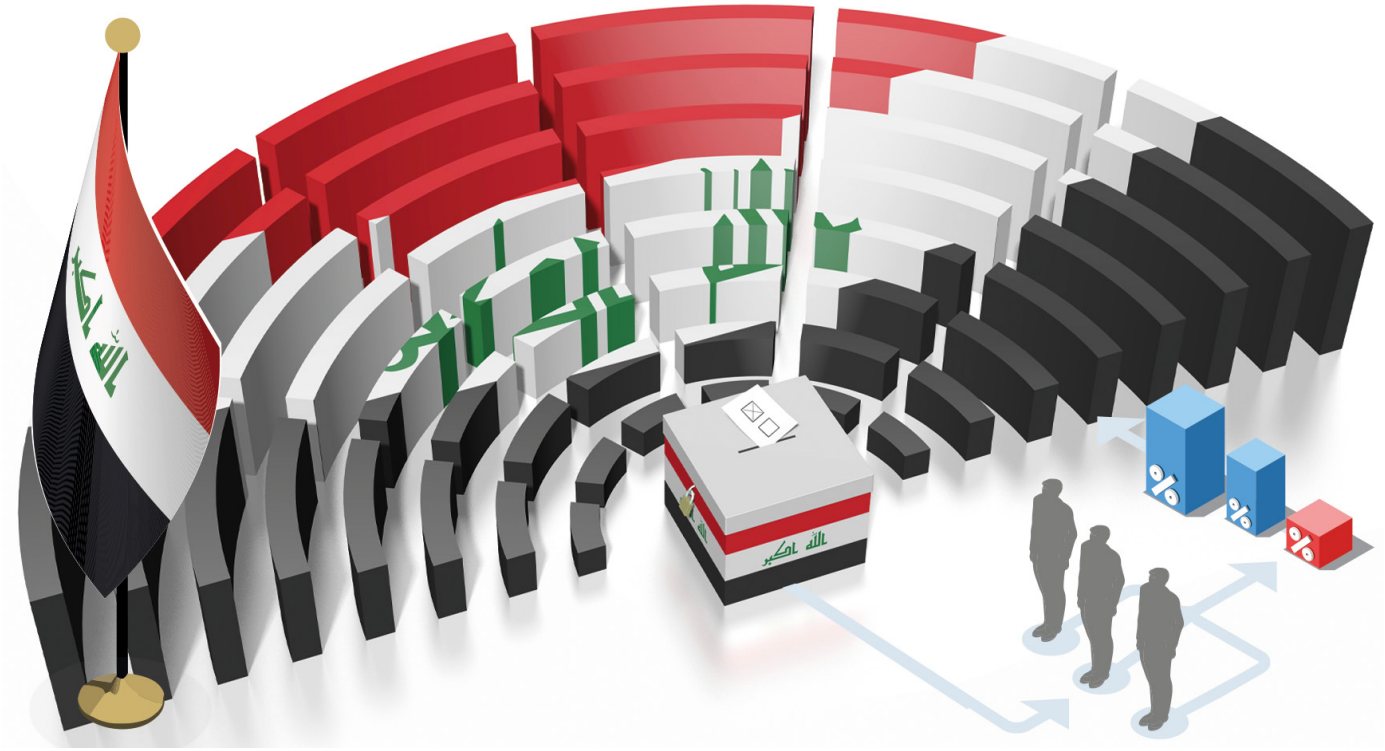

محدّدات وسيناريوهات تشكيل الحكومة الجديدة

قراءة في نتائج الانتخابات العراقية 2025

*ترينذز للبحوث والاستشارات/إدارة البحوث

تأسست العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على أساس نظام المكونات (شيعي، وسنّي، وكردي). وبرغم نصّ الدستور الذي أقرّ في عام ٢٠٠٥ والمتعلق بالتداول السلمي للسلطة والانتقال إلى النظام البرلماني، فإن التجربة أفرزت خطا بنيويا تمثّل في "المحاصصة والتوافق السياسي"، وهذا المنهج ارتكز على هاجس حفظ حقوق المكونات، لكنه تحوّل إلى متلازمة فشل لكلّ من الحكومات ومؤسسات الدولة؛ لأنه أدى إلى تغليب منطق المكون على مبدأ المواطنة، وإلى ضعف الأداءين الحكومي والتشريعي.

وبعد خمس دورات تشريعية وتنفيذية، شهدت الانتخابات التشريعية الأخيرة تعديلا جذريا في قانون الانتخابات (مارس ٢٠٢٣)، حيث عاد البرلمان إلى نظام الدوائر الواسعة (المحافظة كدائرة واحدة) واعتماد نظام "سانت ليغو" المعدل. وقد جاء هذا التعديل بالتوازي مع قرار التيار الصدري مقاطعة الانتخابات، وضعف أداء البرلمان الخامس، لكن ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات، التي تجاوزت ٥٦ في المئة، أسس لمرحلة جديدة من هيمنة القوى التقليدية، وتجميع المقاعد، وتركيز مركزية إدارة الجلسات مع تراجع كبير للمستقلّين الذين كان عددهم يتجاوز ٦٠

مقعدا في البرلمان الخامس، وكانوا عاملا للضعف والتشتّت داخل المؤسسة التشريعية.

تأتي هذه الدراسة لتحليل دلالات ومعطيات النتائج في تكوين البرلمان السادس، وتأثيرها على خريطة التحالفات السياسية وموقف القوى العراقية، ولاسيّما فرص رئيس الوزراء المنتهية ولايته، محمد شياع السوداني، لتولّي ولاية ثانية. وتم تناول موضوع هذه الورقة البحثية عبر ثلاثة مباحث: الأول، الإطاران القانوني والسياسي للانتخابات؛ والثاني، عوامل الحسم في تشكيل الحكومة واختيار الرئاسات الثلاث؛ والثالث، خيارات القوى السياسية في تشكيل التحالفات الجديدة، ومشاهد المستقبل.

المبحث الأول: البيئة القانونية والسياسية للانتخابات

منذ أن هدأت عاصفة احتجاجات تشرين الشعبية، التي اندلعت في خريف عام ٢٠١٩، تغيّرت الكثير من قواعد اللعبة السياسية، وأجريت أول انتخابات مبكرة عام ٢٠٢١ أسفرت عن تنافس شديد بين التيار الصدري والإطار التنسيقي، مع بروز مجموعة قوى سياسية ناشئة وعدد كبير من المستقلّين لأول مرة في تاريخ مجلس النواب. وبعد مخاض طويل، نجح الإطار التنسيقي في تشكيل حكومة، برئاسة محمد شياع السوداني، كان من أبرز مهامها إجراء الانتخابات النيابية للدورة البرلمانية السادسة التي كان لها مقدّمات قانونية وسياسية ربّما يكون لها دور جوهري في تحديد خيارات الناخب، ونتائج الانتخابات، ومن أبرزها:

أولا: العوامل القانونية

عادة ما يسبق كل دورة انتخابية في العراق تهيئةٌ للبيئة التشريعية التي تنظم الانتخابات، ولاسيّما تعديل قانون الانتخابات وتشكيلة المفوضية وأسلوب الاقتراع، وفقا لخبرة من الممارسات والإجراءات في التجارب السابقة. وقد سبقت هذه الانتخابات إجراءاتٌ تخصّ البيئة القانونية، من أبرزها:

تعديل قانون الانتخابات

لم يستقرّ للانتخابات العراقية قانون واحد؛ فكانت القوانين الانتخابية تتغير قبل كل دورة انتخابية. وفي مارس ٢٠٢٣، أقرّ البرلمان العراقي تعديلات جوهرية على قانون الانتخابات رقم ١٢ لسنة ٢٠١٨. ومن أبرز هذه التعديلات:

العودة إلى اعتبار كل محافظة بحدودها الإدارية دائرة انتخابية واحدة؛ أي اختصار العراق إلى ١٨ دائرة انتخابية بدلا من تقسيم المحافظات العراقية إلى ٨٣ دائرة انتخابية صغيرة ومتعددة، وهو النظام الذي طبّق فعليا في انتخابات تشرين ٢٠٢١ .

العودة إلى تطبيق نظام سانت ليغو المعدل؛ وهو النظام الذي يمنح الامتياز للأحزاب الكبيرة والقوائم المنظمة على حساب المرشحين المستقلّين، حيث ينصّ على تقسيم الأصوات لكلّ قائمة على الأعداد التسلسلية ١،٧، ٣، ٥، ٧، ٩.. إلخ، وبعدد مقاعد الدائرة الانتخابية . ففي انتخابات ٢٠١٤، تم اعتماد سانت ليغو المعدل (١،٦) ثم تم تغييرها لاحقا في التعديل الأول للقانون بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١٨، وأصبحت الأصوات تقسّم على (١،٧)، بدلا من (١،٦)؛ وهو ما لم يستخدم في أي برلمان من برلمانات العالم حتى سمّي (سانت لاغو على الطريقة العراقية) الذي تخلّت عنه

المفوضية في انتخابات الدورة الخامسة ٢٠٢١، وعادت إلى استخدامه في انتخابات الدورة السادسة التي جرت في ١١/١١/ ٢٠٢٥ .

الجدل القضائي حول شرعية موعد الانتخابات:

أثار رئيس مجلس القضاء الأعلى، القاضي فائق زيدان، جدلا واسعا وتساؤلات كبيرة عندما أعلن أن موعد الانتخابات مخالف للدستور. وقال زيدان، في مقال نشرته صحيفة "الشرق الأوسط"، قبل يومين من إجراء الانتخابات: "إن تحديد ١١ نوفمبر ٢٠٢٥ موعدا لإجراء الانتخابات البرلمانية يمثل مخالفة صريحة؛ لأنه لا يستند إلى أي نصّ دستوري أو قانوني"، وهذا التصريح يذكّر القوى السياسية بعلوية القضاء، وقدرته على تغيير قواعد اللعبة .

ثانيا: العوامل السياسية

تميزت هذه الانتخابات بأنها جرت في ظل ظروف داخلية وخارجية مختلفة عن الانتخابات التي سبقتها، ويمكن تحديد أهم العوامل السياسية المحيطة بانتخابات ٢٠٢٥ فيما يلي:

مقاطعة التيار الصدري: منذ انسحابه من العملية السياسية في البلاد وعدم المشاركة في أي انتخابات مقبلة، وفق ما أعلنه في يونيو ٢٠٢٢، جدّد "الصدر" موقفه في أكثر من مناسبة، وقد دعا -عشية الانتخابات- إلى "رفض الفساد ومقاطعة المفسدين"، مؤكدا عبارة "مقاطعون" .

فشل تجربة النواب المستقلّين: حاز "المستقلّون" ٦٠ مقعدا في البرلمان الخامس عام ٢٠٢١، ولكن أفعالهم قبل الانتخابات وبعدها أثارت علامات استفهام على صفتهم "المستقلّين" ؛ وهم الذين جاؤوا من خارج منظومة الأحزاب التقليدية، وحملوا وعودا كبيرة بالتحرّر من قيود المحاصصة الطائفية والعرقية، وبإعادة الاعتبار للهوية الوطنية الشاملة. لكن مع مرور الوقت، انجرف الكثير منهم تدريجيا نحو سلطة المحاصصة التي وعدوا الناس بإنهائها .

التحالفات السياسية الجديدة: تغيّرت الخريطة السياسية قبيل انتخابات ٢٠٢٥، ليس مع غياب التيار الصدري، وإنما بظهور تحالفات قوية جديدة، كان الأبرز فيها ائتلاف الإعمار والتنمية، بقيادة رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، وهذا التحالف يعكس محاولة من "السوداني" لتركيز دعم مناطقي وتحالفات برلمانية من مختلف الأطياف؛ من أجل ضمان بقائه في السلطة، أو تأمين أغلبية قوية بعد الانتخابات، ويضم كلاّ من تيار الفراتين، الذي كان يتزعمه السوداني في انتخابات ٢٠٢١، وتحالف العقد الوطني وائتلاف الوطنية، وتحالف إبداع كربلاء، وتجمّع بلاد سومر، وتجمّع أجيال، وتحالف حلول الوطني .

المبحث الثاني: عوامل الحسم في تشكيل الحكومة واختيار الرئاسات الثلاث

تعدّ عملية تشكيل الحكومة العراقية بعد الانتخابات مزيجا معقّدا من المفاوضات الداخلية والضغوط الخارجية، حيث لا تقتصر على عدد المقاعد البرلمانية، وإنما تتأثر أيضا بشبكة من الفواعل التي تتدخل في رسم الخريطة النهائية.

أولا: الفواعل الداخلية ضمن المنظومة السياسية

بعد إعلان نتائج الانتخابات تشكّلت خريطة جديدة من الكتل السياسية داخل البرلمان. وقد أظهرت النتائج تقدّما واضحا للأحزاب التقليدية، وغيابا للمستقلّين والتشرينيّين (نواب احتجاجات تشرين) والحركات المدنية، وفق الآتي:

١- الساحة الشيعية: أظهرت النتائج تقدّما واضحا لائتلاف رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، بحصوله على ٤٥ مقعدا، وهي نتيجة متوقعة، أو ربّما تكون أقل من التوقعات؛ لأن قائمة رئيس الوزراء تحصد -عادة – النسبة أكبر من الأصوات. وحافظ ائتلاف دولة القانون، بزعامة نوري المالكي، على مساحته البرلمانية، بحصوله على ٢٩ مقعدا. لكن المفاجأة جاءت من صعود كتلة "صادقون"، بقيادة قيس الخزعلي، إلى ٢٧ مقعدا بعد أن كانت ١٥ مقعدا، وقوى الدولة، الذي يقوده عمار الحكيم، بحصوله على ١٨ مقعدا، بعد أن كانت حصته ٤ مقاعد، ومنظمة بدر التي حصلت على ١٨ مقعدا بعد أن كان لها مقعدان، إضافة إلى تحالف الأساس، الذي تشكّل خلال الدورة البرلمانية الخامسة بزعامة محسن المندلاوي.

إن هذه النتائج تعطي مرونة لقوى الإطار التنسيقي لتشكيل الكتلة الأكثر عددا، ولاسيّما أن هذه القوى تمتلك تفاهمات مسبقة وخبرة في إدارة التحالفات أكثر من التي تمتلكها كتلة رئيس الوزراء المشكّلة حديثا. وتسعى قوى الإطار التنسيقي للحفاظ على مبدأ التوافق كآلية وحيدة لتشكيل الحكومة؛ لضمان مشاركة جميع الأطراف، وأن يكون رئيس الوزراء من بين الخيارات المعتمدة توافقيا.

جدول رقم (١) توزيع المقاعد على الكتل الشيعية

اسم التحالف رئيس التحالف	عدد المقاعد
الإعمار والتنمية/محمد شياع السوداني:	٤٥
دولة القانون/ نوري المالكي:	٢٩
صادقون/قيس الخزعلي:	٢٨
تحالف قوى الدولة/عمار الحكيم:	١٨
منظمة بدر/هادي العامري:	١٨
تحالف خدمات/شبل الزيدي:	٩
تحالف الأساس/محسن المندلاوي:	٨
إشراقة كانون /حيدر المطيري:	٨
حقوق/حسين مؤنس:	٦
تصميم/عامر الفايز:	٦
أبشر يا عراق/همام حمودي:	٤

٢- الساحة السنّية: حافظ تحالف "تقدّم"، بزعامة رئيس مجلس النواب السابق، محمد الحلبوسي، على تصدّره بعد أن حقق نتائج مهمة في بغداد والمحافظات الغربية، تلاه تحالف "عزم"، الذي يتزعمه مثنى السامرائي، الذي شكّل تفوّقه على تحالف السيادة، بزعامة خميس الخنجر، مفاجأة لكثير من المراقبين. ويمتلك محمد الحلبوسي خبرات تفاوضية عالية، وعلاقات مع قوى الإطار التنسيقي، ومع رئيس الوزراء، محمد شياع السوادني، لكن علاقاته متوترة مع رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، مسعود برزاني. ورغم إعلان "الحلبوسي" رغبته في تولّي منصب رئيس الجمهورية، فإن من المستبعد أن يخرج عن السياقات السنّية بالاحتفاظ بمنصب رئيس مجلس النواب، وتأمين الدعم الحكومي لمشاريع إعادة الإعمار في المحافظات المحرّرة، والتركيز على الملفّين الاقتصادي والخدمي.

جدول رقم (٢) توزيع المقاعد على الكتل السنّية

اسم التحالف رئيس التحالف	عدد المقاعد
تحالف تقدّم/محمد الحلبوسي:	٢٨
تحالف عزم/مثنى السامرائي:	١٥
تحالف السيادة/خميس الخنجر:	٩
تحالف الحسم/ثابت العباسي:	٧
تحالف قمم/خالد بتال النجم -الحلبوسي:	٣
الأنبار هويّتنا/علي فرحان الدليمي – الحلبوسي:	٣
نينوى لأهلها عبدالله /عجيل الياور:	٣

٣- الساحة الكردية: حافظ الحزب الديمقراطي الكردستاني على تفوّقه بحصوله على ٢٧ مقعدا، تلاه منافسه التقليدي، الاتحاد الوطني الكردستاني، بحصوله على ١٧ مقعدا، ثم الأحزاب الأخرى. ووفق الجدول رقم (٣)، فإن القوى الكردستانية تسعى إلى ضمان بقاء منصب رئيس الجمهورية للبيت الكردي، والحصول على ضمانات دستورية وقانونية تتعلق بحصة إقليم كردستان من الموازنة الوطنية والنفط "بحسب المادة ١٤٠".

جدول رقم (٣) توزيع المقاعد على الكتل الكردية

اسم التحالف رئيس التحالف	عدد المقاعد
الحزب الديمقراطي الكردستاني/مسعود برزاني:	٢٧
الاتحاد الوطني الكردستاني/بافل طالباني:	١٧
الموقف الوطني/علي حمه صالح:	٥
الاتحاد الإسلامي-الكردستاني/صلاح الدين محمد بهاء الدين:	٤
الجيل الجديد/ساشوار عبدالواحد:	٣

ثانيا: الفواعل العراقية المؤثرة خارج المنظومة السياسية

هناك ثلاثة فواعل رئيسية عراقية من خارج العملية السياسية؛ هي: المرجعية الدينية، والتيار الصدري بعد انسحابه من البرلمان، والمؤسّسة القضائية، ولاسيّما بعد تنامي دور القاضي فائق زيدان، وهذه الفواعل هي جهات غير برلمانية، لكنها تمتلك تأثيرا معنويا أو سياسيا أو قانونيا يفوق في بعض الأحيان قوة الكتل السياسية الفائزة.

المرجعية الدينية (آية الله العظمى السيد علي السيستاني)

لعبت المرجعية الدينية في النجف الأشرف دورا أساسيّا في رعاية العملية السياسية منذ مطالبتها بكتابة دستور وطني للعراق، وموقفها من الاحتلال ومن مواجهة الإرهاب بفتوى الجهاد الكفائي. وقد كان للمرجعية دور في منع الولاية الثالثة لرئيس الوزراء، نوري المالكي، عام ٢٠١٤، رغم حصوله على أكثر من ١٠٠ مقعد في البرلمان، وكذلك دورها في إجبار حكومة عادل عبدالمهدي على الاستقالة بعد احتجاجات تشرين، عام ٢٠١٩ .

ولا تتدخل المرجعية بشكل مباشر في ترشيح الأسماء، ولكن دورها حاسم في تحديد السقوف والمعايير الأخلاقية والوطنية للحكومة. ورغم تحفّظها على الأداء الحكومي والبرلماني، خلال السنوات الأخيرة، فإنها شجعت الجميع على المشاركة الواعية والمسؤولة في الانتخابات؛ كونها الطريق الأسلم للعبور بالبلد إلى مستقبل أفضل، مع تأكيد أنها لا تساند أيّ مرشح أو قائمة انتخابية على الإطلاق .

التيار الصدري

يتمتع السيد مقتدى الصدر بنفوذ اجتماعي وسياسي وديني كبير، يتمكن من خلاله من الضغط على القوى السياسية من خلال قاعدته الشعبية الكبيرة. وقد تمكن "الصدر" من فرض إرادته على القوى السياسية في أكثر من مناسبة باستخدام الضغط الشعبي، واحتفظ التيار الصدري -بعد انسحابه من البرلمان والعملية السياسية- بكونه قوة معارضة جماهيرية فعالة قادرة على التظاهر والحشد؛ ما يشكّل تحدّيا دائما لشرعية الحكومة التي يشكلها الإطار التنسيقي أو أي تحاف آخر، ومن المحتمل أن يتم إشراك الصدر في ترتيبات اختيار رئيس الوزراء القادم.

المؤسسة القضائية

لعب القضاء في العراق دورا دستوريا حاسما في حفظ التوازن بين القوى السياسية المتصارعة في أصعب الظروف، وللقضاء العراقي دور مهمّ في تفسير النصوص الغامضة، مثل تفسير المحكمة الاتحادية العليا لمفهوم "الكتلة الأكبر"، الذي أسهم في تغيير قواعد العبة السياسية، وكذلك في فضّ النزاعات الدستورية، وفي الإشراف على مراحل الانتخابات والتصديق النهائي على النتائج. ويتمتع القاضي فائق زيدان بنفوذ وتأثير كبيرين في المشهد السياسي العراقي. وقد دعا القوى السياسية إلى استثمار اليوم الأول من كل مرحلة دستورية، وعدم الانتظار إلى نهاية المدد القصوى للانتهاء من انتخاب رئيس المجلس ورئيس الجمهورية وتكليف رئيس الوزراء في الأيام الأولى؛ لجعل الحكومة الجديدة ترى النور في مطلع يناير ٢٠٢٦ بدلا من مارس من العام ذاته .

ثالثا: الأبعاد الإقليمية والدولية (عوامل الضغط والموازنة)

تؤثر القوى الخارجية بشكل كبير على خيارات القوى السياسية العراقية، خصوصا في اختيار الشخصيات المعتدلة والمقبولة دوليا. ورغم التأثير الكبير للفاعل الخارجي في تشكيل الحكومات العراقية خلال الدورات البرلمانية السابقة، فإن الدور سيكون أكبر في هذه الدورة البرلمانية؛ بفعل التغييرات الإقليمية والدولية، وسياسة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، الذي يسعى لتعزيز النفوذ الأمريكي في المنطقة.

الفواعل الإقليمية: إيران وتركيا ودول الخليج

الفاعل الإيراني: تمثل إيران أهم الفواعل الخارجية وأكثرها تأثيرا في تشكيل الحكومات؛ نتيجة قوة حلفاء وأصدقاء طهران، الذين يشكّلون معظم قوى الإطار التنسيقي، إضافة إلى الاتحاد الوطني الكردستاني، وقوى مسيحية وسنّية أخرى. ولكن الدور الإيراني تراجع بعد اغتيال قائد فيلق القدس، قاسم سليماني، وبعد التغيير في موازين القوى عقب ٧ أكتوبر وحرب غزة. وتمارس طهران تأثيرا على قوى الإطار التنسيقي؛ لضمان تماسكها، وتشكيل حكومة تحافظ على الاستقرار والتوازن في المصالح والنفوذ. ومع ذلك، من غير المرجح أن تدخل إيران في صراع مع الولايات المتحدة، استنادا إلى ما حدث في الفترات السابقة.

الفاعل التركي: كان دور الفاعل التركي يتركز على الجانبين الاقتصادي والطاقة، وفي مناطق النفوذ السنّي والكردي الشمالية. ولكن هذا الدور أخذ يتّسع، ولاسيّما بعد دخول القوات التركية إلى شمال العراق، حيث تعدّ تركيا العراق جزءا من أمنها القومي. وعادة ما يلعب الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، دورا في جمع القوى العراقية السنّية، وتقريب وجهات النظر فيما بينها، وربّما في رعاية تفاهم بين القوى السنّية وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني، كما حصل في التحالف الثلاثي (إنقاذ وطن) بين الحلبوسي وبرزاني والصدر عام ٢٠٢١، حيث كان أردوغان أحد أهم وأبرز داعميه .

وقد تضاعفت المصالح التركية في العراق بعد إعلان طريق التنمية، الذي يربط تركيا بالخليج العربي عن طريق العراق، وكذلك تم في بغداد إعلان اتفاق حكومة السوداني مع أنقرة على تنظيم حصة العراق المائية من خلال ربط جزء من عائدات مبيعات النفط لتركيا بتنفيذ مشاريع حيوية في مجال السياسة المائية العراقية .

دول الخليج: تستخدم دول الخليج أدوات الاستثمار الاقتصادي والضغط الدبلوماسي لدعم القوى السنّية والقوى الشيعية، التي تدعو إلى التوازن الوطني والابتعاد عن النفوذ الإيراني؛ بهدف تهدئة المخاوف الخليجية والعربية من تنامي نفوذ إيران والقوى المحسوبة عليها في العراق. كما تسعى إلى دعم القوى المعتدلة القريبة من توجهاتها والراغبة في دعم الاستقرار في المنطقة، ولاسيّما أن هناك مناطق توتر وخلافات حدودية بين الكويت والعراق؛ أبرزها قضية خور عبدالله.

الفواعل الدولية: رغم تعدّد الفواعل الدولية، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا هما الفاعلان الكبيران:

الولايات المتحدة وبريطانيا: لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا في دعم العملية السياسية في العراق حتى انسحاب قواتها عام ٢٠١١، حيث أخذ النفوذ الإيراني بالتوسع على حساب النفوذ الأمريكي. وقد أخفق المبعوث

الأمريكي، بريت ماكغورك، في مهمّته عام ٢٠١٨، في تمديد ولاية ثانية لرئيس الوزراء الأسبق، حيدر العبادي .

وأكد الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، خلال قمة شرم الشيخ بمصر، التي عقدت في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٥، أن "العراق بلد يمتلك الكثير من النفط.. لديهم كميات هائلة لدرجة أنهم لا يعرفون ماذا يفعلون به"، مضيفا: "وهذا في حدّ ذاته مشكلة كبيرة، عندما تملك الكثير ولا تعرف كيف تتصرف به"؛ الأمر الذي أثار ردود أفعال مختلفة داخل العراق وخارجه، قبل أن يقوم الرئيس الأمريكي بتسمية مبعوث خاص له إلى العراق، وهو رجل الأعمال العراقي الشاب، مارك سافايا. وقد أثار ذلك الأمر نقاشا واسعا في الأوساط السياسية والأمنية العراقية، حيث ينظر إليه كدلالة على توجّه أمريكي جديد للتعامل المباشر مع الملف العراقي بعيدا عن القنوات الدبلوماسية المعتادة، في حين يرى مراقبون أن خلفية "سافايا" التجارية وولاءه السياسي وأصوله العراقية تمنحه مدخلا مرنا للمشهد العراقي المعقّد .

أما المملكة المتحدة، فهي تنسق مواقفها مع الولايات المتحدة في حفظ التوازن في المنطقة بشكل عام، والعراق على وجه الخصوص، ومواجهة الإرهاب والحد من النفوذ الإيراني عبر مشاريع سياسية كان آخرها رعايتها لمشروع التحالف الثلاثي عام ٢٠٢١.

الاتحاد الأوروبي: يتركز اهتمام الاتحاد الأوروبي على مكافحة الفساد، واستقرار أسعار النفط، وضمان استمرار التعاون الأمني، وتشكيل حكومة قادرة على إدارة علاقات متوازنة.

الصين وروسيا: إن تزايد نفوذ بكين الاقتصادي (عبر مشاريع البنية التحتية والاستثمار في الطاقة) وموسكو (عبر صفقات التسليح والطاقة) يجعلهما فاعلين صامتين لكن مهمّين، حيث تسعى الحكومة العراقية الجديدة إلى إرضائهما؛ لضمان استمرار تدفق الاستثمارات والتعاون.

المبحث الثالث: خيارات وسيناريوهات تشكيل الحكومة الجديدة

يركز هذا المبحث على المرحلة الحاسمة التي تلي إعلان النتائج النهائية لانتخابات ٢٠٢٥، وهي مرحلة المفاوضات والتحالفات التي تحدّد شكل الحكومة القادمة، وقدرتها على البقاء والاستمرار.

أولا: خيارات الإطار التنسيقي

إعلان الكتلة الأكثر عددا مع الاتحاد الوطني الكردستاني، أو الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتحالف "عزم"، بقيادة مثنى السامرائي، وربّما تحالف "تقدم"، بزعامة محمد الحلبوسي، مع أعضاء الإطار المنضمّين إلى ائتلاف الإعمار والتنمية، وحركة عطاء، بزعامة فالح الفياض، وكتلة "سند"، برئاسة أحمد الأسدي؛ والهدف منع محمد شياع السوداني من ولاية ثانية. وهذا الخيار ممكن، وستدعم إيران هذا الخيار؛ شريطة اتفاق القيادة الرباعية (نوري المالكي، وقيس الخزعلي، وعمار الحكيم، وهادي العامري)، وستكون نتيجته تفتّت ائتلاف رئيس الوزراء، وتمكّن الإطار من طرح الشخصية التي يراها مناسبة لتشكيل الحكومة بأريحية، وهذا خيار وارد؛ شريطة أن يتمكن "الإطار" من إعطاء ضمانات للولايات المتحدة ودول الخليج والدول الإقليمية الأخرى بالحفاظ على التوازنات والالتزامات، وعلى استقرار المنطقة.

التحالف مع كتلة رئيس الوزراء، الإعمار والتنمية، والاتفاق بين "السوداني" وقادة الإطار على تشكيل الحكومة

برئاسة "السوداني"، أو شخص يتم الاتفاق عليه بين الطرفين. وسيحظى هذا التحالف بدعم جميع أطراف العملية السياسية والفواعل الخارجية، لكنه صعب التحقق.

تحالف جزء من "الإطار" مع قوى سنّية، مثل "عزم" أو "تقدّم"، وقوى كردية، مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، ويحظى بدعم إيراني. وسيكون هذا الخيار بمواجهة تحالف آخر يقوده محمد شياع السوداني بدعم أمريكي-خليجي-تركي، وهو أشبه بسيناريو عام ٢٠١٨؛ تحالف الإصلاح والبناء، وهذا خيار صعب، ويؤدي إلى انسداد سياسي، وهو بخلاف إرادة القضاء العراقي التي عبّر عنها القاضي فائق زيدان قبيل الانتخابات وبعدها.

ثانيا: خيارات رئيس الوزراء محمد شياع السوداني

إحياء التحالف الثلاثي، الذي تم بعد انتخابات ٢٠٢١ بين مقتدى الصدر ومحمد الحلبوسي ومسعود برزاني، بالحلول محلّ الصدر في هذا التحالف، وتهميش الإطار التنسيقي وفق مبدأ حكومة أغلبية وطنية بدعم تركي-عربي-أمريكي، وهذا خيار صعب لم يتحقق بوجود مقتدى الصدر، ومن الصعب أن يتحقق في غيابه. كما أن التقاطعات بين مسعود برزاني ومحمد الحلبوسي لا تشجع على هذا الاتجاه.

التحالف مع جزء من الإطار التنسيقي وقوى سنّية وكردية، وتهميش كتلة دولة القانون، بزعامة نوري المالكي، وكتل أخرى رافضة للولاية الثانية لـ"السوداني" بدعم تركي-عربي-أمريكي، وهذا خيار صعب بسبب الأزمات والتقاطعات بين قوى الإطار التنسيقي ورئيس الوزراء، فضلا عن أن رغبة هذه القوى في معادلة حكم جديدة، ولاسيّما بعد النتائج التي حققها تحالف قوى الدولة بزعامة عمار الحكيم، وتحالف "صادقون"، بزعامة قيس الخزعلي، ومنظمة بدر، بزعامة هادي العامري، لا تتماشى مع رغبة "السوداني" بالزعامة وانفراده بالقرار السياسي.

التحالف مع قوى الإطار التنسيقي، والتفاهم على معادلة حكم جديدة، يكون فيها "السوداني" جزءا من عملية الاتفاق على رئيس وزراء جديد مقابل تنازلات متقابلة، ويتم هذا السيناريو بدعم أمريكي-عربي-إيراني، لكنه صعب التحقق.

الخاتمة:

تعدّ انتخابات البرلمان العراقي لعام ٢٠٢٥ نقطة تحوّل منهجية في العملية السياسية، حيث أسفرت عن نتيجة متوقعة إلى حدّ كبير بفعل عاملين حاسمين، هما: عودة القانون الانتخابي لخدمة الكتل الكبرى (نظام الدوائر الواسعة وسانت ليغو) والمقاطعة الصريحة للتيار الصدري؛ وتشتّت المستقلّين وانتقالهم إلى الكتل السياسية التقليدية. ويمكن تحديد جملة من النتائج، من خلال دراستنا للمعطيات والمؤشرات والمعلومات بعد إعلان النتائج:

أولا: النتائج الرئيسية

تراجع المستقلّين والقوى الصاعدة وهيمنة القوى التقليدية: وفق النتائج التي أعلنتها المفوضية العليا

المستقلة للانتخابات، فمن الواضح أن البرلمان السادس سيكون أكثر تماسكا وأقل تجزئة وتشتّتا كما كان البرلمان السابق، وهو الأمر الذي يكتب فشل تجربة المستقلّين والقوى الصاعدة التي أفرزتها احتجاجات تشرين ٢٠١٩، مثل حركتي "امتداد" و"نازل آخذ حقي"، وغيرهما، بما فيها حركة الجيل الجديد في إقليم كردستان، التي تراجعت من ٩ إلى ٣ مقاعد، وبذلك يتراجع دور المستقلّين (قوى تشرين) كقوة حاسمة، مع هيمنة القوى السياسية التقليدية، خصوصا قوى الإطار التنسيقي (رباعية المالكي، والخزعلي، والحكيم، والعامري).

تراجع خيار حكم الأغلبية السياسية والعودة إلى التوافق: ففي ظل غياب المنافس الشيعي القوي، يصبح سيناريو التوافق الكلاسيكي هو الأكثر ترجيحا؛ إذ ستسعى القوى الشيعية إلى جمع الكتلة الأكبر (نحو ١٦٥-١٨٠ مقعدا) بالتحالف بين الإطار التنسيقي وقوى سنّية وكردية أخرى.

الحاجة إلى معادلة حكم جديدة داخل البيت الشيعي: بعد ثلاث تجارب مع عادل عبدالمهدي ومصطفى الكاظمي ومحمد شياع السوداني، سيحاول الإطار التنسيقي إيجاد معادلة جديدة لاختيار رئيس وزراء، وتحديد ولايته، بالشكل الذي يضمن عدم انفراده بالقرار السياسي.

أهمية اختيار شخصية قوية ذات مقبولية إقليمية ودولية، بدلا من البحث عن وجوه جديدة لم يسبق لها الحضور الخارجي، ولاسيّما مع الاهتمام الأمريكي بالشأن العراقي، وقلق دول الجوار. ويمتلك الإطار التنسيقي خيارين؛ إما إعادة طرح من تولّوا منصب رئيس الوزراء في فترات سابقة من بين قيادات الإطار التنسيقي، مثل نوري المالكي وحيدر العبادي، أو الاستعانة بالجيل الثاني من المؤهلين أو الطامحين لهذا المنصب.

ثانيا: مشاهد المستقبل

بالنظر إلى التركيبة الجديدة للبرلمان السادس، وهيمنة القوى التقليدية والأحزاب الكبيرة، مع غياب التيار الصدري والمدنيين، فإننا أمام ثلاثة مشاهد للمستقبل؛ هي:

أولا: مشهد الاستقرار: سيشهد البرلمان استقرارا في تمرير القوانين والقرارات لغياب نواب التيار الصدري والنواب المدنيين والمستقلّين، الذين يختارون دور المعارضة، رغم مشاركتهم في تشكيل الحكومة.

ثانيا: مشهد الاضطرابات: سينتقل التهديد الرئيسي لاستقرار الدولة من داخل البرلمان إلى الشارع، حيث سيتحوّل التيار الصدري (بقيادة السيد مقتدى الصدر) إلى قوة معارضة جماهيرية فعالة، وستنضم إليها القوى المدنية والتشرينية. ويمكن أن يتكرّر سيناريو دخول المنطقة الخضراء خلال حكومة حيدر العبادي في أعوام ٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٧، وحكومة عادل عبدالمهدي، في احتجاجات تشرين عام ٢٠١٩، وخلال حكومة الكاظمي، حيث جرت اشتباكات مسلّحة داخل المنطقة الخضراء وفي محيطها، عام ٢٠٢٢.

ثالثا: مشهد تفاقم الأزمة البنيوية: سيؤدي التشكيل التوافقي السريع إلى استمرار المحاصصة والفساد المؤسساتي؛ ما يعمّق الفجوة بين الدولة والمجتمع، وتضاعف الفساد دون رقابة برلمانية حقيقية، الأمر الذي يؤدي إلى فشل البرلمان السادس، وإخفاقه في إعادة ثقة المواطن العراقي بالمؤسسات السياسية.

محمد صالح صدقيان:

العراق 2025.. انتخابات واعدة وتحديات صعبة

مع إعلان النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية التي جرت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، يواجه العراق مرحلة انتقالية حاسمة، حيث سجّلت نسبة مشاركة قياسية بلغت ٥٦ بالمئة برغم مقاطعة التيار الصدري بزعامة السيد مقتدى الصدر، مما يعكس تعزيزا نسبيا للثقة في العملية الانتخابية بكل أبعادها.

ومع ذلك، تبرز تحديات متعددة الأبعاد على المستويات السياسية، الاقتصادية، والأمنية، في المرحلة المقبلة، إذ أن العملية الانتخابية لم تكتمل بعد وهي تنتظر خطوات انعقاد الجلسة الأولى لمجلس النواب وتشكيل الكتلة الأكبر لانتخاب الرئاسات الثلاث، في ظل الخارطة السياسية الجديدة للبرلمان العراقي.

نجح العراق والعراقيون في امتحان الديموقراطية. لا بل حقّقوا إنجازا مهما بإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها الدستوري، كما نجحوا في تمرير العملية الانتخابية بانسيابية واضحة، ما يعني نضوجا متراكما في العملية السياسية، وهذه نقطة تسجّل للكفاءات العراقية، خصوصا وأن العراق حديث العهد بالممارسات الديموقراطية بعد سقوط مرحلة الاستبداد والديكتاتورية في نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

إضافة إلى النسبة المرتفعة للمشاركين قياسا بالدورة السابقة، برغم دعوات المقاطعة التي التزمت بها بعض الأطراف السياسية.

واستنادا إلى ذلك، تبرز تحديات عديدة أمام العملية الانتخابية التي لم تكتمل بعد:

نجح العراق والعراقيون في امتحان الديموقراطية

أولا: التحالفات وانتخاب الرئاسات الثلاث:

في ضوء النتائج التي أعلنتها الهيئة العامة للانتخابات، لا يملك أي ائتلاف أغلبية مطلقة (١٦٥ مقعدا من أصل ٣٢٩ مقعدا)، مما يفتح الباب أمام مفاوضات طويلة ومعقدة بين ائتلاف "الإعمار والتنمية" الذي يتزعمه رئيس الوزراء المنتهية ولايته محمد شياع السوداني الذي حاز على ٤٥ مقعدا، و"دولة القانون" الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي الذي حاز على ٣٠ مقعدا، والحزب الديموقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود برزاني وحاز على ٢٧ مقعدا، وحزب "تقدم" الذي يتزعمه رئيس مجلس النواب السابق محمد الحلبوسي وفاز بـ٢٧ مقعدا، و"حركة صادقون" التي يتزعمها قيس الخزعلي وحازت على ٢٦ مقعدا، و"منظمة بدر" التي يتزعمها هادي العامري وحازت على ١٩ مقعدا، و"قوى الدولة الوطنية" بزعامة عمار الحكيم التي فازت بـ١٨ مقعدا، و"الاتحاد الوطني الكردستاني" الذي يتزعمه بافل طالباني وحاز على ١٨ مقعدا، إضافة إلى عدد من التحالفات الأخرى التي حصلت على مقاعد أقل لكنها مهمة في تشكيل الكتلة النيابية الأكبر التي ترشّح رئيس الوزراء الجديد.

وكما حصل في محطات سابقة، فإن تشكيل الكتلة الأكبر محكوم بتوازنات سياسية وطائفية وقومية ستجعل الاتفاق صعبا، وخاصة مع مقاطعة التيار الصدري والتنافس داخل هذه المكونات.

وعلى الرغم من أن القانون العراقي لم ينص على طائفية الرئاسات الثلاث، فإن العرف السياسي ساد على هذا التوزيع الطائفي–القومي في إطار قاعدة "التوافق السياسي" التي التزم بها الجميع.

وبعيدا عن الأسماء والمسميات، فإن مرحلة تشكيل الكتلة الأكبر داخل البرلمان الجديد لا تقلّ أهمية عن بقية خطوات العملية الانتخابية، كما أن اختيار المرشح لرئاسة الوزراء أيضا استحقاق صعب في ضوء المنافسة الحاصلة داخل المشهد السياسي.

ثانيا: التأثيرات الخارجية والتوازن الإقليمي:

يعاني العراق من تدخلات خارجية منذ الإطاحة بالنظام السابق، ولا يزال محكوما بهذه التدخلات لأسباب متعددة، منها سياسية وأخرى أمنية وثالثة مذهبية، حيث عملت بعض الجهات على جعل العراق ساحة للمنافسة وتصفية الحسابات، في الوقت الذي دأبت فيه الحكومات المتلاحقة على إبعاد العراق عن هذه التدخلات والمحاور الإقليمية، وقد نجحت في بعض الأحيان ولم تنجح في أخرى.

إضافة إلى ذلك، تأثر العراق بالتطورات والتوازنات الإقليمية بشكل كبير، مثل التطورات التي حصلت في لبنان وسوريا وفلسطين واليمن وإيران، الأمر الذي انعكس على الوضع العراقي، فيما تنتظر العراق

> تبرز تحديات عديدة أمام العملية الانتخابية التي لم تكتمل بعد

استحقاقات جديدة، لأن حركة الرمال الساخنة في الشرق الأوسط لن تتوقف، وهي تنتظر المزيد من التطورات على خلفية "الشرق الأوسط الجديد" الذي يريده رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على المقاسات الإسرائيلية والتطلع الفج لـ"إسرائيل الكبرى" كما جاهر علنا أكثر من مرة في السنتين الماضيتين.

ثالثا؛ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المزمنة:

يواجه العراق أزمات هيكلية مثل نقص المياه، وتغير المناخ، وانتشار الفساد الذي أصبح ظاهرة ترهق المواطنين في ظل غياب برامج وخطط واضحة لإعادة الهيكلة الاقتصادية ووضع برامج رقابية للحد من ظاهرة الفساد المستشرية في مختلف المؤسسات والإدارات والأجهزة، وهي أزمات قد تثير احتجاجات جديدة إذا لم تعالج على يد الحكومة الجديدة.

رابعا؛ الأمن والاستقرار الداخلي:

برغم نجاح الإجراءات الأمنية أثناء الانتخابات، وسريان واضح وملموس للأمن والاستقرار، يظل انتشار السلاح غير الشرعي والتهديدات من بقايا تنظيم "داعش" تحديا رئيسيا، حيث تقف أمام البرلمان مسؤولية سنّ قوانين لحصر السلاح بيد الدولة ودعم الجيش للقيام بمسؤولياته في كافة المناطق العراقية.

خامسا؛ المقاطعة وتغليب الهويات الطائفية:

ما يدعو للأسف هو ظهور ممارسات خطيرة رافقت المنافسة الانتخابية، حيث لعبت أوساط معينة دورا كبيرا في التأثير على ثقة المواطنين، وزادت فيه المنافسات الطائفية التي لم تحرّك الشارع بقدر ما تنبئ بأجواء طائفية لا تخدم العراق ولا وحدته ولا مستقبله.

إن مقاطعة بعض الجهات السياسية للانتخابات تعكس حالة عدم ثقة بالنظام السياسي، مما يقلّل من الشرعية الشعبية للحكومة الجديدة. زدْ على ذلك أن الانتخابات شهدت سيطرة الهويات الطائفية والفرعية على ما عداها بحيث غاب الخطاب السياسي الوطني الموحد لمصلحة خطاب المكونات الطائفية والمذهبية الفئوي، وهو أمر من شأنه أن يؤثر سلبا على مسيرة الإصلاح الديموقراطي ويحبط آمال الجيل العراقي الجديد بالانتقال إلى مرحلة سياسية جديدة.

هذه التحديات تتطلب حوارا وطنيا شاملا، مع التركيز على الإصلاحات الاقتصادية والإجتماعية والأمنية لتحقيق الاستقرار العراقي طويل الأمد، وهو ما يشير إلى حاجة ماسة لتوافق سياسي يتجاوز الطائفية.

* أكاديمي وباحث في الشؤون السياسية
* 180Post

مشاورات زعامات «الإطار التنسيقي» بمنأى عن السوداني

العربي الجديد: صفاء الكبيسي:كشفت سلسلة اللقاءات والمشاورات التي شهدتها الساعات والأيام الأخيرة، بين زعامات تحالف «الإطار التنسيقي» في العراق عن حراك داخلي لإعادة ترتيب التحالف بعد إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية، في وقت بقي فيه رئيس الوزراء محمد شياع السوداني خارج دائرة تلك التشاورات، رغم أنه أحد أطراف الإطار، وسط تأكيدات بأن قيادات بارزة تريد إعادة هندسة التحالف بمنأى عن السوداني.

ومنذ مساء الأربعاء الماضي، نشطت اللقاءات بين قادة «الإطار التنسيقي» على نحو لافت، فقد اجتمع زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، ونائب رئيس البرلمان محسن المندلاوي، كما التقى المالكي مع زعيم جماعة عصائب أهل الحق قيس الخزعلي. كذلك التقى الأخير مع زعيم تحالف الحكمة عمار الحكيم، والتقى الأخير بدوره مع زعيم تحالف الفتح هادي العامري، والتقى العامري أيضا بالحكيم وبرئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض، فيما كان آخر اللقاءات مساء أمس الجمعة إذ التقى الخزعلي بالمندلاوي.

وحول لقاء الخزعلي والمندلاوي ذكر مكتب الأول، في بيان، أنّ «اللقاء بحث مستجدات المشهد السياسي، إذ أكد الجانبان ضرورة الإسراع في استكمال إجراءات

تشكيل الحكومة المقبلة، والحرص على اختيار الكفاءات القادرة على إدارة المرحلة الجديدة بكفاءة ومسؤولية، بما يضمن استقرار البلاد وتحقيق تطلعات المواطنين»، وجاءت اللقاءات ضمن محاولة بلورة موقف موحّد قبل دخول مفاوضات تشكيل الحكومة، خصوصا مع هشاشة التوازنات التي أفرزتها النتائج، التي تتطلب تحالفا واسعا.

ووفقا لقيادي في تحالف «الإطار»، فإنّ التحالف بصدد الإعلان عن الكتلة البرلمانية الكبرى، التي تقدم مرشحها لرئاسة الـوزراء، مؤكدا لـ»العربي الجديد»، مشترطا عدم ذكر اسمه، أن «تشكيل الكتلة يتجه إلى الاستناد إلى قوائم الإطار نفسها، لكن من دون حسم إشـراك تحالف الإعمار والتنمية الذي يترأسه السوداني، من عدمه». وأوضح القيادي أن «هناك مزاجا سياسيا لبعض قـادة الإطـار البارزين، وتحديدا المالكي، لأن يكون السوداني خارج الإطار التنسيقي، حتى لا يترأس الحكومة المقبلة»، مؤكدا أن «هذا الطرح متداول حاليا داخل قوى الإطار لكنّه لم يحظ بدعم قياداته كلها»، مشيرا إلى أن «الإطار التنسيقي يمتلك مقاعد مؤهلة للمضي بإعلان نفسه الكتلة الكبرى وطرح مرشحه لرئاسة الوزراء».

من جهته، قال مختار الموسوي، القيادي في كتلة بدر، بزعامة هادي العامري، إن «الإطار يتجه لإعلان تشكيل الكتلة الكبرى مباشرة، بعد أن تجري المصادقة على نتائج الانتخابات»، مؤكدا في تصريح صحافي، أنه «من غير المستبعد أن يجري الأمر بعيدا عن ائتلاف الإعمار والتنمية».

وأضاف الموسوي أن «قوى الإطار التنسيقي ستعلن عن تشكيلها القائمة أو الكتلة البرلمانية الكبرى بعد تصديق النتائج الرسمية للانتخابات»، مبينا أن «قوائم الإطار التنسيقي حصلت على أصوات ومقاعد تمكنها من المضي بالكتلة الكبرى، وليس بالضرورة أن تكون مع ائتلاف الإعمار والتنمية».

القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني، هوشيار زيباري، قال في تدوينة له على منصة إكس، أمس الجمعة، إنّ «الخريطة السياسية العراقية بعد إعلان النتائج الأولية للانتخابات العراقية من قبل المفوضية مربكة»، مؤكدا أنها «تحتاج إلى تحالفات أوسع من الأوزان الوسطية والصغيرة والنتوءات الأصغر».

> **التحالف بصدد الإعلان عن الكتلة البرلمانية الكبرى**

وأشار زيباري إلى أن «تأخر تشكيل الحكومة القادمة وارد، لكن تسريع العملية ممكن أيضا»، مشددا على أنّ «المحك سيكون موقع السيد السوداني في المعادلة الحكومية».

ومن المتوقع أن يواجه تشكيل الحكومة الجديدة في العراق، تحديات كبيرة في ضوء التوازنات السياسية الدقيقة والانقسامات بين القوى الفائزة، الأمر الذي قد يعيد سيناريو الانتخابات السابقة التي تأخر تشكيل حكومتها نحو عام كامل بسبب الخلافات السياسية. وكان مجلس القضاء الأعلى في العراق، قد دعا الفائزين بالانتخابات إلى الإسراع في تشكيل الحكومة الجديدة وفق السقوف الزمنية الدستورية، مؤكدا «ضرورة الإسراع بإجراء الحوارات والتفاهمات اللازمة من أجل تشكيل السلطتين التشريعية والتنفيذية، ضمن السقوف الزمنية الدستورية المحددة».

«التنسيقي» يتحرك لتفكيك كتلة السوداني وإعلان «الكتلة الكبرى»

بغداد-الشرق الاوسط:تتجه المشاورات السياسية في العراق إلى مرحلة حاسمة بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وسط توقعات بانهيار محتمل لقائمة «الإعمار والتنمية» التي يقودها رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني، وفق ما أفاد به سياسيون عراقيون مطّلعون على تحركات الأطراف السياسية.

وقال هؤلاء إن بعض قيادات القائمة، أبرزهم أحمد الأسدي وفالح الفياض، يبدو أنهم مستعدون للابتعاد عن التحالف، في إشارة إلى تكرار أساليب الانشقاق التي اعتمدها الفياض سابقا، وهي خطوة اعتاد عليها في تحالفات سابقة؛ ما يهدد استقرار القائمة بعد الانتخابات.

مع ذلك، قال مسؤول حزبي في «الإعمار والتنمية»، لـ«الشرق الأوسط»، إن التحالف متماسك حتى الآن وينوي مواصلة مشاوراته لتشكيل الحكومة برئاسة السوداني. وأضاف المسؤول الذي فضّل عدم ذكر اسمه: «الوقت مبكر جدا للقول إن فرصة الولاية الثانية انتهت».

وصرح السوداني، الثلاثاء الماضي، بأنه منفتح على جميع الأطراف السياسية، بما فيها التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، الذي قرر مقاطعة الانتخابات، في محاولة لإظهار انفتاحه على التوافق الوطني.

وبعد جمود استمر أكثر من عام نتيجة خلافات سياسية بين التيار الصدري و«الإطار التنسيقي» المؤلّف من أحزاب شيعية موالية لإيران، جاء «الإطار» الذي كان يحظى بأكبر كتلة في البرلمان المنتهية ولايته،

> تتجه المشاورات السياسية في العراق إلى مرحلة حاسمة

بالسوداني رئيسا للحكومة في ٢٠٢٢. ولم يكن السوداني في حينه معروفا على نطاق واسع، أو يتمتع بقاعدة شعبية كبيرة.

وفي الانتخابات التي أجريت الثلاثاء الماضي، حاز السوداني نحو ٤٥ مقعدا، لكن خصومه في ائتلاف «دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، و«عصائب أهل الحق» بزعامة قيس الخزعلي، و«منظمة بدر» بزعامة هادي العامري، وتيار «قوى الدولة» بزعامة عمار الحكيم، فازوا مجتمعين بأكثر من ٩٠ مقعدا.

مشاورات الأربعة

بدأت قيادات الإطار الشيعي بالتحرك فور إعلان النتائج؛ إذ التقى قيس الخزعلي مع عمار الحكيم، ثم زار هادي العامري نوري المالكي.

وأوضحت المصادر أن الأطراف الأربعة الكبرى في الإطار الشيعي متفقة على رفض منح السوداني ولاية ثانية، سواء عبر المواقف العلنية والصريحة لنوري المالكي أو من خلال صيغ أكثر تحفظا ومرونة اعتمدتها الأطراف الأخرى؛ ما يعكس أن فرص السوداني في البقاء لولاية ثانية تبدو محدودة للغاية.

وبينما يمنع الدستور العراقي النواب من الانتقال رسميا بين الكتل قبل تشكيل الحكومة، كشفت المصادر عن تفاهمات أولية بين نواب فائزين ضمن قائمة السوداني وقوى الإطار الشيعي، تهدف إلى التصويت لاحقا مع مرشح الإطار لرئاسة الحكومة بدلا من دعم السوداني.

وأكدت المصادر أن قيادة «الإطار التنسيقي» ستحدد مواصفات مرشحها لرئاسة الوزراء قبل عرضه على الكتل الأخرى، في خطوة توصف بأنها شكلية إلى حد كبير؛ إذ إن القوى السنية والكرد لديهما مطالب واضحة مرتبطة بمناصبهما وليس بشخص رئيس الوزراء؛ ما يعكس سيطرة التحالف الشيعي على خيار رئاسة الحكومة.

وفي ظلّ عدم وجود غالبية مطلقة في البرلمان المؤلف من ٣٢٩ مقعدا، قد تقضي الأطراف الرئيسية أسابيع أو حتى أشهرا، في التفاوض على تحالفات لبناء كتلة كبرى تتمكّن من فرض رئيس الوزراء المقبل.

وشهدت تسمية رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة عقب الانتخابات في السنوات الماضية الكثير من التعقيدات، واستغرق التوافق أشهرا عدّة.

وصرّح سياسي بارز لـ«وكالة الصحافة الفرنسية»، الجمعة، بأن «الإطار التنسيقي» منقسم بشأن دعم السوداني لتولّي ولاية ثانية، في وقت يثير تنامي سلطته المخاوف لدى القوى السياسية الكبرى، بسبب سياساته التي تحافظ على توازن دقيق بين حليفي العراق العدوّين؛ واشنطن وطهران.

وواجه السوداني اتهامات بأن موظفين في مكتبه كانوا مسؤولين عن التنصت على هواتف سياسيين بارزين، وقد وصفها بأنها «كذبة القرن».

ولا شيء مستبعد في العراق حيث المصالح السياسية والانقسامات الطائفية تسير في خطين متوازيين. فمثلما قد يتمكّن السوداني من حشد الدعم من منافسيه بين

> **الإطار التنسيقي سيحدد مواصفات مرشحها لرئاسة الوزراء**

الأحزاب الشيعية لتشكيل حكومة جديدة، قد تتّحد تلك الأحزاب ضده.

وقال مصدر في أحد الأحزاب الرئيسية في «الإطار التنسيقي» إن الإطار اتفق في وقت سابق على إعادة توحيد صفوفه وتشكيل الكتلة الكبرى لـ«اختيار رئيس للحكومة (...) ورئيس مجلس النواب ونائبيه، ورئيس الجمهورية».

تفاهم سني - سني

من جهتها، بدأت القوى السنية مشاورات داخلية حول توزيع المناصب الأساسية، في وقت تشير مصادر إلى أن توافقا بين الحلبوسي وخميس الخنجر أو شخصيات سنية أخرى قد يصبح ممكنا، في حين يبقى التفاهم بين الحلبوسي ومثنى السامرائي رئيس تحالف «عزم» غير مرجح في المرحلة المقبلة.

إجرائيا، يواجه البرلمان الحالي عقبة في المصادقة على الفائزين الجدد؛ إذ يستمر المجلس الحالي في مهامه حتى ٨ يناير (كانون الثاني)؛ ما يعرقل مباشرة البرلمان الجديد للانعقاد، ويطرح تساؤلات حول إمكانية حل البرلمان الحالي قبل انتهاء مدته القانونية.

هذه التطورات تأتي في سياق سباق الكتل العراقية على إعلان الكتلة الكبرى لتشكيل الحكومة المقبلة؛ إذ يظل الإطار الشيعي أكثر قوة تأثيرا في تحديد مستقبل رئاسة الحكومة، في حين تبدو فرص السوداني محدودة حتى في حال فوزه بعدد مقاعد كبير.

وبعد انتخاب البرلمان العراقي الجديد، تنطلق مرحلة اختيار رئيس للوزراء الذي سيشكّل الحكومة المقبلة، في بلد يشهد عادة تعقيدات تطيل التوافق على مرشّح.

وتسلط هذه الانتخابات الضوء على استمرار نفوذ الإطار الشيعي في المشهد السياسي العراقي بعد سنوات من الانقسام مع التيار الصدري.

إشادة إيرانية

إقليميا، قال مستشار المرشد الإيراني للشؤون الدولية، علي أكبر ولايتي، إن الانتخابات البرلمانية التي جرت في العراق كانت «تاريخية وغير مسبوقة»، وذلك في رسالة تهنئة بعثها إلى الحكومة والشعب العراقي.

ووصف ولايتي العملية الانتخابية بأنها «نجاح كبير» للعراق. وذكر أن العراقيين أثبتوا قدرتهم على تقرير مصيرهم، مضيفا أن العراق بات يعد من أبرز الدول في المنطقة. وأشار إلى امتداد التاريخ الحضاري للبلاد إلى آلاف السنين، مشيدا بالإرث الثقافي والعلمي للعراق عبر العصور.

وأضاف ولايتي أن مختلف مكونات المجتمع العراقي، من الشيعة والسنة والكرد، تشارك في حماية هذه المواقع والحفاظ على الوحدة الوطنية.

وفي سياق منفصل، قال مكتب رئيس الوزراء العراقي إن محمد شياع السوداني تلقى اتصالا هاتفيا من الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، جرى خلاله بحث العلاقات الثنائية والتطورات الإقليمية.

زهير كاظم عبود:

مقارنة بين ما حصل لجماعة رفحاء وجماعة الكورد الفيليين

نداء الى مجلس النواب بدورته الجديدة

نتوسم بأعضاء مجلس النواب في دورته الجديدة أن يضع الانصاف والعمل على استعادة الحقوق أمام ضمير جميع الأعضاء دون استثناء ، ويقرأ ما حصل لشريحة أصيلة من شرائح المجتمع العراقي ،هم أبناء الكورد الفيليين الذين لم تنصفهم الحكومات المتعاقبة ولا التفت الى معاناتهم مجلس النواب بدوراته السابقة ، ومجلس النواب يمثل السلطة التشريعية سيكون مسؤولا أمام الله والتاريخ والعراق ، وسأعرض بعض مما تحضرني الذاكرة من مقارنة بين شريحتين عراقيتين ، شريحة تم انصافها والثانية تنتظر الانصاف ، وهذه المقارنة ليست من باب الحط من تضحيات أحد أو تحقيقا لمصالح سياسية بقدر ما تعني مسألة أن يكون الانصاف للجميع والمساواة لجميع العراقيين امام القانون دون تمييز .

وماحصل لاي طرف من أطـراف المعادلة العراقية ثابت في الذاكرة العراقية والوثائق، ولست بمعرض إعادة ما تعرضت له شريحة الفيليين فالكتابات عنهم كثيرة والوقائع الثابتة أكثر، ولما كانت من بين التزامات اليمين الدستورية التي يؤديها عضو مجلس النواب رعاية مصالح الشعب العراقي، وان يؤدي مهماته ومسؤولياته القانونية بتفان وإخلاص نعرض هذه المقارنة التي قد تفتح نافذة لانتصار الحق.

١. تم تجريد الفيليين من جميع المتمسكات الرسمية وغير الرسمية، بينما تمكن جماعة رفحاء من أخذ مستمسكاتهم معهم أو أرسلت إليهم.

٢. تمت مصادرة جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة للفيليين، بينما لم تصادر أية ممتلكات لجماعة رفحاء ولم يتعرض أي منهم لمثل هذه المصادرة.

٣. لم يتم اعتبار الفيليين لاجئين سياسيين في دولة إيران التي كانت المنفذ الوحيد، بينما تم اعتبار جماعة رفحاء لاجئين سياسيين في المملكة العربية السعودية.

٤. تم إسكان الفيليين في مخيمات بائسة ومنعوا من العمل في إيران ولم تخصص لهم مساعدات مالية، بينما تم

إسكان جماعة رفحاء في بيوت مؤقتة وتحت اشراف الأمم المتحدة، وتم منحهم مساعدات مالية مجزية.

٥. لم تقدم الجمهورية الإسلامية للفيليين التسهيلات اللازمة لالتحاقهم بدول اللجوء التي لم تحضر لمخيماتهم، بينما كانت وفود الدول التي تقبل اللجوء تحضر الى معسكر رفحاء وتسهل عملية انتقالهم اليها.

٦. تم تقييد حركة الفيليين داخل إيران وتم وضعهم داخل مخيمات مسيجة ومقيدة للحرية، بينما تم انشاء مدينة صغيرة يقيم بها جماعة رفحاء تضم مـدارس ومستوصف وحسينيات وملاعب لكرة القدم.

٧.قدمت المملكة العربية السعودية كميات غذائية ومواد تموينية تستفيد منها عوائل جماعة رفحاء، ولم يحصل الفيليين على كميات غذائية ومواد تموينية أو وقود طيلة مدة مكوثهم في المخيمات الإيرانية.

٨. منح جماعة رفحاء حق اختيار دولة اللجوء، بينما لم يتم منح مثل هذا الخيار لجماعة الكورد الفيليين .

٩.تم الاحتفاظ لجماعة رفحاء بجنسيتهم العراقية، بينما بقي الفيليين عديمو الجنسية بالرغم من ان القانون الدولي لا يسمح بذلك.

١٠.عانى الفيليين في دول اللجوء التي وصلوها من حالة اثبات شخصياتهم وشهاداتهم العلمية وتحصيلهم الدراسي، بينما لم يعاني جماعة رفحاء مثل ذلك الامر.

١١.عانى الفيليين بعد سقوط نظام صدام من قضية استعادة املاكهم الغير منقولة بمراجعة المحاكم وهيئة نزاعات الملكية، بينما لم يتعرض أي من مجموعة رفحاء الى مثل ذلك.

١٢.بعد سقوط نظام الدكتاتور بقيت شهادة الجنسية والتبعية مستمرة يعاني منها الفيليين، ولم يتعرض جماعة رفحاء لمثل ذلك.

١٣. التفت مجلس النواب العراقي الى مجموعة رفحاء وشملهم بقرار اعتبارهم سجناء سياسيين وبأثر رجعي، ولم يلتفت الى قضية معاناة الفيليين التي هزت ضمير المجتمع العراقي بالرغم من صدور قرار بات من المحكمة

> **ينبغي ان نتوقف عند الغبن والحيف الذي شمل الفيليين دون غيرهم**

الجنائية العراقية العليا باعتبار ما جرى عليهم جريمة إبادة جماعية.

١٤.تم تعويض جماعة رفحاء مع عوائلهم بشكل مجز، ولم يتم تعويض مواطن واحد من الفيليين عما لحقهم من ضيم وضرر مادي ومعنوي.

١٥. بالإضافة الى تهجير مئات الالاف من الفيليين تم احتجاز الاف الشباب منهم ومن ثم تم القضاء عليهم، ولم تنتقم السلطة الصدامية من ذوي رفحاء.

١٦. جثث العديد من شهداء الفيليين لم يتم استلامها حتى اليوم من قبل اهاليهم، ولم يحدث مثل هذا لجماعة رفحاء.

١٧.أصـدر صدام قرارات ظالمة ضد الفيليين وعمل على تشتيت عوائلهم، فتم حجز الشباب الذين تم تنفيذ الإعدام بهم دون محاكمة، ولم يجر مثل هذا على العائدين من جماعة رفحاء.

واستنادا لنص المادة (١٤) من الدستور باعتبار العراقيين متساوين امام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي ، وتلك المساواة تنسحب ضمن الحقوق المدنية والسياسية التي نص عليها الدستور ، ومن أجل تحقيق تلك المساواة ينبغي ان نتوقف عند الغبن والحيف الذي شمل الفيليين دون غيرهم ، وهم الأكثر عطاءا والأكثر التزاما والأكثر تضررا من النظام السابق ، وشمولهم بقانون السجناء السياسيين أسوة بغيرهم سيحقق صورة من صور الوقوف الى جانب الحقوق .

اجتماع برلماني حاسم مرتقب في إطار «عملية السلام»

صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية

أعلن البرلمان التركي أن «لجنة التضامن الوطني والأخـوة والديمقراطية» التي شكلها لوضع الإطار القانوني لحل حزب «العمال الكردستاني» ونزع أسلحته، ستعقد اجتماعاً حاسماً، الثلاثاء المقبل، وذلك وسط ترقب واسع للاجتماع الذي تأجل مرتين.

وستعد الجلسة التي يشارك فيها وزيرا الدفاع، يشار غولر، والداخلية، علي يرلي كايا، ورئيس المخابرات، إبراهيم كالين، بشكل مغلق أمام الصحافة، وسيعرض المسؤولون الثلاثة خلالها آخر التطورات والخطوات التي اتخذت في إطـار «مـبـادرة تركيا خالية من الإرهاب»، التي يطلق عليها الجانب الكردي «عملية

السلام والمجتمع الديمقراطي».

وتأجلت هذه الجلسة التي كان مقررها عقدها في ٦ نوفمبر (تشرين الثاني) مرتين؛ أولاهما بسبب سفر غولر خارج البلاد، والثانية بسبب حادث تحطم طائرة شحن عسكرية من طراز «سي - ١٣٠» على حدود جورجيا لدى عودتها من أذربيجان، الثلاثاء الماضي، ما أدى إلى مقتل ٢٠ جندياً بالقوات الجوية التركية.

مطالبات بلقاء «أوجلان»

ويأتي انعقاد الجلسة، التي تعقب جلسة مغلقة تم خلالها الاستماع إلى وزيري الخارجية هاكان فيدان، والعدل يلماز تونتش، وسط مطالبات متصاعدة بذهاب أعضائها إلى سجن إيمرالي، غرب تركيا، للاستماع إلى تقييمات وآراء زعيم حزب «العمال الكردستاني»، عبد الله أوجلان، بشأن «عملية السلام»، التي انطلقت بدعوته في ٢٧ فبراير (شباط) الماضي، لحل الحزب ونزع أسلحته بعد ٤٧ عاماً من الصراع مع الدولة التركية.

وقالت المتحدثة باسم «حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب»، المؤيد للكورد الذي يقود الاتصالات بين مؤسسات الدولة وأوجلان في سجنه، عائشة غل دوغان،: «لم نعد نتحدث عن أقوال، هناك حاجة إلى خطوات قانونية عملية وملموسة، على اللجنة أن تذهب إلى إيمرالي».

وأضافت دوغان، في تصريحات، الجمعة: «يجب الاعتراف بأحكام المحكمة الدستورية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وعدم الانتظار لدقيقة واحدة، وإطلاق سراح الرئيس المشارك السابق لحزب (الشعوب الديمقراطية)، صلاح الدين دميرطاش، استجابة لقرار محكمة حقوق الإنسان الأوروبية الذي مر عليه نحو أسبوعين دون أن نرى خطوة واحدة على أرض الواقع... حتى هذا وحده كفيل بإحداث تغيير كبير في تركيا، وإعادة الثقة المتدهورة».

> **مطالبات بالاستماع لأوجلان... وحديث عن نتائج للقاء إردوغان وبخجلي**

وتعليقاً على تصريح رئيس حزب «الجيد» القومي المعارض لـ«عملية السلام»، بأن الرئيس رجب طيب إردوغان «لا يريد أن تذهب اللجنة البرلمانية إلى إيمرالي»، قالت دوغان: «إن عدم التحرك في الاتجاه المعاكس يعني تفويت الفرصة، يجب على الكتلة الحاكمة أن تعرض موقفها بشأن هذه القضية بوضوح دون ترك أي مجال للنقاش».

في السياق، قال الكاتب في صحيفة «حرييت» القريبة من الحكومة، عبد القادر سيلفي، إن التردد داخل حزب «العدالة والتنمية» (الحاكم) بشأن زيارة اللجنة البرلمانية إلى إيمرالي من أجل «عملية السلام»، حسم خلال لقاء إردوغان وحليفه حزب «الحركة القومية»، دولت بهشلي، الذي عقد في منزل الأخير في أنقرة، الأربعاء.

وأوضح أنه كان هناك تردد بشأن «عملية السلام» الجديدة، التي بدأت تتخذ أولى خطواتها من خلال «مبادرة تركيا خالية من الإرهاب»، التي أطلقها بهشلي من البرلمان في ٢٢ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢٤، داعياً أوجلان إلى توجيه نداء لحل حزب «العمال الكردستاني» ونزع أسلحته، لكنه تبدد بعد هذا اللقاء.

انتقادات لتباطؤ الدولة

في الوقت ذاته، رأى النائب البرلماني المخضرم عن حزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب» في مدينة ديار بكر، كبرى مدن جنوب شرقي تركيا ذات الأغلبية

جنكيز تشاندار:تقدم عملية السلام يعتمد كليا على خطة إردوغان

الكردية، جنجيز تشاندار، إن عملية السلام لا تزال في مراحلها الأولى، وإن تقدمها يعتمد كلياً على «خطة» الرئيس إردوغان.

ولفت تشاندار إلى أن لقاء «وفد إيمرالي» مع إردوغان في ٣٠ أكتوبر الماضي، واللغة المتفائلة التي استُخدمت بعد ذلك أنعشا الآمال، لكن لم يتم إحراز أي تقدم ملموس.

ولفت إلى تصريحات القيادي في حزب «العمال الكردستاني» دوران كالكان، التي أدلى بها منذ أيام قليلة، وقال فيها إن المرحلة الأولى من عملية السلام قد اكتملت بالخطوات «أحادية الجانب»، التي اتخذها الحزب، وانتقلنا إلى مرحلة ثانية تتطلب وضع «قوانين التكامل الديمقراطي» التي يطالب بها أوجلان، وأن الشرط الأساسي لهذه العملية هي تحسين وضع أوجلان، وضمان حريته في العمل وإدارة هذه العملية.

وعدّ تشاندار أن هذه التصريحات تدل على أن حزب «العمال الكردستاني» قام بما يتعين عليه القيام به، وأن الكرة الآن في ملعب الدولة، مضيفاً: «لا أفهم أسباب تردد الدولة حتى الآن».

ولفت إلى أن اللجنة البرلمانية، التي تم تشكيلها في ٥ أغسطس (آب) الماضي، لا تزال «تحاول اللحاق بالركب»، ولا تؤدي وظيفتها التي أنشئت من أجلها، وهي اقتراح «قانون العودة»، و«بعض التعديلات على قانون تنفيذ الأحكام والتدابير الأمنية. وأوضح تشاندار، في تصريحات لوكالة أنباء «فرات» القريبة من حزب «العمال الكردستاني»، أن «قانون العودة» يتضمن لوائح قانونية تضمن عودة أعضاء الحزب إلى تركيا، والانخراط في الحياة السياسية والاجتماعية.

ما يجب فعله بشأن دميرطاش واضح، ولكنه لم يُتخذ بعد.

وعلّقت المتحدثة باسم الحزب الكردي، عائشة غول دوغان، على التطورات المتعلقة بلجنة التضامن وقالت:

الآن، بعد أن تطرّقنا إلى إرساء سيادة القانون والعدالة والديمقراطية، لننتقل إلى لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية. أُجّل اجتماعها المقرر لهذا الأسبوع بسبب حادثة تحطم الطائرة المأساوية. وكان من المقرر الاستماع إلى بعض الوزراء في الأسبوع الذي سبقه.

وقد أُعلن عن تأجيل الاجتماع بسبب انشغالات الوزراء. ستجتمع اللجنة الأسبوع المقبل. ونتوقع أن يُلقى سؤال «هل ستذهب اللجنة إلى إمرالي؟» ردًا إيجابيًا، مما يُسرّع العملية ويُعزّزها، وأن يُتّخذ قرارٌ بلقاء أوجلان في الاجتماع الأول. كما أكدنا باستمرار، من الضروري أن تصل مقترحات اللقاءات مع السيد أوجلان إلى اللجنة. فالوظيفة الأساسية للجنة هي إرساء الأسس السياسية والقانونية لعملية السلام والمجتمع الديمقراطي. وقد أكدنا على ذلك منذ البداية. في الواقع، سبق للسيد كورتولموش، بصفته رئيسًا للجنة ورئيسًا للبرلمان، أن أكد على نقاط مماثلة: إرساء السلام الاجتماعي وتمهيد الطريق للقنوات السياسية الديمقراطية. يجب تمهيد الطريق نحو هذا الأساس. ولتمهيد الطريق لذلك، دعونا أولاً نتخذ خطوات عاجلة لا تتطلب تنظيمًا قانونيًا. دعونا الآن نشارك الجمهور التقارير المُعدّة حول الخطوات التي تتطلب تنظيمًا قانونيًا، ونضعها على جدول أعمال اللجنة، ونضمن تنفيذها السريع.

كالكان: لاخيار امام الجميع سوى نجاح هذه العملية

في لقاء مع القناة التلفزيونية (Medya Haber TV) أوضح دوران كالكان عضو أكاديمية عبد الله اوجلان للعلوم الاجتماعية بأن دخول عملية السلام والمجتمع الديمقراطي في مرحلة جديدة على جدول الاعمال.

وقال: بداية أحيي مهندس عملية السلام والمجتمع الديمقراطي وقائد الحرية القائد آبو، كما هو معلوم فإن العملية تدخل مرحلة جديدة، مرحلة ثانية، هناك محاولة، القائد آبو هو من يدير هذه المحاولة، من أجل ذلك أعدّ وقدّم خارطة طريق، أفصح عن آراءه واقترح طريق الحلّ، ومن أجل فتح الطريق أمامه، دعا الحزب والرأي العام، واتخذت خطوات على هذا الأساس.

مثلا، كانت دعوة قيادة حركتنا في ٢٦ تشرين الأول مهمة، ٢٥ مقاتلا من الكريلا الذين كانوا موجودين في شمال كردستان ويديرون الحرب، انسحبوا إلى مناطق الدفاع المشروع وأدلوا ببيان، أعلنت قيادة حركتنا للرأي العام أن قوات الكريلا في المناطق الحساسة والمعرضة للاستفزازات والنقاط التي قد تؤدي إلى صراعات، تنسحب وتعمل على إعادة الوضع إلى ما كان عليه على الحدود، كان هذا في غاية الأهمية، كان متوافقا تماما مع روح دعوة ٢٧شباط، وكان أيضا تنفيذا لقرارات المؤتمر الثاني عشر لحزب العمال الكردستاني، واستمرارية لذلك، كان هذا استمرارا لحرق الأسلحة في ١١ تموز، كانت هذه خطوات حاسمة وجادة ومهمة ورائدة وتمهيدية، الجميع يقدّر ذلك، لقد اعتبروها تاريخية، وأشاروا إلى أن هذه الخطوة الرائدة، لتنفيذ الإجراءات القانونية التي تتطلبها عملية السلام والمجتمع الديمقراطي، ولتطوير اللجنة

عملها في هذا المجال، لم تعد هناك أية عقبات، والباب أصبح مفتوحا تماما، هذا مهم حقا، لم يكن شيئا يمكن لأي شخص أن يأمل فيه أو يحققه بسهولة، لقد طوّر القائد آبو بذكائه وإرادته وعزيمته هذه العملية واتخذ خطوات عملية، إن حركتنا حزبنا وكوادر الحزب وقواتنا الكريلا قد نفّذوا وينفّذون احتياجات هذه الدعوة دون تقصير.

لم يعد هناك عوائق أمام المرحلة الثانية

أي أن هناك وعيا وفهما، هذا لا يتم بناء على طلب البعض أو بالقوة، بل يتم تنفيذ فهم واستراتيجية، وصف القائد آبو هذا الأمر بأنه خطوات أحادية الجانب مبنية على حسن النية، كما عبّر عن المرحلة الأولى من العملية على هذا النحو، اتخاذ خطوات أحادية الجانب مبنية على حسن النية... كقائد وحركة، اتخذنا هذه الخطوات، وبهذه الطريقة، لم تعد هناك عوائق أمام المرحلة الثانية.

كانت المرحلة الأولى تهيئة الظروف العملية والعسكرية للانتقال إلى المرحلة الثانية، وقد حققت هذه الخطوات ذلك بالكامل، الشعب ناضل أيضا، وفي هذا السياق، هناك أيضا نضال في أجزاء كردستان، الشباب والنساء ينشطون، وخاصة في روج آفا، وهناك بعض الفعاليات تتطوّر في شمال كردستان.

منذ بداية الشهر، أظهر الكرد في الخارج مع أصدقائهم من لندن حتى كولن، مرة أخرى للعالم كقائد وحركة موقف الكرد بطريقة بحيث يفهمها الجميع، بحماسهم وعزيمتهم، وكذلك بالرسائل التي وجّهوها... كما وجّه القائد آبو رسائل في المسيرات والتجمعات، ولفهم العملية بشكل صحيح، وخاصة لتحديد واجبات ومسؤوليات الشعب في الخارج، كانت هذه الرسائل بمثابة بيانات تاريخية، وهذا ولّد حماسا.

بهذه الطريقة، ومن اجل أن تصبح العملية اجتماعية وتمكين الجانب الكردي من تولي زمام الأمور وتطويرها كنضال ديمقراطي، ظهر مستوى مهم، أحيي الموقف الحازم والواثق الذي اتخذه الكريلا، أحيي وأشيد بالموقف الحازم الذي اتخذه شعبنا في الخارج وأصدقاؤنا من لندن إلى كولن، بناء على دعوة القائد آبو والعملية التي طورها، انطلاقا من مسيرتي لندن وكولن.

إن أولئك الذين شاركوا في هذه الفعاليات -كما قال القائد آبو -هم حقا في موقع قيادة العملية ويؤدّون مهمة تاريخية، لذلك، يستحقون دائما التحية، ويجب تطوير هذا العمل ومواصلته، بمعنى آخر، هذه ليست عملية بلا نضال.

لا يمكن إنجاز هذا العمل بالصراعات

وردا على سؤال حول كيفية ادارة الجانب الكردي للعملية إذا لم تتغير ظروف اوجلان قال كالكان:ماذا يوجد غير ذلك؟ لسنا في وضع يسمح لنا بقول أي شيء جديد، المعلومات التي وصلتنا، وآخرها ما دار بين القائد آبو وعائلته ووفد حزب المساواة وديمقراطية الشعوب، أظهرت عدم حدوث أي تغيير يُذكر في وضع إمرالي، العزلة على القائد آبو مستمرة، وقد أوضحوا ذلك بوضوح، قالوا إنه لم يطرأ أي تغيير على الوضع في إمرالي، هذا أمر مهم للغاية.

ما لم يتحقق الحرية الجسدية للقائد آبو، وتتغير ظروف عمله وحياته باتجاه الحرية، كيف سيدير الجانب الكردي هذه العملية...؟ كيف سيديرها القائد آبو...؟ لا بد من وجود فرص وإمكانيات لتحويلها إلى نضال من أجل الديمقراطية، لكنهم متباطؤون للغاية في هذا الشأن، بعضهم يُظهر موقفا معاديا، ثم ينتظرون بأن تسير الأمور كما يريدون هم، لا يجوز ذلك.

علاوة على ذلك، لا جديد في عمل اللجنة، لقد بثّوا بعض الأمل، عقدوا العديد من الاجتماعات والمناقشات والمفاوضات، لو أنهم أظهروا نهجا سياسيا بالفعل، يعني لو حاوروا على أساس حلّ القضية الكردية، ودمقرطة تركيا، وإنشاء إطار قانوني جديد، وحاولوا إعادة توجيه الرأي العام، ورفع الوعي، وخلق الوحدة، لكانت هذه المناقشات ذات

معنى.

طبعا، لا يمكن إنجاز هذا العمل بدونها، لا يمكن إنجاز هذا العمل بالصراعات، يجب بناء الوحدة، لكن يتم نشر المعلومات فقط، حتى أنهم لا يُسمونها مشكلة، ولا يُحدّدون كيفية تطبيق الإطار القانوني، يكتفون بالقول: «سيُقدّمونه إلى البرلمان»، تقول العديد من الأوساط بأن حزب العدالة والتنمية يُعِدّ القوانين بالفعل، أي أنهم لا ينتظرون عمل اللجنة، وهي لا تُؤثّر عليهم، أي أن عمل هذه اللجنة لم يبدأ فعليا، لم يلتقوا بالقائد آبو بعد، بل جعلوا من الأمر مشكلة، في الأسبوع الماضي، قالوا: «سنلتقي»، «لن نلتقي»، «سنعقد لقاء ونضع خطة لذلك»، لكن تم تأجيله، والآن لا يزال النقاش جاريا، ردا على ما فعلناه، وكما في الماضي، أدلت قيادتا حزب الحركة القومية وحزب العدالة والتنمية بتصريحات إيجابية، وأعربتا عن رضاهما، هذا جيد للغاية، ولكن كما هو الحال دائما، هذا كل شيء، لا يوجد شيء عملي، لا يوجد شيء لتجاوز هذا الوضع وتلبية الاحتياجات العملية.

يستمر انقسام الحزب الحاكم، رئيس حزب العدالة والتنمية، رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، يقول شيئا، وإدارة الحزب تقول شيئا آخر، وسائل الإعلام المقربة من الحزب تكتب وتصرح بعكس ذلك تماما، أي أن هناك آراء متباينة، إنهم يخلقون بلبلة، في الواقع، إنهم يخلقون الغموض، يعني لم نفهم.

دولت بهجلي اتخذ خطوة وتحمّل المسؤولية

في الواقع، اتخذ دولت بهجلي خطوة وتحمّل المسؤولية، هو نفسه قال ذلك، أراد الجميع تفسيره بهذه الطريقة، لكن كلامه لم يُطبّق عمليا، ما يقوله حزب العدالة والتنمية وإدارته لم يُطبّق أيضا، عندما يحدث هذا، تبقى هذه الكلمات جوفاء، هذه الأعمال تبقى في أذهان الرأي العام كتطورات ذات أثر إيجابي وتُنشئ رقابة، إنهم يصبحون شركاء فيما نفعله، بدلا من أن يقولوا إن ما نفعله جيد ويصبحوا شركاء فيه، عليهم أن يفعلوا الأشياء بأنفسهم، أن يفعلوا الأشياء الجيدة ويروّجوا لها، ليطوّروا أنشطتهم على هذا الأساس، نحن نفعل هذا، ليس بناء على طلب أحد، لا يُفعل ذلك بالقوة، نحن نفعل كل شيء وفقا لفهمنا ونظريتنا واستراتيجيتنا، نفعل هذه الأمور انطلاقا من إيماننا والتزامنا بحرية الكرد ودمقرطة تركيا، ونتخذ خطوات عملية، كان نضالنا السابق أيضا من أجل ذلك، هذا الالتزام بالقيم، هو ما جعلنا نقاتل، لقد قاتلنا، الجميع يعلم ذلك، ولا يمكن لأحد أن ينكره، الشعب الكردي والشباب والنساء، يناضلون منذ ٤١ عاما لإثبات وجوده، ولكشف عقلية الإبادة الجماعية والنظام الاستعماري، ولكشف الحقيقة، ولإزالة قناع الأكاذيب، ولكشف حقيقة الكرد في تركيا، ولإيجاد فهم كامل ومنظور صحيح للقضية الكردية...

القوى الانتهازية تحاول تخريب العملية

بعد نداء ٢٧ شباط، ومن خلال خطواتنا العملية، فهمنا جيدا أن هناك داخل تركيا وخارجها دوائر واسعة من القوى الانتهازية التي تقتات على حساب القضية الكردية والأزمات التي أفرزتها، من الواضح جدا أن هذه المشكلة والاي يسمونها القضية الكردية، قد جرى افتعالها من قِبل هؤلاء الانتهازيين لتكون مصدر ربح لهم، وهذا ما هو الحال عليه منذ قرن كامل، بعض الجهات كانوا يخافون إلى هذا الحد، بل حتى الدول الكبرى تخاف، لأنها بنت استراتيجياتها منذ مئة عام على أساس ذلك، وعاشوا بهذه الطريقة، وأسسوا وجودهم على استمرار الصراع مع الكرد في الشرق الأوسط.

والآن، عندما يواجهون وضعا كهذا، كيف سيغيّرهم هذا الوضع؟ كيف سيتخلّصون من هذا الوضع؟ كيف سيعوّضون خسارة مصالحهم؟ إنهم قلقون.

أولئك الذين يحاولون تخريب العملية هم هؤلاء بالذات، لاحظ، لقد تحدّثنا عن ذلك في برنامجنا الأخير، وبعده

لاحظنا أنّ هجمات الانتهازيين ازدادت في كل المستويات، ظهرت الكثير من التصريحات من الخارج، أي أنّ الضغط لا يزال مستمرا، على كرسي رئيس البرلمان، لم يبقى شيء إلا وقيل لنائبة رئيس البرلمان بروين بولدان، لم يصدر صوت من أحد، لكنها ردّت على الانتهازيين والمهاجمين بالرد اللازم، ولم تعطهم الفرصة، في الحقيقة، لم يشارك أولئك الأشخاص في اللجنة المختصة، أرسلت الأحزاب الأخرى ممثليها إلى اللجنة، كانوا يعتقدون بأنّ اللجنة ستحل المشكلة، ولو كان الأمر كذلك، كان على الجميع التزام الصمت، لكن أحدا لم يفعل شيء، حتى إنّ بعضهم كان يظهر شماتة، من الواضح أن هناك الكثير من الانتهازيين الذين يسعون لخلق صراع بين الكرد الديمقراطيين والوطنيين من جهة، وبين القوى الأخرى من جهة، ليستفيدوا من ذلك، وهذا يظهر في الإعلام أيضا، وأوضحنا بأنهم موجودين في كل مكان.

يجب علينا الآن أن نفهم هؤلاء الانتهازيين جيدا، هذا الموقف الانتهازي هو ضد العملية، ويحاول تخريبها، يقومون بهجمات استفزازية في كل مكان، يثيرون التوترات، ماذا يقولون في الإعلام، في الفن، في السياسة، في الداخل، وفي الخارج...؟ هؤلاء هم أعداء تركيا، أعداء الكرد، أعداء الإنسانية، والحرية، علينا ان ننظر إلى ذلك بهذا الشكل.

ليس هناك مستقبل آخر سوى نجاح هذه العملية

أولا، لنقل هذا: هذه العملية ليست واحدة من طرق بديلة عديدة، بدون هذه العملية، لا يمكن، لا مستقبل حر وديمقراطي للكرد ولتركيا إلا بنجاح هذه العملية، قال القائد آبو هذا أيضا، في هذه المناقشات، فهمنا أيضا بشكل أفضل ما يعنيه هذا: ما ستجلبه هذه العملية هو السلام والديمقراطية؛ وعلى هذا الأساس، هو قبول وجود الكرد والديمقراطية، عكس ذلك تعتبر كارثة، أي خسارة كبيرة، حاليا، هناك أوجه قصور وضعف في فهم هذه الحقيقة، هناك وضع في البلاد حيث لا تفهم الأحزاب السياسية ودوائر السلطة هذا الأمر، أو أنهم يخفون هذه الحقائق التاريخية لمصالح الحكومة الضيقة، هذا لا يُرى حتى بين نفس الدوائر الأخرى التي تقف في الوسط.

نفهم هذا كأننا نريده لأنفسنا، هل نعطي أم لا؟ هل نعطي هذا الشيء للكرد أم لا؟ هل نعطيه لحزب العمال الكردستاني أم لا؟ بمعنى آخر، نريد أن تصبح تركيا ديمقراطية، في هذه تركيا الديمقراطية، لن نكون الوحيدين، سيكون المجتمع التركي حاضرا بكامله، لهذا السبب لا نريد شيئا من أحد، وأيضا لسنا في ضيق، ولا نقول إنه يجب أن يحدث أي شيء، أولئك الذين يفهمون ذلك بهذا الشكل مخطئون أيضا، لم يروا أية حقيقة.

انظروا، في مختلف أنحاء الشرق الأوسط والعالم، تغيّرت جميع الأحداث التي جرت على أساس وجود الاتحاد السوفيتي. أُعيد تصميمها وفقا لمصالح رأس المال على الأمم، وفقا لمصالح الحداثة الرأسمالية. الدولة الأولى التي تأسست في ظل الاتحاد السوفيتي هي جمهورية تركيا. هذه هي تركيا الحالية. وهكذا نشأت القضية الكردية أيضا.

يقول حزب الشعب الجمهوري لنفسه: «نحن الحزب المؤسس للجمهورية». كيف تأسس الحزب المؤسس؟ ما هي السياسات التي انتهجها الحزب الذي أسس الجمهورية؟ ما هي الظروف والملابسات؟ هل لا تزال نفس الظروف والملابسات قائمة؟ تقفون وتكررون نفس الشيء. ومع ذلك، لم يبقَ شيء.

لا نريد أن نخيف أحدا. لا نتوقع شيئا من أحد، ولا نريد شيئا. ومع ذلك، لا نريد أن يواجه الكورد وتركيا كارثة. بمعنى آخر، لا نريد أن تظهر عواقب وخيمة. هذا ما يحدث لهم منذ مئة عام، أو مئة وخمسين عاما. لينقذوهم من هذا.

ليس أمام تركيا سوى سبيل واحد للصمود والثبات في وجه هذه الأحداث: حرية الكورد، وديمقراطية تركيا. انتصار دعوة القائد آبو للسلام والمجتمع الديمقراطي. هذا ليس خيارا، بل واجب. واجب من أجل مستقبل ديمقراطي. أما ما وراء ذلك، فهو كارثة. إنها سلسلة من الحروب والصراعات ذات نهاية غير مؤكدة. هل يصعب علينا فهم هذا الأمر؟ لنفتح أعيننا قليلا، ولنُحسّن من عقولنا. العمى في هذا المستوى مُفرط. هكذا هي العملية.

سنعمل كل ما هو ضروري من أجل انجاح العملية

ماذا أقصد بهذا القول؟ يعني هذه العملية ليست عملية اختيار، «إن لم يكن هذا، فسنختار الآخر، لا يوجد هذا الشيء»، لا، إنها عملية واحدة، إما ستنجح أو ستنجح، وإن لم تنجح، فستكون كارثة، لهذا السبب نحن مصممون في هذه المسألة، سنبذل كل ما في وسعنا لإنجاح العملية، سنواصل النضال بأي طريقة، لا عودة للوراء، من ينتظر العودة يحلم، سيواجه سلبية كبيرة.

من يقول: «فلنتوقف، لننتظر، ستنجح أم لا، سنوضح موقفنا بناء على ذلك، إن عاد الأمر إلى المسار القديم، فسنكون أيضا على نفس المسار القديم»، يتوقفون، سوف يخسرون كثيرا، الانتهازيين، نعم، يهاجمون بكل عدوانية، من يناضل، من يفهم العملية سينتصر، سيُبنى المستقبل من قبلهم، لكن إذا لم يغير أولئك الذين يقولون «دعونا ننتظر ونرى» موقفهم، إذا لم يساهموا في نجاح هذه العملية، فسيصبحون صانعي الكارثة، بعد ذلك الوقت، لن يكون لدى أحد كلمة ليقولها، لن يتمكنوا من قول «انظروا، لم ينجحوا»، لأنهم هم من منعوا ذلك، سيكون الإثم في رقبتهم، لذلك، أقولها مرة أخرى، أي، وفقا لفهمنا، نؤمن بدمقرطة تركيا، وبحل قضية الحرية الكردية، وبحل الاندماج الديمقراطي، وبدعوة القائد آبو في ٢٧ شباط، ولأننا نرى ذلك صحيحا، فإننا نلبي احتياجاته، على هذا الأساس، سنواصل نضالنا، بلا شك، سوف نوصل هذه العملية إلى النجاح، ستنجح عملية السلام والمجتمع الديمقراطي، ستنجح، سوف نجعلها تنجح، فليفعلوا ما يشاؤون.

العملية ليست عملية متوقفة، وليست ساكنة، إنها ليست عملية تفاوض ومساومة، لطالما قالها القائد آبو، كما ذكرناها نحن أيضا، ولكن، لم تُفهم هذه العملية جيدا، ولم تُنظم، ولم تُلبَّ متطلباتها، إنها عملية نضال، لا يمكن أن تتم من تلقاء نفسها، ولا من خلال اتفاقيات، لن يُعطي أحد شيئا للآخر، بل ستتحقق بالنضال، عملية السلام والمجتمع الديمقراطي هي عملية نضال سياسي ديمقراطي، ستنظمون هذا النضال، وتدفعونه قدما، وستنجحون، لا خيار سوى خوض النضال بهذه الطريقة وتحقيق النجاح، في ذلك الوقت، هذا ما يحدث، هذا لا يحدث، هذا يقوم بخطوة، هذا لا يقوم بخطوة، يقف البعض ويقول؛ حزب العمال الكردستاني يقوم بخطوة، والبعض لا يقوم بخطوة، نعم، إذا قام بخطوة، فسوف ينجح، يعني من ينتظر، فلن ينجح، إذا لم يقم بخطوة، علينا أن نجعله يقوم بخطوة، قال القائد آبو: إذا تبنى المجتمع العملية، فسوف يناضل من أجل جعل القوى التي لا تقوم بخطوة، أن تقوم بها، بشكل خاص النساء والشباب وشعبنا وشعب تركيا والقوى الاشتراكية- عليهم أن يروا هذه الحقيقة جيدا، يمكنهم أن يجعلوهم يقوموا بخطوة من خلال النضال، النضال ضروري، ولهذا، يجب على المرء أن يتبنى العملية، تنظيم احتياجات العملية بشكل أكبر.

قال القائد آبو: «عملية المجتمع الديمقراطي»، يجب أن ننظم المجتمع الديمقراطي في كل مكان، يجب علينا أيضا التعبئة من أجل التنظيم، بيتا بيتا، وفردا فردا، ليس فقط في الدوائر المعترف بها، ولكن في كل مكان، يجب القيام بالأنشطة ضعفين، ويجب زيادة العمل الدعائي والتنظيمي ضعفين، وثلاثة أضعاف، زيادة ذلك في كردستان، وفي تركيا، ويجب زيادة عدد الديمقراطيين والوطنيين، يجب أن ننظر إلى العملية كواقع نضالي وهذا النوع من التنظيم، تم الإشارة إلى ذلك في الفعاليات الأخيرة، وهي تتحرك في هذا الاتجاه، لذلك نقول: لقد بدأ المجتمع يفهم، وهو يتبنى العملية أكثر فأكثر، العملية تصبح اجتماعية بهذه الطريقة، عندما يتحقق ذلك، يمكن أن تبدأ المرحلة الثانية، يمكن تحقيق الانتقال إلى المرحلة الثانية من خلال الأنشطة المجتمعية، يجب على المرء تحقيق ذلك من خلال النضال، بدلا من النقاشات حول توقعات البعض.

تركيا بين بناء الدولة وبناء الديمقراطية

*تركيا اليوم

يقدّم لفنت جولتكين رؤية نقدية عميقة للجمهورية في عامها الـ١٠٢، محذّراً من تحوّلها إلى "جمهورية رمزية بلا ديمقراطية"، ومؤكداً أن إنقاذها يبدأ من وعي جماعي جديد يضع الوطن فوق الانتماءات.

في حديث مطوّل بمناسبة الذكرى الـ١٠٢ لتأسيس الجمهورية التركية، عبّر الكاتب والمحلل السياسي لفنت جولتكين عن مشاعر الفخر والحزن في آنٍ واحد، واصفاً تركيا بأنها "بلد جميل أنهكته المخاوف التاريخية وسوء إدارة القيم".

وقال جولتكين، في فيديو نشره عبر صفحته على يوتيوب، إن الجمهورية التي وُلدت من رحم الانهيار العثماني بدأت من موقع متقدم، إذ تبنت قيماً تقدّمية سابقة لعصرها، إلا أنها "لم تستطع بلوغ النقطة التي تستحقها تلك البداية المبكرة".

ورأى جولتكين أن تركيا اليوم "بلد يافع عمره قرن لكنه ما زال عاجزاً عن أن يكون دولة قانون مستقلة وديمقراطية مكتملة"، مشيراً إلى أن إخفاقها لا يُختزل في حقبة سياسية واحدة، بل يمتد منذ لحظة التأسيس

الأولى التي حملت في جوفها "فوبيا سِيفر"؛ تلك المخاوف التي كبّلت الوعي الجمهوري وأعاقت تطور الحياة الديمقراطية.

الجمهورية والدين: سوء فهم متبادل أنتج أزمات متوارثة

يعتبر جولتكين أن أحد أكبر إخفاقات الجمهورية يكمن في فشلها في تحقيق المصالحة بين الدين والدولة. فقد رأى أن التيارات الإسلامية لم تفهم مشروع أتاتورك فهماً موضوعياً، إذ تعاملت معه كحركة "لإلغاء الدين" بينما هو في نظره أسس مؤسسات دينية كبرى — مثل رئاسة الشؤون الدينية — لضمان ممارسة الإيمان في إطار مدني منظم.

وفي المقابل، يرى أن التيارات الكمالية أساءت بدورها إلى فكر أتاتورك، فاختزلت الجمهورية في رموز شكلية ومظاهر غربية سطحية، مثل اللباس والاحتفالات، دون أن تبني "ثقافة ديمقراطية تعايشية". وهكذا تحولت الهوية الدينية والهوية الجمهورية إلى ساحتين متقابلتين بدل أن تكونا جناحين متكاملين للدولة الحديثة.

الأقليات والهوية: إخفاق مستمر في إدارة التنوع

انتقد جولتكين التاريخ السياسي التركي الذي لم يستطع التعامل بعدالة مع مكوناته الاجتماعية والدينية. فالكرد، بحسب قوله، "عانوا من الإقصاء والتمييز لعقود طويلة"، والأقليات المذهبية، وعلى رأسها الطائفة العلوية، "لم تحصل على الاعتراف الذي تستحقه"، بينما تحولت مكافحة "التطرف/التشدد الديني" إلى حرب على "المتدينين أنفسهم".

وأضاف أن هذه الأخطاء المتراكمة خلقت حالة من "الانفصال الاجتماعي" جعلت المواطنين عاجزين عن إنتاج قيم جامعة، وتحول كل مكون إلى "جزيرة قيمية" خاصة به، مما أفقد البلاد مفهوم المواطنة المتساوية.

القيم المهدورة والسياسة المستغِلة

يرى جولتكين أن تركيا تمتلك منظومة قيم غنية — من الفلسفة الجمهورية إلى التدين الإنساني والروح الأناضولية — لكنها جميعاً "تحولت إلى أدوات للمزايدة السياسية". فكل حزب أو تيار، كما يقول، "استثمر القيم الوطنية والدينية لخدمة سلطته، حتى استُنزفت هذه القيم وأُفرغت من مضمونها".

ومع ذلك، يؤكد جولتكين أن "الأمل لم يمت"، فتركيا رغم أزماتها لم تنحدر إلى مصير دول المنطقة مثل أفغانستان أو سوريا أو العراق، وبقيت تحتفظ ببنية مجتمعية حية وإيمان بالديمقراطية "ولو مشوّهاً".

مفهوم "التتريك" ودعوة إلى الوعي المشترك

طرح جولتكين مفهوم "الهوية الوطنية" وعرّفها بأنها الانتماء المشترك الذي يتجاوز الدين والمذهب والهوية القومية، ويتمثل في إعطاء الأولوية لمصلحة البلاد على المصلحة الشخصية أو الحزبية.

فالمواطن والوطني، في نظره، هو من يضع معايير المصلحة الوطنية في كل عمل يؤديه:

– المعلّم الذي يرى طلابه أبناء الوطن جميعاً.

القاضي الذي يحكم بما يصون العدالة لا الولاء.

الطبيب الذي يكتب وصفته بما يخدم المجتمع لا الشركات.

والسياسي الذي يرفع الوطن فوق الحزب.

ويرى جولتكين أن غياب هذا الوعي هو أصل معظم أزمات تركيا الحديثة، مؤكداً أن "البلاد يمكن أن تُشفى إذا أدرك مواطنوها أن جرح ديار بكر (ذات الأغلبية الكردية) يؤلم طرابزون، وأن معاناة الكردي تنعكس على سعادة التركي، والعكس صحيح".

بين الجمهورية والديمقراطية: جوهر الأزمة المستمرة

شدّد جولتكين على أن الجمهورية بحد ذاتها ليست مشكلة، مشيراً إلى أن أنظمة استبدادية كثيرة تحمل الاسم نفسه مثل إيران وكوريا الشمالية. ما يجعل الجمهورية التركية ذات معنى — كما قال — هو ارتباطها بالديمقراطية وبالعدالة المستقلة.

ويرى أن "أكبر خطأ ارتكبه الحكام المتعاقبون هو فصل الجمهورية عن الديمقراطية"، مما جعلها كياناً شكلياً بلا روح. وأضاف أن الحكومات الحالية "تستهلك ما بناه مؤسسو الجمهورية ولا تضيف شيئاً من حيث القيم أو المؤسسات".

رمزية السلطة وتقديس الزعيم: "كوريا الشمالية الجديدة"

توقف جولتكين عند قرار تعليق صور الرئيس رجب طيب أردوغان في المدارس والمؤسسات العامة بمناسبة عيد الجمهورية، واعتبره "مظهراً خطيراً من مظاهر الشخصنة السياسية" التي تهدد هوية الدولة.

وقال إن "رفع صور الزعيم الحاكم بجانب صور مؤسس الدولة ظاهرة تنتمي للأنظمة السلطوية"، مشبهاً المشهد بـ"كوريا الشمالية أو إيران". ورأى أن "الجمهورية التي بدأت بفكر تحرري تنزلق اليوم نحو تقديس الأشخاص".

وأوضح أن الديمقراطيات المتقدمة لا تضع صور الزعماء في المؤسسات العامة إلا لاعتبارات تاريخية تخص المؤسس الأول، "أما الزعماء اللاحقون فهم موظفون لدى الأمة، لا رموزاً مقدسة".

واعتبر جولتكين أن الخطوة الأخيرة محاولة "لإحلال أردوغان مكان أتاتورك رمزياً"، لكنها في رأيه "محاولة عبثية" لأن "كل ما يملكه أردوغان من شرعية يستمده من الجمهورية التي أسسها أتاتورك"، على حد تعبيره.

الوعي والنهضة: طريق الأمل الممكن

على الرغم من انتقاداته الحادة، عبّر جولتكين عن تفاؤله بإمكانية استعادة روح الجمهورية الأولى شريطة أن "ينظر الأتراك في المرآة الوطنية لا الحزبية"، وأن "يتعلموا حب وطنهم قبل كره خصومهم".

وقال: "لقد أضعنا قرناً في صراعات الهوية والمخاوف، لكن ما زال في يدنا الكثير من الجمال والفرص. يكفي أن نتوقف عن أكل بعضنا، ونبدأ بالتفكير كأبناء وطن واحد."

تحديات وفرص دمج "قسد" ضمن الجيش السوري الجديد

*مركز الفرات للدراسات

مصطفى مصطفى :يُعدّ ملف إعادة هيكلة الجيش السوري الجديد، ودمج الفصائل والقوى التي تشكلت وتأسست في ظلّ الحرب السورية من أبرز الملفات الهامة والملحة على الساحة السورية بعد سقوط نظام بشار الأسد أواخر عام ٢٠٢٤، حيث دخلت سوريا مرحلة جديدة، تحاول إعادة بناء مؤسساتها المدنية والعسكرية والأمنية. ومن أبرز التطورات في هذا السياق هي مسألة اندماج قوات سوريا الديمقراطية ضمن الجيش السوري الجديد، والتي تعدّ خطوة ذات أبعاد سياسية وأمنية وإداريـة حاسمة، قد تساهم في رسم ملامح الدولة السورية المستقبلية، سيما علاقات دمشق مع شمال شرق سوريا. لكنْ إلى جانب أهمية هذ الملف، هناك مجموعة تحديات تواجه عملية إعادة الهيكلة والاندماج،

وقد تحتاج إلى تفاهمات ومشاورات أكثر، ووقت أطول، وهذا يبدو واضحا في مسار المفاوضات التي لا تزال جارية بين الحكومة المؤقتة في دمشق وقوات سوريا الديمقراطية، والتي بدأت بشكل رسمي في آذار ٢٠٢٥ بعد توقيع اتفاقية بين الطرفين. فالعملية ليست مجرد شأن عسكري بحت، بل ركيزة أساسية لإعادة بناء دولة مستقرة، وبالتالي تستلزم منهجية شاملة ومتعدّدة الجوانب، تأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي والقومي والطائفي لمكونات الشعب السوري.

إنّ قوات سوريا الديمقراطية التي نشأت في سياق معقد عقب تمدد تنظيم داعش في شمال وشرق سوريا، تحولت بشكل تدريجي إلى قوة عسكرية منظمة، تمتلك هيكلا إداريا واضحا وتجربة ميدانية طويلة في محاربة الإرهاب، لذا تبدو الخطوة الأخيرة المتمثلة في تسليمها قوائم بأسماء قادتها العسكريين للتحالف الدولي، تمهيدا لدمجهم ضمن الجيش السوري الجديد، بمثابة لحظة اختبار لمسار التحولات الجارية فيما يخص عملية دمج قسد، والمفاوضات بينها وبين حكومة دمشق، فالمعلومات التي تفيد بتحديد ثلاثة فرق ميدانية وثلاث ألوية خاصة للدمج، وتخصيص نسبة من المناصب القيادية في هيئة الأركان ووزارة الدفاع لقادة قسد، تصل إلى نحو ٣٠ بالمئة، والتي تحدثت عنها صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٥، تشير إلى أنّ العملية هي ذات أبعاد سياسية تخصّ مناطق شمال وشرق سوريا، وتعكس تفاهمات بين الجانبين سيما ما يتعلق بالحفاظ على خصوصية هذه المنطقة ومؤسساتها، وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية، ولا تقتصر فقط على التنسيق الأمني.

والأكثر دلالة في هذا السياق أن أحد الألوية المقترحة ستكون مهمته مكافحة الإرهاب بالتعاون مع التحالف الدولي، وبالشراكة مع الحكومة السورية، ما يعني بأن واشنطن تسعى لترسيخ نفوذها حتى في حال تغير شكل النظام في دمشق، عبر صيغة "دمج منضبط" يضمن استمرار التعاون مع قسد التي أثبتت فاعليتها في الحرب على داعش.

ويبدو أنّ هذا الهدف يتم تحقيقه من خلال انضمام حكومة أحمد الشرع إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فتصريحات المبعوث الامريكي الخاص إلى سوريا، توم براك، في بداية الشهر الحالي نوفمبر/ تشرين الثاني، حول زيارة الرئيس السوري أحمد الشرع إلى واشنطن لتوقيع اتفاق الانضمام إلى التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، تمثل تطورا نوعيا في مسار العلاقات السورية – الامريكية. هذا التصريح يشير إلى أنّ واشنطن لا تكتفي بإعادة ترتيب المؤسسة العسكرية من خلال دمج قسد في الجيش السوري، بل تمضي نحو ترسيخ إطار رسمي للتعامل مع السلطة السورية الجديدة، مما يعزز وجودها كضامن دولي أكثر شرعية لشكل المرحلة الانتقالية في سوريا.

> **هناك مجموعة تحديات تواجه عملية إعادة الهيكلة والاندماج**

بعبارة أخرى، فإن كلام براك يعكس انتقالا امريكيا ممنهجا من مرحلة التنسيق الميداني مع دمشق إلى الاعتراف السياسي، إذ تهدف واشنطن من خلاله إلى تحويل الحرب على الإرهاب إلى أرضية لترتيب وترسيخ

النفوذ في سوريا، دون أن يتغير شيء في طبيعة علاقتها وشراكتها مع قسد. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ شكل اندماج قسد ضمن الجيش السوري الجديد يشير إلى حفاظ قسد على خصوصيتها حيث الاندماج ككتل وليس بشكل فردي، وهذا كان شرطا أساسيا لقسد لاندماجها ضمن الجيش السوري، وأنّ التغيير سيطرأ فقط على جوانب شكلية كتحول أسماء المجالس العسكرية المنضوية تحت سقف قسد إلى فرق وألوية مع بقاءها ضمن إطار حماية مناطق سيطرتها، تمثلها قيادات اقترحتها قسد لتعيينها ضمن وزارة الدفاع السورية وبالتنسيق مع الأخيرة. وهذا الترتيب يخدم مسألة خصوصية قسد ومناطق سيطرتها، وأيضا استراتيجية أمريكا في ملف محاربة داعش في ظل الفوضى والانقسام الفصائلي التي تعاني منها الحكومة السورية المؤقتة ضمن مؤسساتها، سيما العسكرية والأمنية في مناطق سيطرتها والتي قد تعيق عمليات وجهود التحالف الدولي لمحاربة داعش.

لقد استطاعت قوات سوريا الديمقراطية منذ تأسيسها ضم مكونات شعوب شمال وشرق سوريا من الكرد والعرب والسريان تحت مظلتها، إلى جانب منح مكانة هامة ورئيسية للمرأة ضمن صفوفها. ومن هنا، فإن أيّة مقاربة تتعلق بدمجها في الجيش السوري الجديد يجب أن تراعي هذه الخلفية المتعددة، خاصة فيما يخص دمج قوات حماية المرأة (YPJ) حيث أكدت القيادية في قوات سوريا الديمقراطية، روهلات عفرين، في مقابلة إعلامية بتاريخ ١٨ تشرين الأول ٢٠٢٥، أنّ "الوحدات لن تكون جزءا من أيّ حلّ سياسي أو عسكري يهدد استقلاليتها أو مكاسبها في حقوق المرأة".

كما أنّ المقاربة يجب أن توازن بين الاعتراف بدور قسد العسكري والسياسي، وبين إدماجها في مشروع وطني سوري جامع، وهذا بحدّ ذاته تحدي واقعي، واختبار حقيقي لنوايا الحكومة المؤقتة في دمشق، وكذلك الأطراف الإقليمية والدولية المنخرطة في الملف السوري حول المضي بسوريا إلى بر الأمان، والسعي نحو استقرارها.

إنّ التحدّي الأكبر لا يكمن في قرار الدمج بحد ذاته، بل في كيفية تنفيذه على أرض الواقع مع وجود مؤسسات عسكرية وأمنية منهكة وغير منضبطة تقوم –كما الجيش السوري السابق– على عقيدة طائفية تدافع عن النظام لا عن المجتمع، بالإضافة إلى أن وجود المقاتلين الأجانب ضمن الجيش السوري الجديد يمكن أن يعرقل جهود الاندماج، وإعادة بناء جيش وطني منضبط ومتماسك، حيث أنّ العديد منهم يحمل ولاءات عابرة للحدود، وأجندات قد تتعارض مع المصالح الوطنية السورية كما يثير مخاوف الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

> **"اندماج قسد ضمن الجيش السوري خطوة ذات أبعاد حاسمة"**

ورأينا ذلك في الأحداث التي شهدها الساحل السوري، ومحافظة السويداء من انتهاكات ومجازر على يد العناصر الموالية للحكومة المؤقتة، وبالتالي هناك تباين واختلاف حتى في العقيدة بين قسد والفصائل المنضوية تحت سقف وزارة الدفاع السورية، لذلك فإن الحفاظ على خصوصية قسد والاستفادة من نموذجها اللامركزي نسبيا بإعطاء دور للمجالس المحلية –التي

ستتحول إلى فرق- في إدارة شؤونها الأمنية هو حاجة ضرورية تخدم عملية الدمج وارساء الاستقرار على كامل الأراضي السورية.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن النظر إلى عملية دمج قسد ضمن الجيش السوري الجديد دون إعطاء أهمية لدور دول إقليمية كتركيا، سيما أنّ هناك فصائل مسلحة في الشمال السوري انضمت شكليا إلى وزارة الدفاع السورية ولا تزال مدعومة من قبل تركيا ومولية لها. فالولايات المتحدة الأمريكية والتي يبدو أنها تقود المفاوضات بين طرفي الدمج وتدعم قسد عسكريا في حربها على تنظيم داعش، تجد نفسها أمام معضلة استراتيجية؛ فهي من جهة ترى في قسد شريكا فاعلا ضد الإرهاب، ومن جهة أخرى تدرك أن استمرار وجودها كقوة مستقلة يثير حساسيات إقليمية، خصوصا مع تركيا، لذلك ليس من المستبعد أن تكون تركيا هي من تقف وراء تأخير عملية دمج قسد إلى الآن والعمل على التأثير في شكل الدمج وهيكلية الجيش الجديد، وكذلك تكون هي وراء الحملة التحريضية التي بدأت ضد قسد في الداخل السوري بعد كشف تفاصيل الاندماج، والتفاهمات التي حصلت في آخر لقاء جمع الطرفين الرئيسيين لعملية الدمج.

بالمقابل، فإنّ دمج قسد والتي يقدر عدد مقاتليها ومقاتلاتها بـ ١٠٠ ألف –إذا ما تم ضمن إطار وطني جامع- من الممكن أن يؤدي إلى بناء علاقات جديدة بين دمشق والأطراف الأخرى، سواء في المناطق الساحلية أو في الجنوب السوري التي فقدت ثقتها بمستقبل البلاد، في ظل وجود سلطة تكرس اللون الواحد والعقيدة الواحدة. فمناطق الإدارة الذاتية أثبتت خلال السنوات الماضية قدرة على إدارة شؤونها، رغم التحدّيات الأمنية. وإن دمج هذه الخبرة ضمن الدولة الجديدة الاستفادة منها، بدل تهميشها أو تفكيكها، يمكن أن يساهم في تعزيز مفهوم اللاّمركزية، الذي قد يشكل أساسا لتسوية وطنية دائمة.

فالمشكلة لم تكن يوما في وجود التنوع، بل في غياب إدارة عادلة له. فالدمج الحقيقي لن يتحقق من خلال مراسيم أو قرارات حكومية أو حتى مؤتمرات شكلية تتبنى خطاب السلطة وشروطها تحت عنوان "الوطنية"، بل عبر بناء ثقة متبادلة قائمة على الاعتراف المتبادل بالحقوق والواجبات. يجب أن تشعر جميع مكونات الشعب السوري أن الجيش الجديد يمثلهم جميعا، وأنْ لا أحد فيه "مواطن درجة ثانية". وهذا يقتضي خطابا سياسيا جديدا من قبل السلطات الجديدة في دمشق يعكس التنوع الموجود ويعترف بجميع المكونات على حد سواء.

> **"اندماج قسد قد يساهم في رسم ملامح الدولة السورية المستقبلية"**

ختاما نستطيع القول إنّ عملية دمج قوات سوريا الديمقراطية في الجيش السوري الجديد وإعادة هيكلة الأخير هي عملية معقدة بسبب وجود تباينات تعرقل مسار الدمج، وهي ليست سهلة ولا سريعة، وتحتاج إلى مزيج من الانضباط والتعامل الحذر لأنها تمثل فرصة لإصلاح مفهوم احتكار الدولة للقوة، وتتطلب توافقا سياسيا داخليا يقابله تفاهم إقليمي، ودولي يضمن دعم العملية بدل إفشالها.

إلهام أحمد: الإقصاء والفرض استمرار للحرب

في خضم أعمال الكونفرانس الرابع لاتحاد إعلام المرأة بمدينة قامشلو، ألقت إلهام أحمد كلمة باسم الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، عبّرت فيها عن رؤية سياسية وفكرية واضحة تجاه مستقبل سوريا، مؤكدة محورية الحل السياسي والحقوقي كأساس لبناء دولة ديمقراطية تحمي حقوق جميع مكوّناتها.

استهلت إلهام أحمد كلمتها بالتأكيد على دور الإعلاميات والصحفيات في نقل صوت الحقيقة وصوت المجتمع، واصفة الصحفية بأنها مشروع شهادة حيّ يواجه خطر العنف والاستهداف دفاعا عن الحق. وأكدت أن كثيرات من النساء اخترن أن يكنّ صوت المجتمع في مواجهة الظلم، وأن إرادتهن تمثل الضمان لاستمرار المشروع الديمقراطي وبناء مجتمع منسجم وعادل.

ولم تغفل إلهام أحمد أبعاد الأزمة السورية الجوهرية، حيث أشارت إلى أن جذور الأزمة تكمن في الانغلاق والإقصاء وسياسة اللون الواحد واللغة الواحدة، موضحة أن هذه السياسات أعادت إنتاج بنى الأزمة ومنعت تأسيس دولة تعددية تحترم هويات ومكونات الشعب السوري. وأضافت أن التدخلات الخارجية موجودة، لكنها لم تكن أصل المشكلة بقدر ما ارتبط جوهرها داخليا بالسلطة وآليات الإقصاء.

> **سوريا لن تجد طريقها نحو الاستقرار إلا عبر الحل الديمقراطي والسياسي**

وخصت إلهام أحمد حديثها بالجوانب الإقليمية، مؤكدة أن الوضع التركي يؤثر بشكل مباشر على المشهد السوري، وأن تركيا تفرض نفسها على مجريات الأحداث السياسية والأمنية في المنطقة من خلال سياساتها وقراراتها. لكنها شدّدت على أن السيادة السورية ومسار الحل لا يجب أن يُختزل في تهديد أو ضغط خارجي، بل ينبغي أن يُبنى على إرادة وطنية داخلية، وعلى حوارات سياسية وقانونية وحقوقية تُفضي إلى دستور يضمن المساواة والعدالة لجميع المكوّنات.

وأشارت بوضوح إلى أن سوريا يجب أن تبقى منفتحة على جميع المجتمعات والمكوّنات، وأنه لا مكان لصوت التهديد داخل أي عملية وطنية، لأن التهديد لا يحل شيئا بل يزيد الأزمة تعقيدا. وأضافت إلهام أحمد: «الحل لسوريا يجب أن يكون سوريا –سياسيا، حقوقيا وقانونيا– وكل ما عداه يمثل استمرارا للحرب وعدم الاستقرار».

كما تطرقت إلى ملف الحصار والمعاناة الإنسانية، معتبرة أن ما يتعرض له حيا الشيخ مقصود والأشرفية يمثل صورة حية لسياسات الإقصاء التي لا تميّز بين مختلف مكوّنات الحي الواحد؛ فالحصار اليوم لا يطال المكون الكردي وحده، بل يؤثر على حياة جميع السكان من عرب وكرد وتركمان وغيرهم. وأوضحت أن هذه الضغوط ليست مجرد إجراءات أمنية، بل حصار يطال مقومات الحياة والأمان، مؤكدة أن كسره ومواجهة تبعاته لا يتحقق إلا من خلال خطوات سياسية وقانونية تضمن العدالة الاجتماعية وحق المواطنين في العيش الكريم.

وعن مسار الحوارات بين الإدارة الذاتية ودمشق، أشارت إلهام أحمد إلى وجود لقاءات، لكنها نبهت إلى عدم كفاية هذه الحوارات في شكلها الحالي، مطالبة بحوارات أعمق وجدية حقيقية تشمل ملف اللامركزية وحقوق المكوّنات. كما شدّدت على أن رفع العقوبات يجب أن يتم بشكل مدروس ومقترن بخطوات حقيقية تُثبت قدرة السلطات الانتقالية على حماية الحقوق وضمان مشاركة المجتمعات المحلية، وليس أن يكون غطاء لإعادة إنتاج نماذج إقصائية قديمة.

وختمت إلهام أحمد كلمتها بالتأكيد على أن إعادة بناء سوريا تتطلب إرادة شعبية حرة، وسياسات عادلة تحترم التنوع، وحوارا مستمرا يؤسّس لدستور يحفظ الحقوق ويُلغي منطق الإقصاء والتهميش. وأكدت أن المرأة والمجتمع المدني هما القلب النابض لأي مشروع بناء حقيقي، وأن جهود الإعلام والصحافة الحرة ستظلّ ركيزة أساسية في كشف الحقائق ودعم مسار التحوّل الديمقراطي.

أردوغان: بدأنا بناء مساكن في شمال سوريا لعودة اللاجئين

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الأحد، إن بلاده تبني مساكن في شمال سوريا، مشيرا إلى أن "عودة اللاجئين المنتشرين في دول العالم تتسارع مع ترسيخ الاستقرار والسلام داخل سوريا".

وأضاف أردوغـان، أثناء عودته من جمهورية أذربيجان،: "أعمال بناء المساكن في شمالي سوريا قد بدأت فعلا، وعودة اللاجئين المنتشرين في دول العالم تتسارع مع ترسيخ الاستقرار والسلام في سوريا".

وذكر: "عدد اللاجئين السوريين العائدين منذ عام ٢٠١٦ بلغ مليونا ومئتين وتسعين ألف شخص".

وقال: "انظروا أين وصلنا الآن هل رفعت العقوبات عن سوريا نعم، لقد أزيلت ما الذي يجري وما الذي سيحدث لاحقا في السياسة الأمر يتعلق بالأفق فمن يمتلك الأفق يستطيع حل المشكلات ومن يفتقر إليه يعجز عن إدارة أي شيء"، وفق تعبيره.

شي جين بينغ:

العمل سويا على خلق مستقبل جميل ومستدام

في الوقت الراهن، تتطور جولة جديدة من الثورة العلمية والتكنولوجية والتحول الصناعي على نحو معمق، خاصة أن التطور السريع للتكنولوجيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي فتح آفاقا جديدة للمجتمع البشري. وفي الوقت نفسه، يفتقر النمو الاقتصادي العالمي إلى القوة المحركة، ويتسع العجز التنموي على المستوى العالمي، وتتفاقم التحديات في مجالات تغير المناخ والأمن الغذائي وأمن الطاقة. فعلى كافة اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ أن تعزز التعاون المتبادل المنفعة، وتنتهز

الفرص الجديدة، وتواجه التحديات الجديدة، وتعمل سويا على خلق مستقبل جميل ومستدام. في هذا السياق، يطيب لي أن أطرح ٣ مقترحات:

أولا، تعزيز التمكين الرقمي والذكي لتكوين مزايا جديدة لآسيا والمحيط الهادئ في التنمية المدفوعة بالابتكار.

علينا الاستفادة الكاملة من دور التكنولوجيات الجديدة في التحفيز والتمكين، واغتنام فرص التحول الرقمي والذكي والأخضر، والإسراع في تكوين وتطوير القوة الإنتاجية الحديثة النوعية. وعلينا تفعيل دور البيانات كالمورد الأساسي والمحرك للابتكار، والدفع بالتنقل المنتظم والآمن للبيانات، وتسريع وتيرة التنمية العالية الجودة للاقتصاد الرقمي. كما علينا تعميق التعاون في المصادر المفتوحة للتكنولوجيات والانفتاح التكنولوجي، وخلق بيئة ذات قدرة تنافسية للانفتاح والابتكار.

يكتسب الذكاء الاصطناعي أهمية بالغة للتنمية في المستقبل، فمن المطلوب جعله يخدم الناس في كافة البلدان والمناطق. علينا أخذ رفاهية البشرية جمعاء في عين الاعتبار، والدفع بالتطور الصحي والمنظم للذكاء الاصطناعي نحو اتجاه النفع والأمن والعدل. اقترحت الصين إنشاء المنظمة العالمية للتعاون في الذكاء الاصطناعي، آملة في العمل على توفير منفعة عامة في مجال الذكاء الاصطناعي للمجتمع الدولي من خلال التعاون في الاستراتيجيات التنموية وقواعد الحوكمة والمعايير التقنية وغيرها. إن الجانب الصيني على استعداد للعمل سويا مع أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ على تعزيز كفاءة الجماهير في مجال الذكاء الاصطناعي وردم الفجوة الرقمية والذكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ثانيا، التمسك بالنهج الأخضر والمنخفض الكربون لتكوين نموذج جديد لآسيا والمحيط الهادئ في التنمية المستدامة.

إن المياه النقية والجبال الخضراء هي كنز من الذهب والفضة. علينا تعزيز المواءمة بين الاستراتيجيات التنموية الخضراء لمختلف الاقتصادات، والدفع بالتنقل الحر للتكنولوجيات والمنتجات الخضراء المتميزة، والإسراع في التحول الأخضر والمنخفض الكربون لنماذج التنمية، والقيام بالدور الفاعل في مواجهة تغير المناخ، انطلاقا من موقف مسؤول تجاه الأجيال القادمة. وعلينا الوفاء بالمسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة بخطوات عملية، وحث الاقتصادات المتقدمة على تقديم الدعم اللازم بشكل مستمر للاقتصادات النامية في مجالات التمويل والتكنولوجيات وبناء القدرات وغيرها.

> **يكتسب الذكاء الاصطناعي أهمية بالغة للتنمية في المستقبل**

لقد أنجزت الصين، منذ إعلانها عن أهداف بلوغ ذروة انبعاثات الكربون وتحقيق حياد الكربون قبل ٥ سنوات، بناء منظومة الطاقة المتجددة الأكبر حجما والأسرع نموا على المستوى العالمي، وشهدت

تطورا مزدهرا في قطاعات سيارات الطاقة الجديدة وبطاريات الليثيوم والطاقة الكهروضوئية.

لقد قدمت الصين أهداف المساهمات المحددة وطنيا لعام ٢٠٣٥ بشأن مواجهة تغير المناخ، وستنفذ بشكل شامل نظام السيطرة المزدوجة على إجمالي انبعاثات الكربون وكثافتها.

لقد تبرعت الصين بالتمويل لإنشاء الصندوق الفرعي الخاص بالتحول الرقمي والأخضر لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وستواصل الجهود في تنفيذ المبادرات المعنية بالطاقة النظيفة والتحول الأخضر.

ثالثا، تحقيق النفع للجميع، لإظهار ملامح جديدة للتنمية الشاملة في آسيا والمحيط الهادئ.

ينبغي لنا الالتزام بوضع الشعب في المقام الأول، وتعزيز التنسيق السياساتي وتبادل الخبرات والتعاون العملي، وتنفيذ أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة على نحو شامل، وبذل جهود مشتركة للقضاء على الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك لجميع الشعوب في آسيا والمحيط الهادئ. وينبغي تفعيل المزايا التقليدية لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في إجراء التعاون الاقتصادي والتكنولوجي، ودفع الاقتصادات في آسيا والمحيط الهادئ لتبادر إلى تنفيذ اتفاقية التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية بشكل تجريبي، وتعميق التعاون في مجالات تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة وتطوير الموارد البشرية والأمن الغذائي وتحول الطاقة والصحة وغيرها، ودعم الاقتصادات النامية لتحقيق التنمية المتوازنة.

طرحت جمهورية كوريا في العام الجاري مبادرة التعاون بشأن مواجهة التغيرات في التركيبة الديمغرافية، وذلك يساعد في تعزيز التنمية الشاملة لآسيا والمحيط الهادئ. ستسرع الصين في استكمال نظام الخدمات السكانية الذي يشمل جميع الفئات وجميع مراحل الحياة، وستطور الاقتصاد الفضي بقوة، وتدعم التنمية العالية الجودة للسكان. كما أنها ستدفع بتنفيذ المبادرات بشأن دعم الصحة وتعزيز الوعي الرقمي للمرأة بالذكاء الاصطناعي، بما يجعل المزيد من نتائج التعاون تعود بالخير على شعوب منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

> **ينبغي لنا الالتزام بوضع الشعب في المقام الأول**

يقول مثل صيني «من سار وحده تعثر، ومن سار في جماعة وصل».

يحرص الجانب الصيني على التعاون مع كافة الأطراف يدا بيد للالتزام بمفهوم التنمية المتمثل في الابتكار والتناسق والخضرة والانفتاح والنفع للجميع، وبناء المجتمع المشترك لآسيا والمحيط الهادئ.

*نص كلمة الرئيس الصيني في الجلسة الثانية للاجتماع الـ٣٢ للقادة الاقتصاديين لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا-الباسيفيك (أبيك).

حرب الممرات العالمية

الحرة-رندة جباعي: من منّا لا يتذكر حادثة السفينة العملاقة "إيفرغيفن" التي شلّت شريان التجارة العالمية بإغلاقها قناة السويس لأيام في عام ٢٠٢١؟

رغم مرور سنوات ما زالت أصداء تلك الواقعة تتردد حتى اليوم. يومها تابع العالم المشهد لحظة بلحظة، واهتزّت العواصم الكبرى على وقع الأزمة التي عطّلت حركة البضائع ورفعت الأسعار وألحقت خسائر بمليارات الدولارات.

لم تكن تلك الحادثة مجرّد عارض طارئ في تاريخ الملاحة، بل كانت صفعة أيقظت العالم على حقيقة هشّة: الاقتصاد العالمي بأكمله يمكن أن يتوقف عند نقطة اختناق واحدة في خريطة التجارة.

منذ ذلك الحين، بدأ سباق عالمي على تطوير ممرات جديدة للتجارة والنفوذ، تسعى من خلالها الدول الكبرى لتأمين سلاسل الإمـداد وتقليل الاعتماد على طرق تقليدية يمكن أن تتعطل بفعل النزاعات أو الحوادث الطبيعية. هذه الممرات ليست مجرد طرق شحن، بل هي أدوات استراتيجية يعاد من خلالها رسم خريطة النفوذ العالمي.

أحد أبـرز هذه المشاريع في منطقتنا هو الممر الامريكي المعروف باسم "IMEC"، الذي يربط الهند بالإمارات والسعودية والأردن وإسرائيل وصولا إلى أوروبا، عبر شبكة من الموانئ والسكك الحديدية والبنية الرقمية، بتكلفة تقريبية تصل إلى ٢٠ مليار دولار.

> بدأ سباق عالمي على تطوير ممرات جديدة للتجارة والنفوذ

الهدف الرسمي للمشروع، يقول الخبير عارف حسين، وهو زميل أول في المجلس الأطلسي ومدير مكتب البحوث حول الصناعة والأساسيات الاقتصادية (BRIEF) في مقابلة مع الحرة، الذي تم اقتراحه في اجتماع قمة العشرين في نيودلهي عام ٢٠٢٣، هو تجاوز الممرات البحرية الضعيفة مثل البحر الأحمر وقناة السويس، والتي تعرضت لاضطرابات متعددة في السنوات الأخيرة سواء نتيجة هجمات الحوثيين أو الحوادث مثل جنوح السفينة العملاقة "إيفرغيفن". هذه الدول، التي تمثل نحو نصف الناتج العالمي، قررت البحث عن مسار بديل لنقل البضائع بين أجزاء العالم المختلفة".

ويشير حسين إلى أن المشروع مرتبط أيضا بمحاولات توسيع اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل وبعض دول الخليج، لكنه لم يكتمل بسبب أحداث ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ التي عطّلت العملية برمتها.

"التعطيل لم يكن بسبب مخاوف أمنية فقط، بل مرتبط بالسياسة المحلية في الخليج. الإمارات والسعودية لم ترغبا في دعم المبادرة في ظل مشاركة إسرائيل، وما زال هذا الوضع قائما حتى الآن. أي تطوير من الجانب الإماراتي يظل محدودا ويظهر وكأنه ثنائي مع الهند أكثر من كونه جزءا من الممر".

يقول حسين إن هناك نوعين من البنية التحتية لأي ممر. الأولى مادية، كالموانئ والسكك الحديدية والطرق، والثانية رقمية، لتسهيل العمليات الجمركية وتبادل المعلومات بين الأطراف المختلفة.

ويضيف، بحسب نتائج دراسته التي نفذها لصالح للمجلس الأطلسي: "على صعيد البنية المادية، هناك رابط بحري من الساحل الغربي للهند إلى الإمارات جاهز للتشغيل. لكن السكك الحديدية من الإمارات إلى ميناء حيفا في إسرائيل ما زالت بها فجوات كبيرة، نحو ٢٣٠٠ أو ٢٤٠٠ كيلومتر بحاجة للتطوير، بعضها مدرج في خطط حكومية مثل مشروع الاتحاد للسكك الحديدية الذي يربط دول مجلس التعاون".

ويوضح حسين أن التوقعات تؤكد أن يكون هذا الممر أسرع بنسبة ٤٠٪ مقارنة بمرور البضائع عبر قناة السويس، خصوصا بعد تحويل بعض السفن لمساراتها إلى طريق أطول هو رأس الرجاء الصالح. أما من حيث التكلفة، فتشير تصريحات حكومية هندية إلى إمكانية تحقيق انخفاض بنسبة تصل إلى ٣٠٪، رغم أن هذه الأرقام ستتضح أكثر بعد التشغيل الفعلي.

في المقابل، بحسب تقرير من البنك الدولي، صدر عام نوفمبر ٢٠٢٣، يعد الممر الأوسط الذي تقف وراءه تركيا، ويمر عبر آسيا الوسطى والقوقاز (كازاخستان، أذربيجان، جورجيا)، من البدائل الواعدة لربط آسيا بأوروبا. ويشير البنك إلى أن هذا الممر يمكنه مضاعفة حجم التجارة ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٣٠، وتقليص زمن النقل إلى النصف، إذا توفرت الاستثمارات والسياسات المناسبة، إضافة إلى تحسين التكامل بين البنية التحتية المادية

> (الحزام والطريق)يربط الصين بأوروبا عبر آسيا الوسطى والقوقاز

والرقمية لتسهيل حركة البضائع.

طرحت تركيا أيضا ممر التنمية، وأعلنت عنه رسميا عام ٢٠٢٣، وهو مشروع استراتيجي ضخم يهدف إلى ربط الخليج بأوروبا عبر الأراضي العراقية والتركية.

المشروع يرتبط بميناء الفاو الكبير في البصرة وتم الانتهاء من نحو ٦٠٪ من التصاميم الخرائطية للمشروع بحسب بيانات وزارة النقل العراقية.

ويعلق حسين على هذه الممرات، قائلا بأن نجاح أي مشروع لا يعتمد على البنية المادية فقط، بل على التكامل الرقمي والحوكمة المشتركة بين الدول. وهذا ما تحتاجه فعليا هذه المشاريع.

في انتظار تحقق أي من هذه المشاريع على أرض الواقع، تظل قناة السويس والبحر الأحمر العمود الفقري للتجارة العالمية في المنطقة. ويؤكد تقرير البنك الدولي أن حوالي ٣٠٪ من حركة الحاويات العالمية تمر عبر هذه القناة، وأن الهجمات في مضيق باب المندب والاضطرابات الأمنية أدت إلى تحويل السفن لمسارات أطول، مما زاد التكاليف وأطال زمن الشحن.

يعتبر حسين أن هذه الأرقام تظهر أهمية تطوير بدائل برية وبحرية للممرات التقليدية، وتبرر المنافسة الشديدة بين القوى العالمية في تطوير الممرات.

أحد هذه الممرات التي دخلت مجال المنافسة هو الممر الصيني (الحزام والطريق)، وهو شبكة ضخمة تربط الصين بأوروبا عبر آسيا الوسطى والقوقاز، وتستثمر بكثافة في البنية التحتية البرية والبحرية. وحسب حسين، فإن ما دفع الصين لتوسيع شبكتها عبر مبادرة الحزام والطريق هو البحث عن بدائل آمنة ومستقرة لنقل البضائع بعيدا عن الاختناقات والمخاطر الجيوسياسية.

ومع ذلك، يواجه الممر سلسلة من التحديات المعقدة تعيق توسعه وتأثيره العالمي. فسياسيا تصطدم الصين برفض غربي متزايد، إضافة إلى هشاشة الأوضاع الأمنية في بعض الدول المشاركة، واقتصاديا تثقل الديون كاهل عدد من الشركاء.

هناك أيضا، الممر الروسي (ممر الشمال)، وهو طريق بحري عبر القطب الشمالي، مختصر صيفيا لكنه محفوف بالمخاطر المناخية والجيوسياسية.

يعتبر حسين أن هذه المنافسة اصبحت واقعا حقيقيا. فبرأيه، "الممرات لم تعد مجرد طرق للشحن، بل هي أدوات لإعادة توزيع النفوذ والسيطرة على الاقتصاد العالمي. كل دولة أو تحالف يحاول أن يضمن لنفسه مركزا مؤثرا في شبكة هذه الممرات، والسباق العالمي على الممرات قائم، والـدول التي لا تكون جزءا منه ستبقى خارج دائرة النفوذ الاقتصادي".

*شبكة الشرق الأوسط للإرسال MBN مؤسسة غير ربحية يمولها الكونغرس من خلال هبة مقدمة من الوكالة الامريكية للإعلام العالمي، وهي وكالة حكومية مستقلة.

محمد عبد الجبار الشبوط

أدب الاخـــــتلاف

يُعدّ الاختلاف سمة أصيلة في الوجود الإنساني، فهو تعبير عن طبيعة الإنسان المتفرّدة، وعن تنوّع التجارب والرؤى والمصالح والبيئات التي ينشأ فيها الأفراد والمجتمعات، ومن هنا فإنّ محاولة إلغاء الاختلاف أو نفيه أو اعتباره خطأ ينبغي تصحيحه تُعدّ فعلا مضادا لقوانين الحياة وسنن الاجتماع، فالحياة تقوم على التنوع، والوعي المتقدّم يُحسن إدارة هذا التنوع بما يحفظ الكرامة ويُحقق التعاون ويمنع الصراع غير الضروري، وفي هذا السياق يتقدّم مفهوم أدب الاختلاف بوصفه قيمة حضارية عُليا، لا تقتصر على التعامل الأخلاقي فحسب، بل تمتد لتشكّل بنية منضبطة لإدارة الحوار واتخاذ القرار وبناء الإجماع دون قسر أو إقصاء.

إنّ أدب الاختلاف يقوم على أساس الاعتراف بحق الآخر في أن يكون آخر، أي أن يملك رؤيته الخاصة دون أن يُطلب منه أن يتخلى عنها إرضاء للغير، فالاعتراف لا يعني الموافقة، كما أن المخالفة لا تعني العداء، وإنما يعني الاعتراف أن يرى الإنسان في الآخر إنسانا كامل الإنسانية، له ما لنا وعليه ما علينا، ويشترك معنا في الهدف الكبير: بناء حياة أفضل للجميع على قاعدة القيم العليا التي تتجاوز المصالح الآنية والصراعات الصغيرة، وبهذا يصبح الحوار وسيلة للكشف عن الحقيقة لا لإثبات الذات، وأداة لتقريب وجهات النظر لا لتسجيل

> لا يكتمل أدب الاختلاف دون الإيمان بأنّ الحقيقة ليست ملكا خالصا لطرف واحد

الانتصارات الكلامية أو الرمزية.

وعندما يتحوّل الآخر إلى خصم بالمعنى السلبي، يتراجع العقل وتتقدّم الغرائز، وعندما تُختزل الفكرة في صاحبها يُلغى مبدأ المناقشة الموضوعية، وحين يُستبدل البرهان بالسخرية أو التخوين أو التجريح يفقد الخطاب قيمته ويتحوّل الخلاف إلى صراع يبدّد الطاقات ويُقصي إمكانات التلاقي، ولهذا فإنّ أدب الاختلاف يبدأ من ضبط اللغة، لأن اللغة هي الوعاء الأول للفكرة، واللغة المشحونة تنتج وعيا مشحونا، بينما اللغة الهادئة تنتج وعيا هادئا قادرا على النظر إلى الأمور في عمقها لا في قشرتها المتوترة.

ويقتضي أدب الاختلاف السعي الدائم إلى النقطة الوسط التي يمكن أن يلتقي عندها المختلفون، فكل فكرة كبرى تحمل في داخلها قنوات تتيح العبور نحو المشتركات، وليس من الحكمة الانطلاق من مناطق الاستقطاب، بل من مناطق التفاهم الممكن، لأن البناء لا يبدأ من نقطة الانفصال بل من نقطة الاتصال، ولو ضاعت النقاط الوسط تحوّل المشهد من السياسة والفكر إلى حلبة صراع نفسي وأيديولوجي لا نهاية له، بينما العقل الحضاري يبحث دائما عن حلول، وعن صيغ مشتركة، وعن خطوات تدريجية، دون أن يفقد الوضوح أو الهدف.

ولا يكتمل أدب الاختلاف دون الإيمان بأنّ الحقيقة ليست ملكا خالصا لطرف واحد، وأنّ كل طرف يحمل جزءا منها دون أن يحتكرها، وأنّ الوصول إلى صورة أصفى وأكثر توازنا للحقيقة لا يكون إلا عبر الحوار المنتج والاختلاف المنظّم، فالحضارات الكبرى لم تتقدم عبر الإقصاء بل عبر التفاعل والتكامل وتبادل الرؤى وتجربة المسارات المتعددة التي تصنع في النهاية الوعي المشترك.

إنّ مستقبل المجتمعات التي تسعى لبناء دولة حضارية حديثة يعتمد اعتمادا واسعا على قدرتها على إدارة الاختلاف بوصفه رصيد قوة لا بوصفه تهديدا، وعلى قدرتها على تحويل الجدل من معارك انفعالية إلى عمليات تفكير مشتركة، وعلى قدرتها على حفظ كرامة الجميع دون انتقاص أو تبخيس، فالإنسان الذي تُنتهك كرامته في الحوار لا يمكن أن يشارك في البناء، بينما الإنسان الذي تُصان كرامته يفتح قلبه للتفاهم والتعاون.

وهكذا يصبح أدب الاختلاف ليس مهارة لغوية ولا تكتيكا سياسيا، بل قيمة حضارية جوهرية، وإحدى اللبنات الأساسية لبناء الوعي الجمعي القادر على الانتقال من التشظي إلى الوحدة، ومن الغريزة إلى العقل، ومن رد الفعل إلى الفعل المؤسس.

أ. د عامر حسن فياض :

رقمنة المجتمعات وتداعياتها

بأبسط التفسيرات الذكاء الاصطناعي عمليات تجعل الآلات تفكر مثل الانسان، وظهر هذا المصطلح عام ١٩٥٦، حيث صاغ (جون ما كرثي) مصطلح الذكاء الاصطناعي ليعقبه أخرون بوضع برامج ذكاء تعمل بأجهزة الكمبيوتر والآلات لتقليد قدرات العقل البشري على حل المشكلات واتخاذ القرارات، عبر خوارزميات تسعى إلى تنشيط انظمة متخصصة تقوم بتنبؤات بناء على بيانات. فالذكاء الاصطناعي هو احد مكونات التكنولوجيا. وهناك نوعان في الذكاء الاصطناعي الأول هو الذكاء الاصطناعي الضعيف، الذي لا يفوق ذكاء وقدرة الدماغ البشري والثاني هو الذكاء الاصطناعي القوي الذي يفوق قدرة وذكاء الدماغ البشر وغزو لأدمغتهم.

وهكذا عندما يخرج المنجز التكنولوجي عن سيطرة الانسان الخيرة، فإنه يدمر الوجود البشري نعم إن منجزات الذكاء الاصطناعي هي كثيرة في مجال البحث العلمي والطاقة وقطاع النقل والتصنيع والطب والرعاية الصحية والعدالة الجنائية والأمـن الرقمي والزراعة والخدمات المالية والتسويق والاعلان وإطالة إعمار البشر، بيد أن النخب التي أصبحت تحكم الدول المتقدمة

> الخشية من مخاطر العلم لا يمكن إزالتها إلا بالعلم

تستعمل كل الوسائل الممكنة لتقليص عدد سكان العالم ليصبح مليار نسمة. وهذا ما أشار إليه الباحث الروسي (الكسندر تشوماكوف) في كتابه (مؤامرة الحكومة العالمية) وسماها بنظرية (المليار الذهبي)، ومفادها بأن مجموعة من النخب العالمية تتحكم في الامور ومصائر الشعوب لجمع الثروة لأغنى مليار شخص في العالم على حساب بقية البشرية، وهي فكرة غير إنسانية وغير أخلاقية تسعى لتقليص عدد سكان العالم، ليصبح مليار نسمة وأن من يشملهم مصطلح (المليار الذهبي) هم سكان الدول المتقدمة الغربية وأن احتكار تكنولوجيا وتقنيات الذكاء الاصطناعي وافتعال الحروب ونشر الأمراض والتسبب في حدوث المجاعات والتصحر وتلوث البيئة، يجعل من عالم الجنوب أمام طريقين لا ثالث لهما وهما أما الموت أو العبودية !

إن الـدول الراعية والمحتكرة للذكاء الاصطناعي وتقنياته تعتزم في خلال منجزات الذكاء الاصطناعي فـرض قوتها ونفوذها وسيطرتها علي العالم، عبر رقمنة المجتمعات لصالح شلة من أصحاب الشركات التكنولوجية ومدراء المحتوى في ذوي النوايا الغامضة الخارجة عن الأطـر الانسانية والاخلاقية والقانونية، بعيدا عن منافع الثورة التكنولوجية الانسانية، التي استطاعت الجمع ما بين الانسان والآلة، لتلافي كراهية الانسان للآلة من جهة، وتلافي غلبة الآلة على الإنسان في جهة أخرى.

ولمواجهة مخاطر رقمنة المجتمعات ينبغي الانتباه إلى أن الذكاء الاصطناعي اصلا هو وليد رحم الذكاء الطبيعي للإنسان، فالاهتمام بالذكاء الطبيعي المعرفي للإنسان هو الأساس في المساهمة بمنجزات الذكاء الاصطناعي، عبر محاربة الجهل والتجهيل في مجتمعاتنا ومغادرة العقم الانتاجي في اقتصادنا، الذي يرفل بالخصوبة الاستهلاكية، كما أن كل منجز في الميدان المعرفي، يحتاج إلى غطاء قانوني لصياغته كحق مضمون دستوريا ومنظم قانونيا وممكن مؤسساتيا.

إن الخشية من مخاطر العلم لا يمكن إزالتها إلا بالعلم، الذي يصنع منجزاته الأخيار المسلحون بالقيم الانسانية والاخلاقية والقانونية.

جهل حسابي أم ابتزاز متعمد؟

*محمد شيخ عثمان

رغم كل الاتفاقات المعلَنة بين إقليم كردستان وبغداد—سواء تلك المتعلقة بتصدير النفط، أو العائدات غير النفطية، أو آلية إرسال رواتب موظفي الإقليم—ما يزال المواطن الكردستاني يواجه مشهدا عبثيا يصعب استيعابه أو تبريره بأي منطق إداري أو مالي.

فبدلا من اعتماد آلية المقاصة المحاسبية المعروفة عالميا—حيث يمكن لبغداد ببساطة إرسال مبلغ الرواتب وخصم حصة العائدات غير النفطية (١٢٠ مليار دينار) مباشرة—نجد أن الحكومة الاتحادية تصرّ على مسار معكوس ومتعب وغير مفهوم:على إقليم كردستان أن يرسل ١٢٠ مليار دينار إلى بغداد أولا، ثم تنتظر بغداد لعدة أيام قبل أن تعيد إرسال الرواتب إلى الإقليم!

هذه «الحركة الدائرية» في المال العام لا تنتج سوى نتيجة واحدة: زيادة العبء والتأخير والأذى المباشر لمتقاضي الرواتب، وإظهار الدولة الاتحادية كمن يملك الحق المطلق في الضغط والإذلال البيروقراطي غير المعلن.

وفق أبسط قواعد المالية العامة، فإن المقاصة إجراء طبيعي وسليم:ترسل بغداد مبلغ الرواتب كاملا، وتخصم مباشرة العائدات غير النفطية الخاصة بالإقليم، وينتهي الأمر بلا تأخير ولا تعقيد.

لكن بغداد لا تفعل ذلك،ولم تقدّم أي تفسير منطقي سوى الحديث عن اللاثقة او امكانية «المساءلة» و»الإجراءات القانونية»، وكأن المقاصة جريمة، أو ان إرسال الرواتب في وقتها مغامرة تستحق التردد والتهرب.

أمام هذا الإصرار على تجاوز القواعد المحاسبية الواضحة، يصبح السؤال مشروعا ومفتوحا:

هل نحن أمام جهل حسابي فاضح داخل مؤسسات القرار المالي في بغداد، أم أننا أمام ابتزاز سياسي مقصود يستخدم فيه حقّ الموظف الكردستاني كورقة ضغط في صراعات النفوذ؟

ما يحدث اليوم لا يبدو مجرد خلل تقني ولا تقصير إداري، بل ممارسة منهجية تبقي الرواتب رهينة للتأخير والمماطلة، وتوفر لبغداد أداة ضغط لا تمارس على أي محافظة عراقية أخرى.

السيد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني—الذي يرفع شعارات الإصلاح والحوكمة والخدمة—مطالب بأن يواجه هذا الاعوجاج المالي بشجاعة ووضوح، فحق مواطني الإقليم في الرواتب ليس منة وآلية المقاصة حق مالي وتنظيمي لا يحتاج إلى «استئذان» سياسي.

أما إبقاء الرواتب في دائرة الإرسال والاستلام العبثية، فهو ظلمٌ لا يمكن تغطيته بالكلام عن الإجراءات أو الذرائع القانونية.

المسار الصحيح واضح، والواجب أكثر وضوحا هو اعتماد المقاصة فورا، وإنهاء لعبة التأخير، وفصل الملفات المالية عن النزاعات السياسية، والتعامل مع موظفي الإقليم كمواطنين عراقيين تصرف رواتبهم بانتظام وكرامة وفق الاتفاقات المستندة الى قرارات المحكمة الاتحادية .

إلى ذلك الحين، سيظل السؤال معلقا في الاذهان:هل ما يجري هو جهل حسابي في بغداد،أم ابتزاز متعمد لن ينهيه إلا قرار سياسي يعترف بأن العدالة المالية يجب أن تطبق على الجميع دون استثناء؟